QNB

تقرير الحوكمة السنوي
٢٠٢٢

جدول المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ٥
المقدمة ٦
١. إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB ٦
٢. إنجازات مجموعة QNB خلال عام ٢٠٢٢ التي ساهمت في تعزيز حوكمة البنك ٨
٣. الجهات الرئيسية الفاعلة في تأسيس إطار الحوكمة: مجلس الإدارة ٢٠
٤. الفصل بين دور كُل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ٢٨
٥. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ٢٨
٦. الإدارة التنفيذية ٢٩
٧. إدارة المخاطر ٣٤
٨. الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB وخطة التعاقب الوظيفي ٣٥
٩. نظام الرقابة الداخلية ٣٦
١٠. المدقق الخارجي ٣٨
١١. تصنيفات مجموعة QNB ٣٩
١٢. رأس المال والأسهم ٣٩
١٣. حقوق المساهمين ٣٩
١٤. الإفصاح والشفافية ٤٠
١٥. الإنذار المبكر عن المخالفات ٤٠
١٦. تضارب المصالح وتداولات المطلعين من الداخل ٤١
١٧. معالجة شكاوى العملاء ٤١
١٨. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ٤١
١٩. إضاءات على ممارسات الحوكمة – تعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠٢٢ ..... ٤٢
٢٠. الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ٤٢
الخاتمة ٤٣
ملحق (١) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة: ٤٤
ملحق (٢) السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية: ٤٦
ملحق (٣) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي: ٤٨
ملحق (٤) تقرير التأكيد المستقل المحدود لمراقب الحسابات السادة KPMG ٥٠

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

تحية طيبة وبعد،

تواصل مجموعة QNB عزمها على تعزيز إطار الحوكمة الخاص بها وبما يتماشى مع آخر المستجدات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة وذلك باعتبارها ركن أساسي لدعم كفاءة عمليات المجموعة وتوجهاتها الاستراتيجية ورؤيتها الهادفة إلى الحفاظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي يساهم في نمو وتطوير القطاع المالي محلياً ودولياً وتحقيق تطلعات مساهمينا.

وتؤكد مجموعة QNB على استمرار التزامها بتبني أعلى القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية ذات العلاقة بالشفافية والنزاهة بالإضافة إلى التزامها بالقوانين والتشريعات التي تُعد حجر الزاوية لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة والحفاظ على سمعة المجموعة وثقة المساهمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين.

وقد حرصت مجموعة QNB خلال عام ٢٠٢٢ على تحديث دليل الحوكمة والسياسات الداخلية وكذلك مواثيق عمل المجلس واللجان التابعة له وفقاً لأحدث المتطلبات والممارسات ذات العلاقة. كما عملت مجموعة QNB على تحسين منظومة الحوكمة لدى شركاتها التابعة وفروعها الخارجية، وتطوير أساليب وطرق إدارة المخاطر وخطط استمرارية العمل وسلامة العمليات للمجموعة وتقييم نُظم الرقابة الداخلية وتطويرها لضمان أقصى درجات الأمان وتعزيز الأمن السيبراني في ضوء التحول الرقمي للأعمال للحافظ على ودائع العملاء وحقوق المساهمين والأقليات منهم على مستوى المجموعة ككل. هذا ولم تغفل المجموعة عن الاهتمام بمبدأ الشفافية والالتزام بأعلى معايير الإفصاح عن آخر مستجدات البنك ومنتجاته وخدماته التقليدية والإلكترونية والمخاطر المصاحبة لها وكذلك تيسير حصول كافة الأطراف المتعاملة معها على المعلومات الدقيقة بسهولة وبالتوقيت المناسب.

في ضوء صدور تعليمات الحوكمة في البنوك بموجب تعميم مصرف قطر المركزي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢، بادرت مجموعة QNB باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق كافة متطلبات الحوكمة الجديدة، حيث تؤمن المجموعة بأن هذه المتطلبات ستسهم بشكل واضح في تحسين منظومة وممارسات الحوكمة لديها وفقاً لما هو مبيّن في هذا التقرير.

كما سيسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات والتحسينات التي قامت بها المجموعة في مجال الحوكمة وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والاستعدادات لاستضافة قطر لبطولة كأس العالم FIFA ٢٠٢٢ لا سيما وأن مجموعة QNB هي الداعم الرسمي للبطولة في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تم استحداث عدد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة كما تم تعزيز السياسات والأنظمة والإجراءات الداخلية ذات العلاقة لتوفير أفضل تجربة مصرفية للزائرين من خارج دولة قطر وكذلك مواجهة كافة حالات الاحتيال المتوقعة والممارسات المصرفية المشبوهة.

ختاماً فإنه يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢، والذي يعرض منجزات مجموعة QNB في مجال الحوكمة ويؤكد على التزامها بكافة متطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويضمن استدامة المجموعة ونموها ويعزز ثقتكم وثقة المستثمرين والجهات التنظيمية وكافة أصحاب المصالح.

علي أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

دور مجموعة QNB في دعم النمو الاقتصادي والرفاه المجتمعي قائم على تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية متوسطة وطويلة الأمد، الأمر الذي يستدعي تبنيها لمنظومة حوكمة فعّالة وشاملة تمكنها من إدارة عملياتها بالشكل الصحيح والآمن لتحقيق تلك الأهداف وحماية مصالح المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصالح.

تتبنى مجموعة QNB نظام حوكمة قائم على ركائز الحوكمة السليمة وأفضل الممارسات والمعايير العالمية وبالشكل الذي يتوافق مع المتطلبات التشريعية ذات العلاقة، حيث يمتاز نظام الحوكمة للمجموعة بالديناميكية التي تمكنه من التعامل مع المخاطر والمتغيرات المختلفة، كما طورت المجموعة آليات ضبط ورقابة داخلية للتحقق من التطبيق السليم لهذا النظام والالتزام به. علاوة على ذلك، يحدد نظام الحوكمة لدى المجموعة خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة من خلال مصفوفة الصلاحيات والهياكل التنظيمية التي تحدد العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وباقي الموظفين.

لا تتهاون مجموعة QNB في الالتزام بأقصى درجات الشفافية عند الإفصاح عن بيانتها المالية وغير المالية وفقاً لأفضل المعايير المحاسبية والدولية للإبلاغ المالي والمتطلبات الرقابية في الدول التي تتواجد فيها المجموعة، حيث تؤمن المجموعة بأن توفير المعلومات بشكل دقيق وإتاحتها في الوقت المناسب للمساهمين وأصحاب المصالح هو حق من حقوقهم وضرورة لتمكينهم من اتخاذ القرارات وأحد سبل تحقيق مبدأ المساءلة. كما أن مجموعة QNB تتيح كافة المعلومات التي تفصح عنها على الموقع الإلكتروني الخاص بها بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المتاحة.

يراعي إطار الحوكمة لدى مجموعة QNB إرساء مبدأ العدالة في كافة التعاملات التي تتم مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك من خلال سياسات وإجراءات صارمة تضمن التعامل النزيه والأخلاقي دون وجود أي معاملة تفضيلية، كما ويضمن لصغار المساهمين الحصول على كافة حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والتشريعات النافذة والنظام الأساسي للبنك كحضور اجتماع الجمعية العامة وتوفير المعلومات لهم كغيرهم من المساهمين وغير ذلك من الحقوق.

تؤمن مجموعة QNB أنه من الضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل سليم لتحقيق أهدافها ورؤيتها، وهو ما يتطلب أكثر من وضع سياسات ومواثيق وإجراءات بل لا بد من غرس ثقافة الحوكمة والسلوك المهني لدى المدراء والموظفين على حد سواء وهو الأمر الذي توليه المجموعة أهمية كبيرة وتستخدم كافة الأدوات اللازمة لذلك، لتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم والحفاظ على الملاءمة المالية للمجموعة وبالتالي الحفاظ على موروث مجموعة QNB والارتقاء بعلامتها التجارية وكسب الثقة في كافة الدول التي تتواجد فيها المجموعة.

يوضح هذا التقرير جهود مجموعة QNB المبذولة في تحسين منظومة الحوكمة لديها خلال عام ٢٠٢٢ وكيفية التزامها بالمتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي (QCB) وهيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وكافة الجهات التنظيمية الأخرى ذات العلاقة، كما تضمّن الإجراءات التي اتخذتها المجموعة للوفاء بواجباتها اتجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الآخرين.

١. إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB:

تسعى مجموعة QNB للحفاظ على تطبيق إطار حوكمة شامل وفعّال ومرن باعتباره عامل رئيسي لاستدامتها ونجاح أعمالها وتحقيق رؤيتها وتطلعاتها المستقبلية، حيث أن إطار الحوكمة الشامل لدى المجموعة يوضح مسؤولياتها تجاه حقوق المودعين والمساهمين والجهات التنظيمية وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين، كما وشمل هذا الإطار الالتزامات البيئية والاجتماعية والأهداف الاقتصادية للمجموعة التي لا تدّخر جهداً في تحقيقها بما يتماشى مع قيمها.

وتعتبر فعاليّة إطار الحوكمة الذي تتبناه مجموعة QNB سببا أساسيا في نجاحها وريادتها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث أن السياسات والإجراءات المطبقّة مكنت من إدارة المجموعة بفعالية وديناميكية وذلك كونها توضّح المسؤوليات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، ومهام وصلاحيات الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن إطار الحوكمة بشكل واضح دور التدقيق الخارجي والانضباط وأطر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومتطلبات الإفصاح والمسؤوليات تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع.

كما تمكن مرونة إطار الحوكمة لدى المجموعة QNB من استمرارية تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتغيرة مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ومنظمة التعاون التنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) وغرفة التجارة الدولية (ICC)، وغيرها من المؤسسات الدولية الأخرى، وكذلك تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التي تتضمنها اللوائح والأنظمة والقوانين المحلية المعمول بها. عدا عن تلبية المتطلبات الرقابية والتنظيمية الصادرة عن الجهات التنظيمية المختلفة في كافة الدول التي تعمل فيها، وهو الأمر الذي عزز من قدرة المجموعة على إدارة مخاطرها والالتزام بالتشريعات محلياً ودولياً.

خلال عام ٢٠٢٢، التزمت مجموعة QNB بتطبيق القواعد الخاصة بتعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلات قانون الشركات التجارية التي توفر إطاراً شاملًا لحوكمة الشركات المدرجة، بما في ذلك المبادئ الرئيسية لحماية حقوق المساهمين وبالأخص صغار المساهمين، وتوطيد المبادئ المتعلقة بتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في البنك وتطبيقها والوفاء بالمتطلبات الواردة فيها. كما تعمل المجموعة بصورة متواصلة على تنفيذ تدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير المتعلقة بها.

يقوم مجلس إدارة مجموعة QNB بمراجعة وتحديث واعتماد السياسات والاجراءات المتعلقة بالحوكمة بشكل مستمر وذلك للتأكد من إدارة أعمال وأنشطة المجموعة بشعل فعّال، كما تراجع المجموعة بشكل مستمر معايير الحوكمة الخاصة بها لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية والقانونية وكذلك تماشيها مع المعايير العالمية. وعلى ضوء ذلك، فإن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة للمجموعة منفصلة عن وظائف الإدارة التنفيذية العليا، حيث أن مجلس الإدارة يشرف على أداء المجموعة ويضع التوجهات الاستراتيجية ويوافق على السياسات والأهداف الموضوعة، أما الإدارة التنفيذية فإنها تتولى الشؤون اليومية لأعمال المجموعة بقيادة الرئيس التنفيذي وبمساعدة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

علاوة على ذلك، يوجد لدى مجموعة QNB دليل حوكمة يتم تحديثه باستمرار وفقاً للتطورات في التشريعات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وكذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات، حيث يعد هذا الدليل وثيقة مهمة توضح طريقة الحوكمة لدى المجموعة وتضع هيكل ومهام مجلس الإدارة ولجانه ولجان الإدارة التنفيذية. كما أن لدليل الحوكمة الخاص بالمجموعة أهميةكبيرة لدى المساهمين والمُقيّمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة كونه يبيّن التزامات المجموعة طويلة المدى والمستدامة. كما ويتضمن الدليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، ورئيس المجلس، والإدارة التنفيذية بمن فيهم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة لإطار الحوكمة للمجموعة ومكوناته مثل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ودور المدققين الخارجيين ومتطلبات الإفصاح وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

١،١ المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات:

تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والإدارة التنفيذية في جهودها الرامية إلى تطبيق الممارسات المناسبة والفعّالة لحوكمة الشركات. وعلى الرغم من عدم وجود إطار واحد لنهج الحوكمة يتناسب مع جميع الشركات، فإن مجموعة QNB تعتقد أن خلق قيمة مستدامة هي المقياس الأفضل لفاعلية إطار الحوكمة لدى الشركات. وعليه، فإن مجموعة QNB تتبنى المبادئ الأساسيات التالية للحوكمة:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات المجموعة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد، ويقوم بتعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو طويل الأجل وتقييم وإدارة المخاطر ، كما يحدد أعلى مستويات السلوك الأخلاقي.
- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.
- تقوم الإدارة التنفيذية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والانضباط التابعة له، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته، وتقوم بالإفصاح عنها للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط المجموعة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.
- تقوم لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للبنك وتقييم الضوابط الداخلية على التقارير المالية، بالإضافة إلى اشرافها على برامج عمل إدارتي التدقيق الداخلي والانضباط والمتابعة للمجموعة.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة بدور أساسي في الإشراف على وضع الأسس اللازمة لبناء الحوكمة المؤسسية للمجموعة، وتسعى لضمان وجود مجلس إدارة متنوع الخبرات يتناسب مع احتياجات البنك واستراتيجيته، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.
- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة المجموعة على المدى الطويل. وكجزء من هذه المسؤولية، يقوم مجلس الإدارة بتحقيق التوازن بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال وتحديد كيفية توزيعها بطريقة تضمن بناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين.
- عند اتخاذ القرارات، يطمح مجلس الإدارة إلى أخذ مصالح جميع مكونات مجموعة QNB في عين الاعتبار ، بما في ذلك أصحاب المصالح مثل الموظفين والعملاء والموردين وبقية مكونات المجتمع الذي يعمل به البنك.

إن النجاح الذي حققته المجموعة حتى الآن هو نتيجة مباشرة لتبني استراتيجية العمل المؤسسي للمجموعة، بما في ذلك التزام المجلس بجودة ونزاهة وشفافية تقارير QNBالمالية. وبناء عليه، تؤمن مجموعة QNB بأن الحوكمة الرشيدة تساهم وبشكل كبير في نجاح أعمالها على المدى الطويل.

٢،١ نهج الحوكمة الفعّالة لدى مجموعة QNB:

نهج الحوكمة لدى مجموعة QNB قائم على تاريخها العريق من ممارسات الحوكمة العادلة والأخلاقية والشفافة والتي كان العديد منها قائما قبل فرضها من خلال اعتماد أعلى معايير المهنية، والمصداقية، والنزاهة والسلوك الأخلاقي، وباعتبارها مؤسسة عالمية، فإن ممارسات حوكمة الشركات التي تتبعها المجموعة تتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ومن خلال آليات الحوكمة المتبعة في المجموعة، يتولى مجلس الإدارة ولجانه التابعة المسؤولية الائتمانية لجميع الأطراف المعنية من خلال ضمان الشفافية، والإنصاف والاستقلالية في عملية صنع القرار .

يتم تعزيز نهج الحوكمة لدى المجموعة من خلال الالتزام بنموذج QNB في الأعمال كوسيلة لدفع التميز وتحقيق التوازن للمضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل. ويوضح ميثاق القواعد والسلوك في مجموعة QNB القيم والأخلاق ومبادئ العمل، وهو بمثابة دليل للمجموعة وإدارتها وموظفيها حيث يتم استكماله بآلية مناسبة للإبلاغ عن أي جوانب تتعلق بعدم الالتزام.

وتلتزم مجموعة QNB بتبني وتطبيق متطلبات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بحوكمة الشركات، كما تعمل المجموعة بشكل متواصل على إدارة وتعزيز روابطها البيئية والمجتمعية وتحسين طرق اندماجها في محيطها.

٣،١ التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمين الأقلية وأصحاب المصالح الاخرين، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعّال لإدارة المخاطر . خلال عام ٢٠٢٢، تم تعزيز الجهود لخلق وعي مدرك لأهمية حوكمة الشركات ضمن مجموعة QNB.

وتطبيقًا للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقرير الحوكمة السنوي هذا المقدّم إلى مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية إلى

الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في مجموعة QNB بما يعكس قِيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع منتسبي المجموعة الالتزام بها. ويشمل التقرير هيكلة رأس المال، وضوابط الرقابة الداخلية، وأهم الإنجازات المتعلقة بالحوكمة، وحقوق المساهمين، والمساواة، ونبذة عن ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبي احتياجات مجموعة QNB وتحقيق أهدافها.

٢. إنجازات مجموعة QNB خلال عام ٢٠٢٢ التي ساهمت في تعزيز حوكمة البنك:

خلال عام ٢٠٢٢، قامت مجموعة QNB بالعديد من الاجراءات والتحسينات الهادفة إلى الحد من مخاطر عدم التزام بمتطلبات الحوكمة المرتبطة بأنشطة البنك ولتلبية المتطلبات التنظيمية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، وفيما يلي ملخص لأبرز الجهود التي بذلتها مجموعة QNB في عام ٢٠٢٢ لتعزيز إطار الحوكمة المعتمد لديه.

٢،١ الالتزام بالحفاظ على فعالية ممارسات الحوكمة

العدالة، النزاهة، الشفافية والمحاسبة كلها من العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة التي يجب أن تتبناها المؤسسات المالية كجزء من منظومة الحوكمة لديها لتحقيق النجاح في الأسواق التي تعمل فيها. جميع هذه العناصر ضمّنتها مجموعة QNB كجزء من منظومة الحوكمة لديها بهدف تحسين التواصل والتعامل مع مساهميها ومودعيها وموظفيها والجهات التنظيمية ذات العلاقة غيرهم من أصحاب المصالح. وفيما يلي عرض لأبرز الأنشطة التي قامت بها المجموعة خلال عام ٢٠٢٢ لتحسين منظومة الحوكمة لديها:

تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
قامت مجموعة QNB بتقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لديها وكذلك تقييم تضارب المصالح بينهم وبين المجموعة؛ وقد شمل هذا التقييم كافة الجوانب المتعلقة بالاستقلالية بما فيها مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم وكذلك أي أمور قد تؤثر على قراراتهم بسبب وجود علاقة شخصية لهم مع المجموعة أو مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو الإدارة التنفيذية. تم الانتهاء من التقييم في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ حيث خلص التقييم إلى أن عدد الأعضاء المستقلين أعلى من الحد الأدنى المنصوص عليه في المتطلبات التنظيمية (وكما هو مبيّن في الملحق ١)، وكذلك تبين عدم وجود أي تضارب في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمجموعة.

التقييم النسوي لأداء مجلس إدارة المجموعة
خلال عام ٢٠٢٢، قامت مجموعة QNB بتقييم أداء مجلس الإدارة ككل وكذلك كل عضواً على حدة بالإضافة إلى أداء لجان مجلس الإدارة. كذلك قامت المجموعة بتحديث نماذج تقييم مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه لتحسين عملية قياس مدى التعاون والتفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة في سبيل تحقيق الأهداف المجموعة وقيام مجلس الإدارة بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليه. وقد خلص التقييم إلى أن أداء مجلس الإدارة كان مرضي وقام بالمهام الموكلة إليه بالشكل المطلوب.

تقييم تطبيق الفروع الخارجية لإرشادات الحوكمة الخاصة بالمجموعة
يوجد لدى مجموعة QNB دليل ارشادي للحوكمة خاص بالفروع الخارجية للمجموعة لمساعدتهم على تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة وتزويدهم بالطريق السليمة لتطبيق هذه المبادئ وتوفيق منظومة الحوكمة لديهم مع إطار الحوكمة الخاص بالمجموعة بشكل يراعي المتطلبات التنظيمية الخاصة بالحوكمة في البلدان التي تعمل فيها هذه الفروع الخارجية. سنوياً، يقوم البنك بتقييم تطبيق الدليل الارشادي للحوكمة خاص بالفروع الخارجية لتحديد مدى ملاءمة سياسات تلك الفروع وممارساتهم المتعلقة بالحوكمة مع الدليل. وبذات الوقت، يقوم البنك كذلك بتقييم مستوى اشراف دوائر البنك على هذه الفروع. نظراً لمدى ترابط إطار الحوكمة لدى الفروع الخارجية بممارسات الحوكمة الخاصة بالبنك، لذلك ساهم التقييم في معالجة تعزيز هيكل الحوكمة لدى الفروع الخارجية وعزز آليات رفع التقارير بشكل فعال ويراعي كافة التشريعات في الدول التي تعمل فيها تلك الفروع والتي لها أولوية التطبيق في حال تعارضها مع معايير مجموعة QNB.

تقييم أداء ممثلي QNB لدى الشركات التابعة والشقيقة
نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها المجموعة، فإن لدى المجموعة عدد من الممثلين عنها في مجالس إدارات الشركات التابعة لها للحفاظ على مصالح المجموعة ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين. لهذا السبب، تقوم المجموعة بشكل سنوي بتقييم أداء ممثليها لقياس أدائهم بالمقارنة مع الأهداف الموضوعة وكذلك للتعرف إذا ما كان هؤلاء الممثلين يحصلون على الإمكانيات والمعلومات والتدريب اللازم لهم من قبل الشركات التابعة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه. في عام ٢٠٢٢، قامت المجموعة بتقييم ممثليها لدى شركاتها التابعة والشقيقة وكذلك تم تزويد الإدارة التنفيذية العليا بالتوصيات الازمة لاتخاذ القرارات بالخصوص.

خلق بيئة افصاح أخلاقية
تدرك مجموعة QNB أن بناء الثقة مع الساهمين والمودعين والجهات التنظيمية وغيرهم من أصحاب المصالح يتطلب وجود بيئة وثقافة داخل المجموعة تتسم بالانفتاح والشفافية والنزاهة بالإضافة إلى افصاحات دقيقة واضحة وشفافة ذات توقيت مناسب. حيث تبيّن سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالمجموعة طرق وأساليب البنك بالافصاح عن الأمور المالية والاستراتيجية وغيرها من الأمور المتعلقة بالحوكمة والأداء. كما ان السياسة التي تتبناها مجموعة QNB تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية ذات العلاقة.

خلال عام ٢٠٢٢، قامت المجموعة بالافصاح عن اجندة اجتماع الجمعية العامة للمساهمين وكذلك محضر اجتماع الجمعية ونتائجها للعام السابق على الموقع الالكتروني للبنك وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، كما استخدم البنك المنصات الرقمية بما فيها موقعه الالكتروني للافصاح عن القوائم المالية والبيانات الصحفية المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة خلال هذا العام كتلك المتعلقة بالحوكمة ومبادرات البنك البيئة والاجتماعية (ESG) ومسؤوليات الشركة الاجتماعية (CSR).

مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة
لدى مجموعة QNB العديد من السياسات والإجراءات التي تمكنها من تحسين تطبيق الحوكمة وغرسها كثقافة وأن ترتقي

بالمعايير المهنية والأخلاقية؛ ومن هذه السياسات (على سبيل المثال لا الحصر) "سياسة مجلس الإدارة" و"ميثاق مجلس الإدارة" و"سياسة مكافحة الرشوة والفساد" و"سياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية "، و"سياسة الشفافية والإفصاح"، و"سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، و"سياسة اعرف عميلك"، و"سياسة حقوق أصحاب المصلحة"، و"سياسة مكافحة الاحتيال"، و"سياسة حماية البيانات"، و"وثيقة الأخلاق المهنية"، و"ميثاق الرقابة الداخلية"، و"إطار تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية"، و"سياسة إدارة التعاقد الخارجي والتوريد"، و"سياسة التعاقب الإداري"، و"سياسة الجدران الصينية"، و"سياسة المكافآت"، و"سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات".

جميع السياسات المذكورة تخضع لمراجعات شاملة وتحديث بشكل مستمر، للتأكد من تضمينها آخر المتطلبات القانونية والتنظيمية النافذة، حيث أن جميع التحديثات التي تطال هذه السياسات تستهدف حماية سمعة البنك وضمان عدم الوقوع في أي سلوكيات غير أخلاقية مثل الاحتيال والفساد والاختلاس والرشوة وتداول المطلعين من الداخل وتضارب المصالح وانتهاكات خصوصية العملاء والتمييز والمضايقة والاختلاس وتحريف الوقائع وانتهاكات القوانين

توثيق شامل لإطار عمل مجلس الإدارة
يعدّ الاحتفاظ بوثائق محدثة وشاملة لأعمال مجلس الإدارة جزءاً أساسياً من إطار الحوكمة للمجموعة، نظراً لذلك يوجد لدى مجموعة QNB وثائق واضحة ومحدثة بشكل مستمر تحدد أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كأفراد ودور مجلس الإدارة ككل تسهل التعاون فيما بينهم أثناء عملية اتخاذ القرارات، ومن هذه الوثائق ميثاق وسياسة لمجلس الإدارة وكذلك مواثيق لجان المجلس.

تلتزم مجموعة QNB بمراجعة وتحديث وثائق مجلس الإدارة بشكل مستمر ودوري بما يتماشى مع متطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من الممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات. علاوة على ذلك، يمكن للمساهمين وأصحاب المصالح الاطلاع على ميثاق مجلس الإدارة على موقع QNB الإلكتروني.

إدارة مخاطر تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية
تدرك مجموعة QNB أهمية وجود بيئة تشغيلية تتصف بالأخلاقية وتلتزم بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بتضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية. حيث أن المخاطر المرتفعة المرتبطة بحالات تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية تتطلب وجود سياسات وإجراءات صارمة تعمل على معالجة مثل هذه الحالات.

ولذلك، قامت المجموعة بتطوير العديد من السياسات لحوكمة العملية المرتبطة بهذه الحالات وتخفيف مخاطرها مثل "وثيقة الأخلاق المهنية" و"سياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية" و"سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات" و"سياسة مكافحة الرشوة والفساد". إن استغلال المطّلعين للمعلومات الجوهرية عدا عن أنه غير أخلاقي إلا أنه أمر غير قانوني كذلك. تكمن أهمية هذه السياسات والإجراءات بأنها لا تقتصر على معالجة مثل هذه الحالات بل وأنها تساعد في تحديد أي حالات متوقعة، وتعرّف المطلعين (مثل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين والأطراف الثالثة) على عواقب عدم الالتزام بمتطلبات تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية أو الإفصاح عن وقوعهم في هذه الحالات.

٢،٢ تعزيز هيكل وأدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة QNB

يوجد لدى مجموعة QNB إطار فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تشرف عليه إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة، حيث يهدف هذا الإطار لكشف ومكافحة كافة أشكال الجرائم المالية وما يرتبط بها من فساد. خلال عام ٢٠٢٢، قدمت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المبادرات التالية:

التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في قطر
خلال منتصف عام ٢٠٢٢، قامت مجموعة العمل المالي (FATF) بتقييم لدولة قطر، حيث شمل هذا التقييم اختبار الجوانب التقنية للامتثال وفعالية تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي، كما شمل التقييم المتبادل اجتماعات بين خبراء من مجموعة العمل المالي وأصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص لتحديد مدى فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كجزء من التحضيرات لتقييم مجموعة العمل المالي، عمل البنك مع كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ووحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من جاهزية البنك للتقييم المتبادل، وخلال عملية تقييم مجموعة العمل المالي لمدى الالتزام بتوصياتها قابل مجموعة من خبراء مجموعة العمل المالي فريق QNB حيث تم تقييم النقاط التالية:

- إدراك البنك لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تقييم المخاطر على المستوى الوطني.
- فعالية الضوابط الرقابية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بمجموعة معيّنة من العملاء والبلدان والمنتجات وغيرها.
- العقوبات المالية.
- إطار الرقابة والاشراف على التعاملات.
- تبادل المعلومات على مستوى مجموعة QNB لتخفيف وتجنب المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتسليح.
- تدريب الموظفين.
- تعامل وعلاقة البنك مع الجهات الرقابية المختلفة في قطر.
- الإشراف على الفروع الخارجية والشركات التابعة للمجموعة وكيفية حوكمتها.

وخلص التقييم إلى أن البنك يدرك بشكل كامل المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتسليح وكيفية تخفيفها وتجنبها، بالإضافة إلى وجود الأدوات اللازمة لذلك، كما تبيّن أن البنك ملتزم بتوصيات مجموعة العمل المالي. وبذلك حصل البنك على تقييم إيجابي من قبل خبراء مجموعة العمل المالي وكذلك الجهات الرقابية في قطر.

عملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في قطر لا تزال قائمة، ومن المتوقع أن يتم نشر التقرير الكامل للتقييم خلال عام ٢٠٢٣.

التحول الرقمي والتكنولوجيا
تسعى مجموعة العمل المالي للارتقاء باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً إلى أن التكنولوجيا الحديثة تحسن سرعة وكفاءة ونوعية المعايير والمعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الامر الذي من شأنه أن يساعد المؤسسات المالية على تقييم المخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أكثر دقة وسرعة وشمولية. تعمل مجموعة QNB بشكل مستمر على إيجاد أفضل الحلول التكنولوجية التي تساهم في تحسين كفاءة مكافحة غسل الأموال والتمويل الإرهاب لديها.

٣،٢ تحسين برامج الالتزام ببرامج العقوبات الدولية

يوجد لدى مجموعة QNB وحدة متخصصة للعقوبات الدولية ضمن إدارة الانضباط والمتابعة لتلبية المتطلبات التنظيمية والدولية المتزايدة بهذا الخصوص. كما يوجد لدى المجموعة ضوابط ومعايير للالتزام ببرامج العقوبات الدولية دون التسبب بتعطيل خدمة العملاء أو الإضرار بسمعة المجموعة، حيث تبذل المجموعة قصار جهدها للالتزام بشكل كامل ببرامج العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ووزارة الخزانة البريطانية.

وفيما يلي عرض لبعض الأنشطة التي قامت بها المجموعة خلال عام ٢٠٢٢، لتحسين الضوابط المتعلقة بالالتزام ببرامج العقوبات الدولية:

الاستثمار في إيجاد أنظمة وحلول للالتزام ببرنامج العقوبات الدولية
تدرك مجموعة QNB أن إدارة المخاطر المرتبطة بالعقوبات الدولية بكفاءة لا بد من وجود التكنولوجيا والأنظمة المناسبة والفعّالة لإدارة العقوبات الدولية. خلال عام ٢٠٢٢، استثمرت مجموعة QNB في أحدث الأنظمة التكنولوجية الرائدة حالياً والتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والنظم الآلية لتحسين عملية إدارة العقوبات الدولية والمخاطر المرتبطة بها.

تحديث سياسات وإجراءات إدارة مخاطر العقوبات الدولية
حرصاً على التقيد التام بتعليمات وبرامج صانعي السياسات العالمية الخاصة بالعقوبات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة)، وتوجيهات وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ومواكبة التطورات والمتطلبات التنظيمية المحلية. حدثت مجموعة QNB سياسات واجراءات الالتزام بالعقوبات الدولية خلال عام ٢٠٢٢. كما عملت المجموعة على تقييم كفاية برنامج الالتزام بالعقوبات الدولية وقدرته على إدارة مخاطر العقوبات الدولية بفعالية.

تحسين البرنامج التدريبي الخاص بالعقوبات الدولية
خلال عام ٢٠٢٢، حدّثت مجموعة QNB "البرنامج التدريبي الخاص بالعقوبات" والذي شمل المتطلبات الجديدة وكذلك مخاطر العقوبات الدولية بطريقة أكثر شمولية، حيث أن هذا البرنامج شمل جميع الموظفين لتحسين معرفتهم بالعقوبات الدولية ومخاطرها وبالأخص الموظفين الذين يعملون في الوظائف ذات المخاطر المرتفعة. تم عقد هذا البرنامج التدريبي بطريقتين وهي التعلّم الالكتروني من خلال منصة التدريب الرقمية الخاص بالبنك ومن خلال عقد جلسات تدريبية.

٤،٢ اعتماد إطار متين لمكافحة الاحتيال

وضعت وحدة مكافحة الاحتيال للمجموعة، إطاراً شاملا لمكافحة الاحتيال وبرنامجًا لتطوير قدرات الرقابة والتحقيق، تلبية لتوقعات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولتأكيد التزامهم بترسيخ قيم النزاهة والأخلاق وإدارة مخاطر الاحتيال. وخلال عام ٢٠٢٢، قامت وحدة مكافحة الاحتيال بالعديد من الإنجازات المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد والتكنولوجيا التنظيمية وفيما يلي أبرز هذه المنجزات:

الأنشطة والفعاليات المرتبطة بمكافحة الرشوة والفساد
استكمالًا لجهود المجموعة في الانتهاء من التقييم الذاتي لبرنامج مكافحة الرشوة والفساد وبعد الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من هذا التقييم الذي شمل عملياتها في قطر والمرحلة الثانية التي شملت الشركات التابعة للمجموعة والمرحلة الثالثة التي شملت الفروع الخارجية، قيّمت المجموعة نتائج عملية التقييم بشكل كلي حيث تبيّن بأنه لدى وحدات المجموعة ثقافة قوية وراسخة فيما يتعلق مكافحة الرشوة والفساد بالإضافة إلى وجود السياسات والإجراءات اللازمة لذلك والتي تضمن الرقابة على كافة عمليات المجموعة بشكل فعّال.

علاوة على برنامج التقييم الذاتي لبرنامج مكافحة الرشوة والفساد، حدثّت مجموعة QNB سياسات متينة لحوكمة قواعد قبول الهدايا والضيافة. حيث أن جميع أشكال الهدايا أو الضيافة فوق القيم المالية المحددة في تلك السياسات التي يحصل عليها الموظفون خاضعة للإفصاح عنها وفق النماذج المخصصة لذلك ويجب الحصول على موافقة الإدارة العليا عليها.

وحدة مكافحة الاحتيال لدى المجموعة تقييم كافة نماذج الإفصاح عن الهدايا والضيافة سواء التي تم الموافقة عليها أو رفضها كل حالة على حدة لتقييم إمكانية حدوث مخاطر تضارب في المصالح وتحتفظ بجميع هذه الحالات في السجل المخصص لذلك.

رصد حالات الاحتيال ومنعها والكشف عنها وتوفير التدريب المناسب
تحرص وحدة مكافحة الاحتيال على التحقيق والمراقبة وبصورة مستمرة لرصد الحالات والتنبيهات المتعلقة بالاحتيال من أجل الحد من مخاطر حدوث حالات الاحتيال أو عدم الكشف عنها في الوقت المناسب. علاوةً على ذلك، قامت وحدة مكافحة الاحتيال بتدشين الأليات اللازمة لرفع التقارير المتعلقة بالاحتيال لدى الشركات التابعة والفروع الخارجية للمجموعة

كما قامت مجموعة QNB بإجراء تقييم شامل لمخاطر الاحتيال التي تتم من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت وهجمات الهندسة الاجتماعية، حيث انخفض عدد عمليات الاحتيال التي تتم بهذه الطريقة والخسائر المرتبطة بها بشكل ملحوظ.

كما قامت الوحدة بإعداد برنامج للتوعية بمبادئ مكافحة الاحتيال والإنذار المبكر عن المخالفات ومكافحة الرشوة والفساد عبر منصة التعلم الإلكتروني لجميع الموظفين في المجموعة. وقد شمل التدريب ما يقارب ٣٠٠٠ موظف على مستوى المجموعة ممن أكملوا البرامج التدريبية بنجاح خلال العام ٢٠٢٢.

الأنشطة المرتبطة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™
تم اختيار مجموعة QNB كداعم رسمي بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™ في الشرق الأوسط وافريقيا والبنك القطري الرسمي الداعم خلال البطولة في عام ٢٠٢١. بناءً على ذلك، كان QNB المزود الوحيد لخدمات الصراف الآلي في مواقع الملاعب التي قامت عليها مباريات بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™.

لذلك قام البنك بتقييم العمليات والضوابط الرقابية التي من الممكن أن تتأثر بشكل كبير خلال بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™، وقد غطى هذا التقييم كافة الجوانب مثل أجهزة الصراف الآلي والعقوبات والاحتيال وحماية البيانات والامتثال الرقابي بالإضافة لأي مخاطر محتملة قد تؤثر على عمليات البنك خلال البطولة، كما شمل التقييم المخاطر المتزايدة والمعقدة المرتبطة بالهجمات السيبرانية التي تستهدف أنظمة معلومات البنك وبنيته التحتية، إضافةً إلى المخاطر المرتبطة بالزيادة المتوقعة على خدمات البنك نتيجة العدد الكبير المهتم ببطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™ من زوار وصحفيين ومنظمين وغيرهم. جميع هذه المخاطر تتطلب استمرارية توفر ومتانة خدمات البنك وزيادة معايير مكافحة الاحتيال.

كما عملت المجموعة على بناء القدرات والمؤهلات اللازمة لإدارة العمليات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية والضريبة والاحتيال نتيجة الزيادة المتوقعة على حجم وقيمة التعاملات من قبل السياح القادمين لقطر.

مبادرات التكنولوجيا التنظيمية
شكّلت مجموعة QNB لجنة توجيهية داخلية تعنى بالتكنولوجيا التنظيمية من أجل الإشراف على استراتيجية الانضباط الخاصة بالمجموعة وتطبيقها تماشياً مع التطورات التكنولوجية في مجالات الالتزام. كما توظف إدارة الانضباط والمتابعة حلولًا مبتكرة لمواجهة المخاطر المتصاعدة التي تواجهها الشركات حول العالم. حيث أن حجم البيانات الكبير يستوجب ضرورة استخدام التقنيات الذكية (التعلّم الآلي، الذكاء الاصطناعي، برامج تحليل البيانات) لفهم الأشكال المعقدة من البيانات والتمكن من التنبؤ بالمخاطر وحالات الفشل في الالتزام.

إطلاق النظام الخاص بإدارة حالات الاحتيال
أطلقت مجموعة QNB النظام الخاص بإدارة حالات الاحتيال والذي سيطبق على مراحل، هذا النظام يهدف للرقابة على حالات الاحتيال التي ستتم على قنوات البنك على الانترنت في قطر. في المراحل القادمة، البنك سيتجه نحو الرقابة الآنية والذي سيشمل عدداً من الفروع الخارجية التي سوف يتم اختيارها وفقاً للتقييم المبني على المخاطر. إن نظام إدارة حالات الاحتيال يساهم في زيادة متانة إطار مكافحة الاحتيال من خلال التنفيذ الآلي لعمليات الرقابة على حالات الاحتيال ومنع وقوعها.

٥،٢ الالتزام بمتطلبات التبادل الآلي للمعلومات

يوجد لدى مجموعة QNB وحدة للامتثال الضريبي بهدف حماية المجموعة من المخاطر المرتبطة بالتهرب الضريبي، وكذلك لضمان التزام المجموعة بالافصاحات المتعلقة بالضريبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. خلال عام ٢٠٢٢، قامت وحدة الامتثال الضريبي بالعديد من المراجعات والأنشطة والتقييمات المذكورة أدناه بهدف الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الهيئة العامة للضريبة وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية بالإضافة إلى معيار الإبلاغ المشترك الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تعزيز أنظمة الإبلاغ الضريبي الخاصة بالبنك
تعمل وحدة الامتثال الضريبي على ضمان وتعزيز التزام البنك بمشاركة المعلومات والبيانات الضريبية مع الجهات المعنية بشفافية وبشكل يراعي التوقيت المناسب، حيث بقيت المجموعة ملتزمة بمعايير الإبلاغ الضريبي العالمية الصادرة عن:

- قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية – فاتكا (FATCA).
- معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية -المعروف أيضًا باسم معيار الإبلاغ المشترك (CRS).

سهّلت المجموعة عملية تبادل البيانات الضريبية مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة نظراً للدور المهم للمجموعة في تحسين الشفافية الضريبية وكون تواجدها منتشر في العدد من الدول. ولذلك، تعمل وحدة الامتثال الضريبي للمجموعة على التأكد من أن كافة تقارير المتعلقة بقانون فاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك دقيقة وواضحة وتتم في الوقت المناسب بما يتواقف مع المتطلبات التنظيمية في دولة قطر وكذلك الدول التي تتواجد فيها الفروع الخارجية والشركات التابعة.

الحفاظ على برامج امتثال متينة لمنع التهرب الضريبي
في عام ٢٠٢٢، أطلقت وحدة الامتثال الضريبي إجراءات شاملة وبرامج تصحيحية لضمان التزام البنك بالأنظمة الضريبية العالمية والمحلية والتأكد من أن استراتيجية البنك الضريبية متقيدة بالمتطلبات القانونية في كافة الدول التي تنشط فيها المجموعة. كما قامت المجموعة بالتعاقد مع طرف ثالث خارجي لإطلاق برنامج تدريبي الكتروني لفرعي البنك في فرنسا والمملكة المتحدة يتعلق بنظام الإفصاح الإلزامي للاتحاد الأوروبي وتعليمات التعاون الإداري (DAC 6).

٦،٢ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

عمدت مجموعة QNB على تبني أحدث اطر العمل الرائدة عالميًا والمتمثلة في إطار الرقابة الداخلية الموحد (COSO ٢٠١٣) الصادر عن لجنة منظمات الراعية للجنة تريدواي، لبناء نظام متين للرقابة الداخلية للمجموعة يساعد في الكشف عن أي قصور لدى البنك (سواء كان كلي أو جزئي) ومعالجة أي نقاط ضعف أو حالات طارئة أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك في الوقت المناسب. قامت المجموعة بدمج عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية في مجمل مجالات أعمالها. وكما هو محدد في إطار عمل COSO، فإن الرقابة الداخلية عبارة عن تجميع عدة مكونات مثل البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة والمعلومات والاتصالات.

فيما يلي أبرز منجزات المجموعة المتعلقة بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية خلال عام ٢٠٢٢:

- تطوير إطار متين للرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تضمن إعداد خطط الاختبارات، واختبار التصميم، واختبار التنفيذ لفعالية الضوابط، وتوثيق الخطوات التفصيلية للعمليات

وتصويب الأخطاء إن وجدت مع مالكي العمليات.
- إعداد خطة العمل بالتنسيق مع المدقق الخارجي لضمان الموائمة الصحيحة لاختبارات الإدارة مع اختبارات المدقق الخارجي والنظر في آثار العودة إلى الوضع الطبيعي بعد تدابير Covid-١٩، وآثار فعاليات كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢.
- تطوير وإطلاق خطة ودليل التدريب الخاص بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لفريق الانضباط والمتابعة في بنك قطر الوطني الأهلي - مصر.
- تحديث وتوثيق أنظمة الرقابة المحدّثة بواسطة خط الدفاع الأول (1st LOD) في مصفوفة المخاطر والتحكم (RCM) بناءً على الوضع الحالي للمخاطر لدينا.

في مجموعة QNB، يشارك فريق الانضباط والمتابعة للمجموعة بشكل مستمر في مختلف الأنشطة ذات الصلة وذلك لتعزيز نظام وإجراءات الضوابط الداخلية للبنك بما في ذلك الضوابط الداخلية على التقارير المالية والتي تم تصميمها لضمان صحة البيانات المالية بشكل موثوق مبني على مبادئ الشفافية في التقارير المالية والإفصاح في بيئة العمل المتغيرة باستمرار.

٧،٢ البرنامج الدولي لحماية البيانات والخصوصية

تعمل مجموعة QNB على إرساء ثقافة الخصوصية من قبل أعلى مستويات الإدارة، إيماناً منها بأن الالتزام بحماية البيانات الشخصية أمر أساسي لتحقيق رؤيتها طويلة المدى. ونظراً للانتشار الواسع لمجوعة QNB في العديد من الدول، فإن هناك العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات التي قد تؤثر على أعمال المجموعة، وبالتالي تم تشكيل فريق حماية البيانات في إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة وهو الفريق المسؤول عن الأنشطة العامة لخصوصية البيانات والامتثال للوائح حماية البيانات. خلال عام ٢٠٢٢، تم القيام بالعديد من المبادرات والانجازات المتعلقة بحماية البيانات، وفيما يلي أبرزها:

- التحوّل الرقمي: يلعب فريق حماية البيانات دوراً هاماً في تحقيق رؤية المجموعة ورحلتها في التحول الرقمي وبالأخص ما يتعلق بتبني متطلبات الخصوصية والسرية من خلال إدراجها بشكل أساسي في ثقافة المؤسسة.
- طرح مبادئ وأخلاقيات حوكمة البيانات: بنك قطر الوطني هو أول بنك في قطر يقدم مفهوم أخلاقيات التعامل مع البيانات الذي ينظر في المتطلبات الأوسع لمعالجة واستخدام البيانات مع مراعاة القيم والاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية.
- فحص البيانات: اعتماد أفضل الممارسات الدولية من خلال التنفيذ الآلي لعملية فحص البيانات السرية كجزء من البنية التحتية للمجموعة بالإضافة إلى تطبيق ضوابط الخصوصية الرئيسية.

لن يتوانى البنك في الحفاظ على مكانته باعتباره البنك الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خصوصية البيانات كما هو واضح من تصنيف مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال (MSCI).

٨،٢ العلاقات مع الجهات التنظيمية

بيئة الالتزام دائمة التغير - ٢٠٢٢
بذلت مجموعة QNB جهوداً كبيرة لإيجاد الإجراءات الاستباقية وتنفيذها، والتي تضمن استمرارية الأعمال في جميع الدوائر وضمان تطبيق جميع المتطلبات التنظيمية اللازمة والتوجيهات والتوصيات بشكل كامل. علاوة على ذلك، تم التأكد من الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية واعداد التقارير اللازمة لاطلاع مجلس الإدارة ومختلف الإدارات على كافة التحديثات، وفيما يلي أبرز المنجزات التي تمت بهذا الخصوص:

- حوكمة عملية الاستخدام والتسويق لبطاقات الدفع Visa في أماكن الأنشطة الخاصة ببطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™ مع التحقق من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.
- إطلاق منتج قروض الرهن العقاري الخضراء المستدامة.
- إطلاق Google Pay وQMP (خدمة الدفع عبر الجوال من قطر).
- السحب التدريجي للإجراءات الاستثنائية المتعلقة بدعم القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد-١٩.
- مراقبة إجراءات أمن المعلومات المتعلقة بتحضيرات بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™.

مراجعة التطورات التنظيمية الجديدة
تقوم إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة، بشكل مستمر، بمراجعة وتبني وتطبيق المتطلبات التنظيمية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي يصدرها مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بالإضافة إلى توصيات مجموعة العمل المالي. لهذا الغرض، قام البنك بتطبيق آلية قوية وفعّالة لمراقبة الالتزام بأي متطلبات جديدة وقد ساهمت هذه الآلية في تحسين الالتزام. من أبرز التطورات الأخيرة إصدار مصرف قطر المركزي لإرشادات جديدة حول متطلبات ترخيص البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومتطلبات كفاية رأس المال (الركيزتين ١ و٢) وتعليمات الحوكمة في البنوك.

٩،٢ تعزيز إجراءات تقييم ومراقبة الامتثال

تحسين إطار التقييم الامتثال للمجموعة
تم تطوير إطار تقييم الامتثال للمجموعة ("إطار العمل") وفقاً للأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة حسب ميثاق الامتثال المعتمد من مجلس إدارة مجموعة QNB، ويتمثل الهدف الرئيسي لإطار العمل في تحديد المجالات الرئيسية التي يتم من خلالها تقييم ومراقبة متطلبات الامتثال. إن المنهجية التي أطلقتها إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة ترمي إلى تقييم وتوثيق مخاطر الالتزام وإنجازات الإدارات والشركات التابعة والفروع الخارجية بصورة منظمة وعلى أساس دوري، ويضمن إطار العمل وجود منهج استباقي لتحديد مخاطر عدم الالتزام بشكل يساهم في تحديد مجالات الضعف المحتملة أو الممارسات غير السليمة. سهّل هذا الإطار على مجموعة QNB تحديد الأولويات ضمن تقييمات مخاطر عدم الالتزام، وذلك من خلال تحديد التصنيف المناسب لتلك المخاطر وإسنادها إلى الإدارات المختصة، بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعّال.

يتم تطبيق هذا الإطار على جميع مستويات المجموعة بما في ذلك الشركات التابعة، بهدف إيجاد آلية ديناميكية لإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة تتسم بالشمولية وقادرة على تصنيف مخاطر عدم الالتزام بشكل استباقي، وبالتالي تسهيل عملية تحديد وتقييم وتصنيف "مخاطر الالتزام" التي قد تتعرض لها مجموعة QNB. وفي النهاية، تساعد الملاحظات والنتائج التي يتم الحصول

عليها بموجب هذا الإطار في وضع خطة سنوية لإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة وفقًا للمنهجية القائمة على المخاطر.

استخدام نهج قائم على المخاطر: مراجعة واختبار الامتثال
تضع إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة خطة سنوية يتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة من أجل إجراء المهام المتعلقة بمراجعة واختبار الامتثال باستخدام النهج القائم على المخاطر، وذلك بناءً على مخرجات تخطيط المخاطر وبرنامج مراقبة الامتثال، ويتم إجراء التقييمات بناءً على مستوى المخاطر المتوقعة بوحدات الأعمال بالإضافة إلى مستوى المخاطر المتبقية التي تم تحديدها سابقاً من خلال الامتثال ومهام التدقيق وتقارير الجهات التنظيمية.

يستخدم اختبار الامتثال تقنيات مختلفة تشمل على سبيل المثال لا الحصر مراجعة السجلات والوثائق وعمليات الاختبار والمراقبة والممارسات لضمان تطبيق القوانين والمعايير التنظيمية المعمول بها.

تقوم المجموعة بالإبلاغ الأقسام المعنية عن القضايا والفجوات المتعلقة بالامتثال ويتم مناقشتها مع كافة الأطراف ذات العلاقة للاتفاق على الإجراء التصحيحي المطلوب قبل إصدار التقرير النهائي إلى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة.

استبيان تقييم الوعي الذاتي بالامتثال
في ضوء بيئة الأعمال والرقابة المتغيرة باستمرار، يعمل استبيان تقييم الوعي الذاتي بالامتثال كأداة حيوية لإدارة مخاطر الامتثال من أجل ضمان تحقيق أهداف مجموعة QNB من خلال تقييم المخاطر قانونية أو مالية أو تشغيلية أو مرتبطة بالسمعة ومن خلال تخصيص الموارد المناسبة للتخفيف من تلك المخاطر، كما يعمل استبيان التقييم الذاتي للامتثال أيضاً على تحديد الفرص المحتملة لتحسين أو زيادة الرقابة.

وتتكون المصادر الأساسية للأسئلة المدرجة استبيان تقييم الوعي الذاتي بالامتثال من القوانين واللوائح والتعليمات النافذة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ونظراً لأن هذه التشريعات ديناميكية وتتغير من وقت لآخر، فإن إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة تقوم بتحديث استبيان تقييم الوعي الذاتي بالامتثال وفقاً لتلك التغيرات وفي الوقت المناسب من أجل التأكد من تضمين أحدث المتطلبات التنظيمية حيث تستخدم المجموعة مصفوفة تقييم دقيقة لتعكس مخاطر الامتثال الفعلية لكل ركيزة من ركائز الامتثال.

تعزيز السلوك الأخلاقي وروح الامتثال
معايير السلوك الأخلاقية تعد العنصر الأساسي لثقافة مجموعة QNB عند ممارستها لأعمالها، كما أن الامتثال يعد عنصراً رئيسياً في تطوير مبادرات وأعمال المجموعة وترسيخ المبادئ الأخلاقية وفق وثيقة الأخلاق المهنية الخاصة بالمجموعة، والتي توضح لجميع موظفي المجموعة القيم وقواعد السلوك ومبادئ العمل. كما تغطي وثيقة الأخلاق المهنية أيضاً جميع القوانين واللوائح المعمول بها والتي يجب على موظفي البنك الالتزام بها في مهامهم اليومية، وبالتالي يتم التعامل مع أي انتهاكات لهذه الوثيقة بشكل صارم ويتم تصعيدها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

١٠،٢ زيادة وعي موظفي QNB باستخدام البرامج التدريبية والتوعوية المركّزة

الهدف الرئيسي من برنامج التدريب والتوعية بشأن الامتثال هو التأكد من أن مجموعة QNB تعمل وفقاً لجميع القوانين واللوائح المعمول بها (المحلية والدولية). وبالتالي، من أجل تعزيز سمعة مجموعة QNB وتحسين العلامة التجارية العالمية، يساهم برنامج التدريب والتوعية الخاص بالامتثال فيما يلي:

- تحديد دور ونطاق مسؤولية كل موظف من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمجموعة QNB.
- التأكد من التزام أنشطة البنك باللوائح والسياسات الداخلية وأفضل الممارسات ذات الصلة لا يُعزى فقط إلى دائرة الانضباط للمجموعة، ولكنه ينطبق أيضًا على كل موظف في مجموعة QNB. وبالتالي، فإن مسؤولية الامتثال تقع ضمن جميع خطوط الدفاع الثلاثة.
- تحديد المخاطر التنظيمية والمخاطر المتعلقة بالسمعة التي تواجهها مجموعة QNB وفق النهج القائم على المخاطر من خلال توضيح كيفية مواجهة هذه المخاطر عند قيام موظفي المجموعة بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية وفقًا لوثيقة الأخلاق المهنية الخاصة بالمجموعة.
- يتضمن البرنامج التدريبي دورات تدريبية مصممة وجهاً لوجه وعبر الإنترنت حول مبادئ الامتثال، والحوكمة، الإنذار المبكر عن المخالفات، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الاحتيال، والعقوبات، والامتثال الضريبي.

تم إظهار هذه الجوانب بوضوح، بطريقة عملية وتفاعلية، أثناء الدورات التدريبية للموظفين، لتوعيتهم بمخاطر الامتثال والمخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة التي تواجهها المجموعة ولتوضيح كيفية معالجة هذه التحديات من خلال القيام بواجباتهم المهنية والمسؤوليات وفقًا لوثيقة الأخلاق المهنية الخاصة بالمجموعة.

١١،٢ بناء قدرات ومهارات موظفي إدارة الانضباط والمتابعة

تضمن مجموعة QNB الاستثمار في موظفيها من حيث التدريب لتزويدهم بأخلاقيات العمل الكاملة في مكان العمل عند أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم. يتم اختبار الموظفين وتذكيرهم بشكل دوري بالأمور التي تنطوي على الامتثال والمخاطر وسلوك الأخلاق المهنية.

ترتقي مجموعة QNB ببيئة العمل لديها من خلال تمكين الموظفين من تعزيز مهاراتهم وقدراتهم عن طريق منحهم فرص التعلم المستمر بتوفير دورات الامتثال داخلياً وخارجياً، كما يتم تقديم الدعم الكامل أيضًا لموظفي إدارة الانضباط والمتابعة للحصول على المؤهلات المهنية ذات الصلة مثل CAMS وCISI وCIA وCFE وما إلى ذلك والتي تضمن زيادة معرفة الموظفين ورفع قدرتهم الانتاجية.

١٢،٢ مبادرات الحوكمة والامتثال لدى كيانات المجموعة الخارجية

في عام ٢٠٢٢، تم إطلاق عدد من المبادرات الجديدة وأدوات المراقبة التي تركز على كياناتها الخارجية للمجموعة، وقد ركزت هذه المبادرات على تعزيز الإشراف والحوكمة السليمة على أنشطة الامتثال وضمان التطبيق السليم للمتطلبات التنظيمية.

أشرفت دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة على الفروع الخارجية والشركات التابعة أثناء عملهم وساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم نحو المتطلبات التنظيمية خلال عام ٢٠٢٢ من خلال القيام بالأنشطة والإجراءات التالية:

إطار مراقبة التقارير التنظيمية للفروع الخارجية
تماشياً مع جهود البنك في التعزيز المستمر للتقارير التنظيمية لدى كيانات QNB الخارجية، يشرف البنك على إطار مراقبة التقارير التنظيمية للفروع الخارجية مع الأخذ في الاعتبار أي ملاحظات أو تطورات في المتطلبات التنظيمية بهذا الخصوص فضلًا عن اعتماد أفضل المعايير، وتركز دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة على دور الامتثال في إعداد التقارير التنظيمية لدى الفروع الخارجية مع مراعاة ما يلي:

- التأكد من تقديم جميع التقارير بشكل صحيح وفي الوقت المناسب وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- إدارة العملية مع الأطراف المعنية على مستوى كل فرع.
- تحديد الموارد والإجراءات والعمليات والأنظمة اللازم وضعها لتجنب ضياع أي جهد أو وقت أو ضعف الكفاءة التشغيلية والتخفيف من احتمال حدوث أي خطأ بشري وخسارة في الأرباح وما يلحقها من تبعات وفقاً لأي متطلبات تنظيمية.

يحدد إطار مراقبة التقارير التنظيمية الخاص بالمجموعة للفروع الخارجية المكونات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد التقارير التنظيمية المتعلقة بما يلي (متطلبات إعداد التقارير التنظيمية، والجوانب الفنية المناسبة، والبنية التحتية للتوثيق، ومراقبة الامتثال، والمعنيين بالتقارير التنظيمية، وسلامة البيانات، والأدوار والمسؤوليات، أدوات المراقبة والتوثيق/ الأرشفة).

الحفاظ على آلية إشراف فعّالة على الشركات التابعة الدولية
تحرص مجموعة QNB على الحفاظ على نهج ثابت وموحد لكافة شركاتها التابعة الدولية من خلال بناء إطار فعال لمراقبة وظيفة الامتثال لدى تلك الشركات، حيث يركز هذا النهج على ضمان قيام الشركات التابعة بالجمع بين ركائز الامتثال الخاصة بالمجموعة ومبادئ الحوكمة السليمة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والسلوك الأخلاقي والشفافية والتعاون والأدوار والمسؤوليات والمساءلة.

خلال عام ٢٠٢٢، عملت دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة عن كثب مع الشركات التابعة الدولية لتنفيذ العديد من التغييرات وفقًا لمعايير المجموعة مثل ترتيبات الحوكمة وأدوات الامتثال التنظيمي (مثل برنامج مراقبة الامتثال والاستبيان المحوسب ذاتي الإدارة على الصعيد المحلي والتقارير التنظيمية بشأن الامتثال) والبنية التحتية لتوثيق الامتثال وخصوصية البيانات والضوابط الداخلية. علاوة على ذلك، قدمت دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة الدعم اللازم للشركات التابعة من أجل التعامل مع كافة الملاحظات والإشكالات التي أثارتها الجهات التنظيمية والمدققين الداخليين والخارجيين المتعلقة بمسائل الامتثال.

تعزيز إطار تقييم الالتزام لدى مكاتب التمثيل الدولية
إن إطار تقييم الالتزام لدى مكاتب التمثيل الدولية مبني على الركائز الامتثال الأساسية التي تتوافق من أفضل الممارسات وقد تم إجراء هذا التقييم من أجل اختبار وعي المكاتب التمثيلية الدولية فيما يتعلق بمسؤوليات الامتثال الخاصة بها. يؤكد إطار التقييم على غرس ثقافة الامتثال وفهم المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية المتعلقة بأعمال مكاتب التمثيل بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة لدى مكاتب التمثيل لتتماشى مع معايير مجموعة QNB.

إجراء تحليل الفجوات لسياسات الامتثال للمجموعة
قامت مجموعة QNB بتحليل الفجوات لسياسات الامتثال لدى دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة وتلك المتوفرة لدى الفروع الخارجية والشركات التابعة الدولية بهدف تحديد السياسات التي يجب استحداثها أو تحديثها في كل دولة تتواجد فيها المجموعة مع الأخذ في الاعتبار اللوائح المعمول بها في كل دولة.

١٣،٢ أنظمة الإفصاح المالي كجزء لا يتجزأ من إطار حوكمة الشركات

تدرك مجموعة QNB أهمية الشفافية والإفصاح في بناء علاقة أساسها الثقة مع مساهمي البنك والجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين وأصحاب المصالح الآخرين. ومن المعروف أن العلاقات الثابتة والمستقرة مع المستثمرين والجهات التنظيمية تزهر وتنمو بفضل النزاهة واحترام الالتزامات المتبادلة. من هنا، حسّنت إدارة الرقابة المالية لمجموعة QNB أدوات وأنظمة رفع التقارير المالية في البنك استناداً إلى المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

تلبية متطلبات الجهات التنظيمية
نتيجة لتزايد المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي فيما يتعلق برفع التقارير، التزمت مجموعة QNB على أكمل وجه بتقديم التقارير المطلوبة للمصرف لتلبية تلك المتطلبات، والتي تشمل عملة الاقتراض المصرفي الأجنبي للمؤسسة المالية، والودائع والسلفيات للمقيمين، وودائع غير المقيمين، وعملة الإقراض الأجنبية، وملخص التمويل وعمليات الإقراض والاقتراض الأسبوعية للمؤسسة المالية. وفي ذات الوقت، التزمت مجموعة QNB بالمهلة الزمنية التي حددتها الهيئة العامة للضرائب لرفع ملفات تسعير التحويلات الرئيسية والمحلية الخاصة بها.

معايير الإفصاح: تطبيق الدعامة الثالثة لإطار بازل
التزاماً بمتطلبات مصرف قطر المركزي وذلك بالبدء بتطبيق متطلبات الدعامة الثالثة لإطار بازل عند تقديم الافصاحات، أضافت مجموعة QNB الافصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات، ومخاطر الرفع المالي، ومخاطر تعديل التقييم الائتماني (CVA) إلى الافصاحات المقدمة لمصرف قطر المركزي. إضافةً إلى ذلك، تقوم المجموعة بالافصاح للمصرف

أيضاً عن الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) المحتسبة وفقاً للنماذج الداخلية للبنك والآليات الموحدة ولمحة عامة عن إدارة المخاطر، والأصول المرجحة بالمخاطر، والمقاييس الاحترازية الرئيسية.

تلتزم مجموعة بنك قطر الوطني بكافة المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالافصاح، ولذلك ستقوم المجموعة بالعديد من الإفصاحات النوعية والكمية وفقاً لمتطلبات تنفيذ الدعامة الثالثة للجنة بازل.

١٤،٢ تحقيق الالتزامات البيئية والاجتماعية والحوكمة المستدامة

هذه الأيام، تدرك معظم الدول أن أدوار ومهام الشركات أصبحت أكثر من المساهمة في دعم النمو الاقتصادي بل اتسعت لتشمل أيضاً المجتمع والبيئة التي يعملون فيها، وكون مجموعة QNB أحد اللاعبين الرئيسيين في السوق المالي القطري وأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، فإن المجموعة تركز بشكل دائم على مواءمة إطار الاستدامة الخاص بها مع أفضل الممارسات الدولي ذات العلاقة لتحسين الرفاه المجتمعي واستدامة البيئة. خلال عام ٢٠٢٢ قامت مجموعة QNB بالإنجازات التالية لترسيخ أسس البيئة والمجتمع والحوكمة:

تطوير أعمال واستراتيجيات QNB
واصلت مجموعة QNB العمل على إدارة وتحسين التخطيط الاستراتيجي للمجموعة سواء داخل قطر أو في الشركات التابعة الخارجية، الأمر الذي ساهم في تطوير خطة الأعمال للمجموعة وتنفيذها بالإضافة إلى إدارة الأداء ومراقبته وتحسين أداء إدارة المشاريع والمحافظ الاستثمارية.

كما واصلت المجموعة دمج مفاهيم الابتكار والاستدامة في عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث طبقت المجموعة إطار متين للابتكار يسمح لها بتطوير الأفكار التي تعزز قدراتها الرقمية لتشمل جميع مجالات المكاتب الأمامية والخلفية وكافة فئات العملاء، الهدف من ذلك هو تمهيد الطريق لتحويل مجموعة QNB إلى بنك مبتكر يستفيد من القدرات الرقمية.

علاوةً على ذلك، ونظراً لتوجه العالم بشكل متسارع إلى الرقمنة والتنفيذ الآلي للعمليات، ركزت مجموعة QNB على تحسين الكفاءة التشغيلية خلال عام ٢٠٢٢ وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا وتبسيط عملياتها لضمان توفير أفضل تجربة للعملاء، هذا من شأنه خفض التكاليف وإيجاد مصادر مستدامة أخرى للدخل.

المبادرات البيئية ومبادرات الاستدامة
في عام ٢٠٢٢، نفذت المجموعة عدد من المشاريع للارتقاء بإطار الاستدامة الخاص بها، فقد عملت المجموعة على تطوير إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة (SFP) حيث يُعتبر هذا الإطار مكملًا للإطار الحالي للسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة (GSSB) بشكل يتماشى مع أحدث المعايير والتصنيفات الدولية. ويؤكد هذا الإطار التزام المجموعة بالتوجه نحو الممارسات المستدامة.

كما قام البنك بتعزيز إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) الذي يضع الحد الأدنى للمعايير على مستوى المجموعة ويوضح نهجها في التعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية عند تقديم التمويل، بالإضافة إلى عقد دورة تدريبية على مستوى المجموعة تتعلق بالتمويل المستدام وحقوق الإنسان. كما قام البنك بنشر تقرير مستقل يتعلق بإصدار QNB Finansbank لسندات خضراء بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

عملت المجموعة على تعزيز التزامها بالاستدامة من خلال تقديم البيان السنوي حول التقدم المحرز في تطبيق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. كما أصبحت المجموعة، من خلال QNB الأهلي، عضواً في مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)؛ كما وقعت المجموعة على مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB) وذلك بهدف تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستدامة والمساءلة والشفافية.

١٥،٢ تحسين التجربة المصرفية على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد

تدرك مجموعة QNB مدى أهمية المنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها، ولهذا تعمل إدارة التجزئة للمجموعة على إيجاد منتجات وخدمات جديدة لعملاء البنك تلبي تطلعاتهم وتساعدهم في تحقيق أهدافهم المالية وطموحاتهم. خلال عام ٢٠٢٢، أطلقت مجموعة QNB عدد من المنتجات والخدمات التي تراعي الاستدامة والتغير المناخي وكذلك جائحة كوفيد-١٩، وفيما يلي أهم إنجازات إدارة التجزئة للمجموعة خلال هذا العام:

تحسين العمليات
تماشياً مع استراتيجية البنك ٢٠٢٥ والتي من أهدافها اتخاذ القرار المبني على البيانات لتحسين خدمات ومنتجات التجزئة التي يقدمها البنك، قام البنك باستحداث نماذج تنبؤية مبنية على الذكاء الاصطناعي لتحسين قدرات البنك التحليلية والانتقال من التحليل التوصيفي إلى التحليل التنبؤي لتحسين نموذج أعمال البنك وأرباحه. كما تم إعادة هندسة عمليات إدارة الحسابات الجامدة لتتوافق مع متطلبات مصرف قطر المركزي الجديدة، علاوةً على ذلك، قام البنك بالتنفيذ الآلي لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك لتصبح جزء من عملية فتح حسابات العملاء. كما قام البنك بتطوير الأنظمة المتعلقة بالشيكات وذلك لزيادة مواصفات الأمان الخاصة بها وتحسين عملية إصدارها بما يتوافق مع متطلبات مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى قيام البنك بتخفيض قيمة السحوبات النقدية الممكنة من خلال الصراف الآلي لتخفيف حدوث حالات الاحتيال.

المنتجات والخدمات الخضراء
تماشياً مع منهجية البنك في دعم الخدمات والمنتجات ذات العلاقة بالاستدامة، أطلق البنك حملة القروض العقارية الخضراء لتمويل المباني الحاصلة على شهادة تقييم وفق النظام العالمي لتقييم الاستدامة، وذلك كجزء من جهود البنك في تقديم خدمات لعملائه تساهم في مواجهة المشاكل البيئية والتغيير المناخي.

الخدمات المصرفية في ضوء بطولة كأس العالم FIFA قطر ™٢٠٢٢

في ضوء شراكة مجموعة QNB مع اللجنة المنظمة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™، قام البنك بتوزيع ٨ آلاف نقطة بيع في أنحاء الملاعب ومناطق المشجعين وأماكن تواجد الصحفيين لتسهيل عمليات الدفع، كما أن البنك هو أول من أصدر بطاقات ائتمانية تحمل علامة فيفا في قطر.

تحسين خيارات وخدمات الدفع الرقمية

ساهم البنك في دعم مبادرات مصرف قطر المركزي في تطوير قطاع المدفوعات من خلال الوسائل الرقمية، حيث عمل البنك على تطوير طرق دفع رقمية مختلفة بالتعاون مع العديد من المحافظ العالمية مثل آبل باي، وجي باي، وفيت بيت، وجارمني بالإضافة إلى محفظ QNB، كما عمل البنك على تحسين وظائف الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف وفقاً للمتطلبات التشريعية. وسيستمر البنك في التوسع نحو التحول الرقمي لتطوير المزيد من الخدمات والمنتجات من خلال المنصات الرقمية.

تخفيف المخاطر المرتبطة بخدمات التجزئة

تسلط مجموعة QNB تركيزها على المخاطر المتعلقة بالأمان والسرية المتعلقة بخدماتها المالية المقدمة لعملائها وذلك من خلال تثقيفهم بحقوقهم وحمايتهم من أي حوادث احتيال خصوصاً تلك التي تتم من خلال الانترنت نظراً لتعقيدها وتزايدها في ضوء توجه المجموعة نحو الخدمات الرقمية المبتكرة للتسهيل على العملاء ومنحهم أفضل تجربة.

١٦،٢ حوكمة المخاطر: تدابير إدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية

تدرك مجموعة QNB أهمية وجود إطار متين لإدارة وحوكمة المخاطر بشكل استباقي وفعّال يساهم في تقييم وتخفيف مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة في أي من البلدان التي تتواجد فيها. وتعمل إدارة المخاطر للمجموعة بجد لتحديد ومراقبة وتقييم المخاطر لإيجاد الطرق الفعّالة لإدارتها وتخفيف أثارها المادية وغير المادية.

خلال عام ٢٠٢٢، أنجزت مجموعة QNB العديد من المهام والمبادرات التي ساهمت في تحسين قدرة المجموعة على حوكمة وإدارة مخاطرها ومن هذه الإنجازات ما يلي:

تحسين إدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية

حدّثت مجموعة QNB استراتيجية المخاطر ووثيق المخاطر المقبولة الخاصة بها في ضوء المخاطر المستجدة آخذة بعين الاعتبار استراتيجية قطاع الأعمال، كما تضمنت هذه التحديثات موافقة مجلس الإدارة على كيفية إدارة البنك لمخاطر المناخ والبيئة. علاوة على ذلك قام البنك بتقييم كافة عناصر مخاطر المناخ التي تؤثر على البنك كجزء من التقييم النوعي لمخاطره.

تحديث إطار البنك لإدارة المخاطر

سياسات المخاطر للمجموعة هي التي تحدد أسلوب المجموعة في إدارة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها، ومن أهم سياسات إدارة المخاطر لدى المجموعة هي: سياسة مخاطر الائتمان، وسياسة مخاطر الدول، وسياسة تقييم المخاطر، وسياسة مخاطر تقلبات أسعار السوق، وسياسة مخاطر الاستثمار، وسياسة مخاطر السيولة، جميع هذه السياسات يتم مراجعتها وفقاً للظروف والعوامل المتغيرة في الدول التي تتواجد فيها المجموعة وأفضل الممارسات الدولية وكذلك المتطلبات التنظيمية.

علاوةً على ذلك، عملت المجموعة على تعزيز إطار إدارة الأزمات وإعادة النظر في خطة التعافي وخطة الطوارئ الخاصة بها، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المجموعة على مواجهة أي مؤثرات قد تتعرض لها. كما عملت المجموعة على انشاء لجنة جديدة لإدارة خطة التعافي، وهي لجنة على مستوى الإدارة التنفيذية العليا للبنك تهدف إلى الإشراف على عمليات إدارة الأزمات والتأكد من قدرة المجموعة على مواجهتها بشكل استباقي.

يعتمد البنك على التحليل النوعي في قياس وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بها. لذلك، قام البنك بمراجعة مستقلة للعديد من النماذج المهمة المتبعة في قياس وتحليل المخاطر بهدف تحسين الضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتحسين إطار إدارة المخاطر الخاص به.

الأنظمة والآليات الفعّالة في تخفيف المخاطر ومراقبتها

خلال عام ٢٠٢٢، استفادت مجموعة QNB من اختبارات الضغط التي تم تطويرها في العام السابق لتطوير سيناريوهات تخص المخاطر الجيوسياسية، ومخاطر الاقتصاد الكلي، ومخاطر الأسواق المالية، حيث تم تصميم السيناريوهات اللازمة في الأسواق التي تتواجد المجموعة فيها بشكل يراعي متغيرات تلك الأسواق.

تم تحسين مختلف أنواع اختبارات الضغط لتعزيز قدرة المجموعة على إدارة المخاطر، كما تم تحسين النماذج ونوعية البيانات المستخدمة في قياس المخاطر ومراقبتها بشكل كبير وقد شملت هذه التحسين تصنيف التسهيلات والخسائر المرتبطة بها ونسب التعافي، علاوةً على ذلك، تم تطوير نموذج سلوكي لقياس المخاطر المرتبطة بالعملاء حسب فئاتهم في العديد من المواقع التي تتواجد فيها المجموعة. كما تم تحليل العديد من اختبارات الضغط لقياس أثر المخاطر العالمية والإقليمية والمحلية المحيطة بالقطاع المصرفي على رأسمال البنك وإيراداته وسيولته.

طورت مجموعة QNB أدوات قياس المخاطر مثل مؤشرات مخاطر السيولة الرئيسية ومؤشرات الإنذار المبكر المطبقة في الشركات التابعة والفروع الخارجية للمجموعة.

نجح البنك في الانتقال بشكل كامل من استخدام عقود ليبور الدولار الأمريكي (non-USD LIBOR) إلى استخدام عقود أسعار الفائدة الخالية من المخاطر (RFR) وتطوير الأنظمة اللازمة لذلك وبالتالي سيتوقف البنك عن الدخول في أي تعاملات ليبور جديدة تماماً. علاوةً على ذلك، عمل البنك على تطوير أدوات تسعير مخاطر الائتمان لاستبدال أسعار فائدة ليبور بأسعار الفائدة الخالية من المخاطر.

مبادرات وأنشطة إدارة المخاطر التشغيلية والاستراتيجية

كجزء من تحسينات مجموعة QNB المستمرة لإطار المخاطر التشغيلية، قام البنك بتطوير أسلوب تقييم الرقابة وإدارة المخاطر الذاتية وتحسين اختبارات ضمان جودة الرقابة خلال عام ٢٠٢٢، حيث تم إجراء تقييم الرقابة وإدارة المخاطر الذاتية

لما يقارب ٤٠ فرع محلي ودولي للمجموعة مع اجراء تقييم ضمان جودة الرقابة لتلك الفروع.

سعياً لتقديم الدعم اللازم للأنشطة والمبادرات المتعلقة ببطولة كأس العالم FIFA، قامت المجموعة بتشكيل لجنة خاصة بأمور الفيفا والتي يترأسها إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، حيث تهدف هذه اللجنة لمناقشة ومتابعة إجراءات البنك المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي يتقدمها خلال بطولة كأس العالم FIFA والاشراف على هذه الإجراءات. كما قام البنك بتطوير أنظمة حماية المعلومات الخاصة به وزيادة مرونتها لمواجهة أي مخاطر سيبرانية.

اعتماد هياكل فعّالة لإدارة المخاطر في الشركات التابعة والفروع الخارجية
استمرت المجموعة في القيام بدورها الرئيسي في الإشراف على تطبيق سياسات الائتمان والمخاطر ضمن شبكة فروعها وشركاتها التابعة الدولية، كما أشرف البنك على تطبيق نظام المخاطر للمجموعة في تلك الفروع والشركات وقد شمل ذلك التأكد من توحيد طريقة رفع تقارير المخاطر وتعزيز إطار المخاطر وحوكمتها.

كما قامت المجموعة بتوسيع نطاق تغطية منصة إدارة الموجودات والمطلوبات لتشمل كافة شبكة الفروع والشركات الدولية الخاصة بها، حيث أن النظام حالياً يغطي كافة فروع وشركات المجموعة المحلية والدولية بنسبة (١٠٠٪).

١٧،٢ مبادرات الأمن السيبراني وأمن المعلومات

يسعى البنك دائماً لتسهيل وصول عملائه لخدماته ومنتجاته من خلال تطوير وابتكار حلول ومنصات رقمية تمنحهم أفضل تجربة مصرفية ممكنة، ولكن هذه المنصات الرقمية تدفع المجرمين لإطلاق هجماتهم التي تستهدف العملاء وموظفي البنك على حدٍ سواء. ولذلك، لا تدخر إدارة أمن المعلومات للمجموعة أي جهد في سبيل تعزيز أنظمة الأمان الخاصة بالبنك وحوكمة إطار حماية المعلومات ورفع وعي الموظفين حول المخاطر السيبرانية للتصدي لمثل هذه الهجمات.

خلال عام ٢٠٢٢، قامت إدارة أمن المعلومات للمجموعة بتحسين الهيكل التنظيمي الخاص بها وذلك باستحداث فريق جديد منفصل يركز على إدارة مخاطر وتطوير استراتيجية أمن المعلومات، كما عملت إدارة أمن المعلومات للمجموعة على عقد دورات تدريبية الكترونية لموظفي المجموعة لإبقائهم يقظين وعلى اطلاع حول آخر مستجدات المخاطر السيبرانية التي تهدد مجموعة QNB.

١٨،٢ ممارسات الحوكمة لدى شبكة مجموعة QNB الدولية

تتواجد مجموعة QNB من خلال شبكة شركاتها وفروعها الدولية في أكثر من ٣٠ دولة منتشرة في ٣ قارات، هذا التواجد الكبير يتطلب تقديم الدعم المستمر لتحسين الضوابط الرقابية الداخلية وضمان الجودة ودعم هذه الشركات والفروع للحفاظ على مستوى أداء المجموعة. ولذلك تقوم إدارة الأعمال الدولية للمجموعة بتقديم الدعم للفروع والشركات الدولة للمجموعة للقيام بالأنشطة التجارية والتشغيلية في الدول الأجنبية تتواجد مجموعة بالشكل المطلوب.

دعم أنشطة الفروع الخارجية للمجموعة
خلال عام ٢٠٢٢، قامت إدارة الأعمال الدولية للمجموعة بالتنسيق مع فرع البنك في السعودية لتعزيز أنشطته في المملكة العربية السعودية وبوجه الخصوص تعزيز أنشطة الخزينة وعملاء الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، كما تم الحصول على موافقة الجهات الرقابية والتنظيمية المعنيّة في المملكة العربية السعودية لافتتاح فرع جديد في جدّة ومن المتوقع أن يباشر أعماله خلال منتصف عام ٢٠٢٣.

ساعدت إدارة الاعمال الدولية للمجموعة فرع البنك في سنغافورة لتطوير خطة استراتيجية لمدة (٥) سنوات تستهدف رفع مكانة الفرع في السوق السنغافوري. بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتعزيز عمليات فرع البنك في باريس مع الحفاظ على مستويات سيولته وبشكل يراعي معايير التسعير في السوق الأوروبية وهيكل المخاطر فيها.

دعم أنشطة الشركات التابعة للمجموعة
استمرت مجموعة QNB في تقديم الدعم اللازم لشركاتها التابعة خلال ٢٠٢٢، حيث ساعدت المجموعة بنك قطر الوطني-اندونيسيا في تصويب وضع هيئة المديرين لديه وتعديل النظام الأساسي للبنك بشكل يتوافق مع متطلبات هيئة الرقابة المالية في اندونيسيا، كما عملت المجموعة على تقديم الدعم اللازمة لبنك قطر الوطني-سويسرا لتحديث سياسة الاحلال الوظيفي ودمجها في ميثاق مجلس إدارة البنك وفقاً لمتطلبات هيئة الأسواق المالية في سويسرا. علاوةً على ما سبق، قامت المجموعة بتقديم المساعدة لبنك قطر الوطني – تركيا لتأسيس شركة تابعة له وفقاً للمتطلبات الرقابية والتنظيمية في تركيا.

١٩،٢ التدقيق الداخلي – عنصر أساسي في حوكمة الشركات

تحسين بيئة الرقابة الداخلية للمجموعة
خلال عام ٢٠٢٢، أسست إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة قسماً خاصاً يُعنى بتحليل البيانات، مما عزز بشكل كبير عملية دمج نتائج تحليل البيانات في منهجية التدقيق لزيادة الكفاءة وتحسين نطاق التغطية وتعزيز قدرات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تقييم الضوابط الرقابية، كما تم الأخذ في الاعتبار عملية التدقيق المستمر لتمكين إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من تقديم تأكيدات بشكل دوري بشأن العمليات والضوابط الرقابية المهمة ومعالجة أي اختلالات وأوجه ضعف في الوقت المناسب.

تعزيز إطار عمل المجموعة لمكافحة الجرائم المالية
قامت مجموعة QNB بالتركيز على استخدام برامج تحليل البيانات لتعزيز إطار منع الجرائم المالية الخاص بإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق تغطية مهام التدقيق، والمساعدة في تحديد أنماط البيانات وحالات فشل الضوابط الرقابية المحتملة على المستويين المحلي والدولي.

دعم جهود تقييم مخاطر بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™
كجزء من استعدادات البنك لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™، قامت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالعديد من التقييمات الاستشارية الهادفة لتطوير برنامج المرونة التشغيلية الخاص بالأمن السيبراني والتعافي من الكوارث، كما طورت

المجموعة قدرتها على تحليل بيانات المخاطر المرتبطة ببطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™.

تحسين التزام المجموعة بمعايير جمعية المدققين الداخليين (IIA)
خلال عام ٢٠٢٢، أجرت المجموعة المراجعات الداخلية اللازمة لضمان الجودة والتي أكدت أن البنك يلتزم بمعايير وقواعد السلوك المهني الخاصة بجمعية المدققين الداخليين، كما تم إجراء هذه المراجعات أيضاً في الشركات التابعة للمجموعة، وتم تقديم نتائج المراجعات إلى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة ولجان التدقيق المعنية في الشركات التابعة لضمان توافقهم التام مع المعايير جمعية المدققين الداخليين.

التدقيق على تكنولوجيا وأمان المعلومات
مع تخفيف قيود السفر المرتبطة بجائحه كورونا، بدأ فريق التدقيق على تكنولوجيا وأمن المعلومات في إجراء مراجعات على حوكمة وإدارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى الشركات التابعة للمجموعة للتأكد من أنها تغطي كافة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والأمن السيبراني، بالإضافة للمخاطر المرتبطة بأنظمة البنك.

علاوةً على ذلك، تعاقدت المجموعة مع واحدة من شركات التدقيق الأربعة الكبرى لإجراء تقييم شامل لحوكمة وإدارة أنظمة تكنولوجيا وأمن المعلومات، حيث كان الهدف الرئيسي لهذا التقييم الاستشاري هو فهم ومعرفة مدى نضج وكفاية عمليات الحوكمة والإدارة الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لدى البنك بالمقارنة مع البنوك النظيرة، وحدد هذا التقييم المجالات التي ينبغي أن يقوم البنك بالاستثمار فيها بشكل أكبر لتعزيز مستوى النضج وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

مبادرات التدقيق المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)
قامت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بمراجعة شاملة لمبادرات المجموعة المتعلقة بالاستدامة وتقارير الاستدامة السنوية المنشورة للتأكد من التزام المجموعة بدورها الرائد في المنطقة في هذا المجال وتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات الدولية التي تتبناها المؤسسات المالية الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، تحققت إدارة التدقيق الداخلي من كفاية افصاحات المجموعة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وتغير المناخ للتأكد من أنها تلبي توقعات أصحاب المصالح. ستستمر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في إيلاء مواضيع الاستدامة وتغير المناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية أهمية كبيرة، كما ستقوم بتحديد مواعيد للمراجعات الدورية حول هذه المواضيع نظراً لأهميتها لدى أصحاب المصالح.

تدريب وصقل مهارات المدققين الداخليين
استمرَّت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تشجيع الموظفين للحصول على الشهادات والاعتمادات المهنية. ولا تزال الجهود تتواصل من أجل تنفيذ مبادرات مختلفة مثل تبادل المعرفة الداخلية والتعلم والتدريب أثناء العمل. كما واصلت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة جهودها لضمان حصول موظفي التدقيق الداخلي على المزيج المناسب من المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى لمساعدتهم على أداء أدوارهم وتعزيز مهاراتهم.

التحسينات الهيكلية على التدقيق في الشركات التابعة للمجموعات
واصلت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تنفيذ إطار العمل المصمم لدعم وظائف التدقيق الداخلي في الشركات التابعة لمجموعة QNB للمساعدة في تنسيق مواثيق التدقيق الداخلي وسياساته ومنهاجياته وأدواته. كما تم التحقق من تطبيق إطار العمل لمعرفة ما إذا كانت الشركات التابعة قد تبنته بشكل فعال في جميع أنشطة التدقيق. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ، مراجعة مجالات التدقيق التي تشمل عمليات التدقيق التنظيمية الإلزامية وتقييمات المخاطر وتطوير خطط التدقيق السنوية والمراجعات والتنفيذ، ومدى كفاية موارد التدقيق وبرامج تقييم الجودة الداخلية والتقارير السنوية ذات الصلة.

٢٠،٢ إدارة الموارد البشرية وحوكمة الشركات: شركاء استراتيجيون

لا تقتصر جهود مجموعة QNB على حماية حقوق موظفيها، بل كما أنها تعمل باستمرار على تطوير موظفيها والحرص على حصولهم على الفرص المتكافئة لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم. خلال عام ٢٠٢٢، قامت إدارة الموارد البشرية للمجموعة بالعديد من المبادرات والإنجازات لتحقيق هذه الأهداف وفيما يلي بعض منها:

خطط الاحلال الوظيفي واستمرارية القيادة
أطلق البنك برنامج القادة الناشئين لعدد من الموظفين القطريين ذوي الإمكانات العالية، تم تصميم هذا البرنامج لتزويد المواهب المحلية الشابة بالمهارات اللازمة لإعدادهم لأدوار إدارية في المستقبل القريب، كما تضمن هذا البرنامج دورة تطوير القيادة لمدة ١٠ أشهر أجراها معهد كابلان الدولي بالإضافة إلى دورات التطوير التقني والتناوب أثناء العمل. كما تعاون البنك مع هارفارد بزنس بليشينغ (HBP) لتطوير برنامج المواهب عالية القدرات لعدد من مدراء البنك الحاليين بهدف تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق الإنجازات القيادية الأساسية المتوقعة من كبار مدراء البنك، حيث يمنحهم هذا البرنامج إمكانية الوصول إلى دورات هارفارد للإدارة عبر الإنترنت كما تم تعزيز هذه الدورات بورش عمل مباشرة حيث تعلم المشاركون كيفية تطبيق مهاراتهم الجديدة في موقع عملهم.

كما أن البنك قام بخطوات كبيرة لتحديد كبار المدراء المحتملين من الموظفين ذوي الإمكانات العالية الذين أظهروا القدرة على تولي مناصب عليا في المستقبل القريب، حيث تم تقييم الموظفين وفق ٥ سمات وخضعوا للاختبار النفسي. علاوةً على ذلك، أكمل البنك أيضاً التخطيط لاستمرارية القيادة للوظائف القيادية، حيث تم تحديد خلفاء محتملين لتلك الأدوار في قطر وفروع البنك الخارجية ولعدد من الشركات التابعة للمجموعة.

تحسين الهيكل التنظيمي
أنشأ البنك وحدة جديدة معنية بالمشتريات وقام بتعيين مدير لها بهدف تحسين أداء البنك في هذا الجانب وحوكمته بشكل أفضل.

مبادرات إدارة الموارد البشرية على مستوى الشركات التابعة والفروع الخارجية
خلال عام ٢٠٢١، أصدرت كل من الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) وهيئة التنظيم الاحترازي (PRA) وهيئة السلوك المالي (FCA) متطلبات تنظيمية جديدة تؤثر على سياسات المكافآت وإطار المخاطر الجوهرية المقبولة لدى فروع البنك في المملكة المتحدة وفرنسا. وبالتالي عملت إدارة الموارد البشرية للمجموعة خلال عام ٢٠٢٢ على مساعدة تلك الفروع لتحديث سياسة المكافآت وإطار المخاطر الجوهرية المقبولة وفقاً للمتطلبات التنظيمية المذكورة.

٢١،٢ الالتزام بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

تؤمن مجموعة QNB أن مسؤولية الشركة الاجتماعية هي المفتاح لتحقيق المنفعة الايجابية للمجتمع والبيئة والاقتصاد على المدى الطويل، ولذلك تركز المجموعة على القيام بالمبادرات والأنشطة التي تدعم المجتمع في قطر وباقي الدول التي تتواجد فيها بشكل مستمر. وفيما يلي بعض أهم مبادرات وأنشطة المجموعة خلال عام ٢٠٢٢:

أ- المشاركة في المناسبات الاجتماعية والاقتصادية

جهود بنك قطر الوطني الأهلي لدعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية
تعاون بنك قطر الوطني الأهلي مع مؤسسة مصر الخير لدعم النظام التعليمي في محافظة أسيوط في مصر عبر تقديم الخدمات التعليمية لعدد من الطلاب المحتاجين، كما قدم رعايته لرواد النيل، وهي مبادرة وطنية برعاية البنك المركزي المصري بالتعاون مع جامعة النيل تهدف إلى تطوير وتأهيل وتطوير قدرات رواد الأعمال الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما وفر بنك قطر الوطني الأهلي فرص تمكين اقتصادي لعشرين مشروع من المشاريع التي تدعم دخل الشباب في محافظة الغربية في مصر، كما عمل البنك على استضافة حدث يهدف لتوظيف ٢٠ شابة بهدف زيادة المساواة في فرص العمل.

كما تعاون بنك قطر الوطني الأهلي مع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا في رعاية مهرجان العلوم السنوي لجامعة زويل والمشاركة في ٢٠ منحة تعليم عالي للطلاب من مختلف المحافظات.

قام بنك قطر الوطني الأهلي بالتعاون مع جمعية الأورمان بتوصيل المياه لخمسين عائلة وتوفير قوافل طبية لعلاج أمراض العيون (حوالي ٤٠ حالة) وتطوير الكهرباء والأسطح وتوصيلات والصرف الصحي وتحسين الوضع المعيشي العام في ١٢ منزلًا في محافظة الغربية في مصر.

علاوةً على ما سبق، دعم بنك قطر الوطني الأهلي عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة بقرية شطورة بمحافظة سوهاج، وذلك بتوفير الأجهزة المخصصة للصم والأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. كما ساهم البنك في صندوق "تحيا مصر"، وهو برنامج مخصص لتنمية القرى المحتاجة للدعم.

اليوم التجريبي لمركز حاضنة الأعمال قطر
رعت مجموعة QNB اليوم التجريبي لمركز حاضنة الأعمال قطر كجزء من جهودها الساعية إلى دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

حملة الشتاء الدافئ لبنك قطر الوطني تونس
نظم بنك قطر الوطني تونس حملة الشتاء الدافئ الهادفة لتزويد طلاب المدارس في مدينة سليانة بالملابس ووسائل التدفئة المناسبة خلال فصل الشتاء.

المعرض التونسي للعقارات
شاركت مجموعة QNB في المعرض التونسي الثاني للعقارات في قطر، حيث أن هذا المعرض مخصص لتقديم الاستشارات العقارية والفرص العقارية، يهدف QNB من مشاركته إلى دعم الاستثمارات الاقتصادية وتعزيز التطوير العقاري في الاقتصاد القطري.

ميليبول قطر ٢٠٢٢
قامت مجموعة QNB برعاية معرض ميليبول قطر ٢٠٢٢، أكبر معرض مخصص لأحدث الابتكارات والتقنيات والخدمات الحديثة في مجال الأمن الوطني والدفاع المدني.

مؤتمر يوروماني قطر ٢٠٢٢
رعت مجموعة QNB مؤتمر يوروماني قطر ٢٠٢٢ كراعٍ رئيسي، يوروماني هي جهة رائدة عالمياً في تنظيم مؤتمرات دولية في مجالات الاستثمار وأسواق رأس المال والمحافظ الاستثمارية بمشاركة المستثمرين المباشرين والوسطاء الماليين والشركات والحكومات والبنوك والمؤسسات المالية.

المجلس الدولي لرائدات الأعمال
شاركت مجموعة QNB في فعاليات المجلس الدولي للسيدات رائدات الأعمال في إطار جهوده المستمرة لتبادل الخبرات المصرفية والالتزام بدعم الاقتصاد من خلال تعزيز دور رائدات الأعمال وتسهيل وصولهم لمناصب صنع القرار.

ب- تنظيم الأنشطة الثقافية والتعليمية

ليلة القرنقعوه في مشيرب
احتفلت مجموعة QNB بليلة القرنقعوه في مشيرب بإقامة حدث كبير لدعم الثقافة والتراث القطري وسط ارتداء الأطفال لأزياء شعبية ومشاركتهم في العديد من الأنشطة مثل لعب كرة القدم، تلوين الوجه، الرسم، كما تم توزيع هدايا عليهم احتفالًا بهذه الليلة التراثية.

مسابقة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™
نظمت مجموعة QNB مسابقة على وسائل التواصل الاجتماعي تهدف إلى تحفيز الابتكار والحس الفني لدى الأطفال الذين قاموا بمشاركة إبداعاتهم وقد ساهمت هذه المسابقة في تسليط الضوء على دور QNB بصفته الداعم الرسمي لكأس العالم FIFA ٢٠٢٢™ في الشرق الأوسط وإفريقيا.

معرض جامعة الدوحة المهني لعام ٢٠٢٢
شاركت مجموعة QNB في معرض جامعة الدوحة المهني لعام ٢٠٢٢ حيث أعلنت المجموعة عن عدة فرص عمل واستقبلت عدة طلبات للتوظيف، في إطار مساعيها لدعم الخريجين الجدد وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتحقيق النجاح في أماكن عملهم مستقبلًا.

ت- مبادرات في مجال البيئة والاستدامة

معرض إكسبو الدوحة للمدن الذكية ٢٠٢٢
رعت مجموعة QNB معرض إكسبو الدوحة للمدن الذكية ٢٠٢٢، الذي نُظم تحت شعار "مستقبل مستدام أكثر مرونة" حيث عرضت المجموعة أحدث ابتكاراتها المصرفية التكنولوجية.

المنتدى الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات
دعمت مجموعة QNB المنتدى الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي مبادرة تشجع الاستدامة والتمويل الأخضر، فيما تتأكد حرص المجموعة على مواصلة العمل من أجل مستقبل أخضر مستدام يحافظ على الصحة العامة.

ث- رعاية الفعاليات الرياضية

مهرجان سيف سمو الأمير
رعت مجموعة QNB مهرجان سيف سمو الأمير بالتعاون مع نادي السباق والفروسية في إطار رعايتها لمختلف الفعاليات الرياضية ذات الطابع الثقافي والتي تلامس التراث القطري وتحمل في طياتها العادات القطرية الأصيلة مثل سباق الخيل وسباق الهجن العربية الأصيلة.

احتفالات كتارا باليوم الرياضي لدولة قطر
نظمت مجموعة QNB فعالية رياضية شملت جناح كرة قدم للأطفال في كتارا بمناسبة اليوم الرياضي للدولة.

بطولة العالم لألعاب القوى في أوريغون
رعت مجموعة QNB بطولة العالم لألعاب القوى أوريغون لعام ٢٠٢٢ بمشاركة نخبة من الأبطال وشهدت البطولة فوز قطر بميدالية ذهبية.

دورة ألعاب مجلس التعاون الخليجي في الكويت
رعت مجموعة QNB المنتخب القطري لكرة القدم في دورة الألعاب الخليجية في الكويت حيث فاز المنتخب بميدالية ذهبية.

رعاية المنتخب القطري لكرة اليد
رعت مجموعة QNB المنتخب القطري لكرة اليد حيث تأهل منتخبنا لبطولة العالم لكرة اليد للرجال التي ستقام العام المقبل.

٣. الجهات الرئيسية الفاعلة في تأسيس إطار الحوكمة: مجلس الإدارة

تتطلب حوكمة الشركات الفعّالة فهما واضحا لأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وعلاقاتهم مع بعضهم البعض وعلاقاتهم مع أصحاب المصالح. نبين أدناه المبادئ التوجيهية الأساسية لحوكمة الشركات والجهات الفاعلة الرئيسية في منظومة الحوكمة لمجموعة QNB.

٣، ١ الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى أعضاء مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة والتطوير وتحقيق النجاح طويل الأجل للمجموعة. وهو كذلك مسؤول عن تعزيز الثقافة والقيم والسلوك المناسبين في مختلف القطاعات العاملة تحت مظلة مجموعة البنك. حيث يوكل المساهمين إلى مجلس الإدارة تنفيذ المسؤوليات التالية:

- الإشراف على تطبيقات منظومة الحوكمة الفاعلة
- إدارة مجموعة البنك والإشراف على تنفيذ العمليات الخاصة به
- الإشراف الشامل والتوجيه الاستراتيجي من خلال مراجعة واعتماد السياسات العامة للمجموعة وسياسات مجلس الإدارة
- تعيين الإدارة الفعالة فيما يتعلق بالشؤون الرئيسية الخاصة بالبنك
- ضمان الالتزام بمعايير محددة للحد من نسبة تعرض المجموعة للمخاطر
- تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية والإشراف عليهم بالإضافة إلى تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمان وضع خطة للتعاقب الوظيفي
- تحديد رؤية البنك ورسالته وأهدافه وضمان دقة البيانات المالية الخاصة بالمجموعة وعائدتها بما في ذلك رفع التقارير الدورية والإفصاح عن المعلومات المالية إلى الجهات الرقابية والمساهمين
- التأكد من توفير نظام يُمكن من الابلاغ عن المعلومات والسلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى مجلس الإدارة
- ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية والأنظمة ذات الصلة بالإضافة إلى الالتزام بالنظام الأساسي للبنك

علاوةً على ذلك، وبهدف تحقيق قيمة مستدامة للبنك على المدى الطويل من خلال وجود إدارة كفؤة، يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس تنفيذي للمجموعة من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والإشراف على أدائه والتأكد من وجود خطة إحلال وظيفي له.

كما يتحقق مجلس الإدارة من وجود أنظمة رقابة داخلية ملاءمة تمكن البنك من مكافحة الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعايير اعرف عميل (KYC)، والعقوبات، ومراقبة الاحتيال، وحماية بيانات العملاء، والحوكمة. ويراجع المجلس تقرير مسؤول مكافحة غسل الأموال السنوي وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق المجلس الذي يتم مراجعته سنويًا، ويقدم إطار عمل المجلس ونوع القرارات التي يجب اتخاذها من قبله والمهام التي يمكن تفويض الإدارة العليا للقيام بها مع تحديد التقارير الدورية التي تقدم إلى مجلس الإدارة بشأن ممارسة السلطات المفوضة. ويمكن الاطلاع على ميثاق مجلس الإدارة من خلال الموقع الإلكتروني لمجموعة QNB، كما يتوفر أيضًا في صورة مطبوعة يتم تزويد المساهم بها عند الطلب.

وقد تم تحقيق التوازن بين الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال الفصل بين الواجبات. حيث يتولى مجلس الإدارة تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام للبنك بالإضافة إلى الإشراف من خلال تنفيذ المراجعات والموافقة على المبادرات الاستراتيجية ووضع السياسات والأهداف الرئيسية، وعلى الجانب الآخر يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤولية إدارة الأعمال اليومية الخاصة بمجموعة QNB وذلك وفقاً للصلاحيات المفوّضة له من قبل مجلس الإدارة.

وتماشيا مع عمليات QNB، يقوم البنك بإبلاغ وتحديث جميع أعضاء مجلس الإدارة حول آخر التطورات المصرفية والمسائل التنظيمية الرئيسية.

٢،٣ هيكل مجلس الإدارة وتركيبته

بحسب النظام الأساسي لمجموعة QNB، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مكون من (١٠) أعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة، حيث يحق لجهاز قطر للاستثمار – المساهم الرئيسي الذي يملك ٥٠٪ من رأس المال – تعيين (٥) منهم، بينما ينتخب المساهمين الأعضاء المتبقين في حين ينتخب المجلس الرئيس ونائب الرئيس عن طريق التصويت السري. ويتمتع مجلس الإدارة بأوسع سلطة لإدارة البنك، ويحق له أيضًا تعيين عدد من المدير ين أو الأشخاص المفوضين، فضلًا عن منحهم حق التوقيع مجتمعين أو منفردين بالنيابة عن البنك.

في نوفمبر ٢٠٢١، عيّن جهاز قطر للاستثمار سعادة السيد/ علي أحمد الكواري في مجلس إدارة البنك وقد انتخبه المجلس رئيساً لمجلس الإدارة نظراً لخبرته الطويلة في القطاع الحكومي والقطاع المالي والمصرفي التي تمتد لأكثر من ٣٠ سنة والتي تولى سعادته خلالها منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB للفترة من يوليو ٢٠١٣ الى نوفمبر ٢٠١٨ حيث أصبح البنك خلال هذه الفترة أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

التزاماً بمتطلبات تعليمات الحوكمة في البنوك الجديدة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (التعميم ٢٥-٢٠٢٢)، يقوم البنك حالياً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق وضع تشكيلة مجلس الإدارة ومتطلبات استقلالية أعضاء المجلس مع متطلبات الحوكمة الجديدة والتنسيق مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة لتطبيق المتطلبات الجديدة الواردة في التعليمات أعلاه كما وسيتم عكس تلك التعديلات على النظام الأساسي للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قسم "إضاءات على ممارسات الحوكمة" في هذا التقرير.

٣،٣ مدة عضوية مجلس الإدارة والتجديد

تم خلال انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية والذي عُقد في تاريخ الثالث عشر من فبراير لعام ٢٠٢٢، انتخاب (٥) أعضاء لمجلس إدارة مجموعة QNB يمثلون القطاع الخاص، في حين قام جهاز قطر للاستثمار بتعيين (٥) أعضاء آخرين. وتنتهي فترة ولاية مجلس الإدارة الحالي في مطلع عام ٢٠٢٥، وقد قامت مجموعة QNB بنشر نتائج وقرارات الجمعية العامة العادية على موقعها الإلكتروني الرسمي تأكيدًا منها على التزامها بمبادئ الشفافية. وستُعقد انتخابات المجلس المقبلة في مطلع العام ٢٠٢٥، وبعد ذلك سيخضع الاعضاء الجدد لبرنامج تعريفي حول أدوارهم ومسؤولياتهم، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وغيرها من المسائل الرئيسية.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة مهمة الترشيحات وتعتمد على آلية تستند إلى معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات، حيث تتولى اللجنة اقتراح أعضاء مجلس الإدارة للانتخاب من طرف الجمعية العامة بما يراعي متطلبات قانون الشركات التجارية وشروط مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية في هذا الشأن، كما تقوم بالإشراف على عملية التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجانه، وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة تقديم إقرار مكتوب يتم التصريح من خلاله بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وبين عضوية مجلس الإدارة.

وبالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة تقوم إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة بإعداد وتزويد أعضاء مجلس الإدارة الجديدة بالملف التعريفي الخاص بمنظومة الحوكمة من أجل ضمان الأداء الفعال والقائم على معرفة كل عضو من أعضاء المجلس بمختلف مسؤولياته ومهامه.

تتم عملية تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة استنادًا إلى معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات بما يراعي شروط قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية علمًا بأن المجلس قد أقر سياسة واضحة ومحددة لهذا الغرض تستند إلى معايير مهنية وفنية دولية لقياس أحقية الأشخاص بالترشح لعضوية مجلس الإدارة. كما تلتزم مجموعة QNB بإرسال قائمة بأسماء وبيانات المرشحين لعضوية المجلس مرفقًا بها السيرة الذاتية لكل مرشح وصورة طبق الأصل من متطلبات الترشيح إلى هيئة قطر للأسواق المالية قبل التاريخ المحدد لانتخابات المجلس بأسبوعين على الأقل.

٤،٣ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والدراية اللازمتين لتأدية مهامهم على نحو يخدم مصلحة البنك، حيث يتم اختيارهم وفقًا لمعايير" الشخص المناسب في المكان المناسب "مع مراعاة الكفاءة والأهلية كما أنهم يسخّرون وقتهم واهتمامهم طوال فترة ولايتهم لأداء واجباتهم بصورة فعالة.

٥،٣ اعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذيين

جميع أعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB من الأعضاء غير التنفيذيين إذ لا يضطلع أيٌّ منهم بمسؤولياتٍ تنفيذية، بالإضافة إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه في التشريعات النافذة، كما لا يشغل أي عضو من أعضاء المجلس أية وظائف داخل المجموعة سواءً كانت بدوامٍ كليٍّ أو جزئي.

ويناقش أعضاء مجلس الإدارة مقترحات الإدارة بشكل بناء مع مراجعة أداءها في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم فيما يتعلق بأي تحديات تواجهها المجموعة وخاصة وضع المقترحات بشأن الاستراتيجية.

وتتميز تركيبة المجلس ككل على المزج المناسب بين المهارات والمعارف والخبرات المستمدة من مجموعة واسعة من الأنشطة والخلفيات اللازمة لقيادة مجموعة البنك.

٦،٣ حظر الجمع بين المناصب

خلال عام ٢٠٢٢، لم يجمع أيُّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بين منصب رئيس ونائب للرئيس في أكثر من شركتين من الشركات التي لها مقراتٌ في دولة قطر ، كذلك لم يجمع أي منهم بين عضوية مجلس إدارة أكثرمن ثلاثة شركاتٍ لها مقرات في دولة قطر ، ولم يكن أي منهم منتدبًا للإدارة في أكثر من شركةٍ واحدةٍ من الشركات التي لها مقرات في الدولة، كما لا يجمع أي عضو بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطًا مُتجانسًا.

يقدَّم رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة إقراراً سنويًّا بأن لا أحد منهم يجمع بين المناصبَ المحظورة وفقًا للمتطلبات القانونية والتنظيمية. ويحتفظ أمين المجلس بهذه الإقرارات في الملف المُعَدّ لهذا الغرض.

٧،٣ مهام أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمهام التالية:

- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان بشكل دوري وعدم الانسحاب من مجلس الإدارة
- إعطاء الأولوية لمصلحة مجموعة QNB والمساهمين وجميع أصحاب المصالح على مصالحهم الشخصية
- إبداء الرأي حول المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياسة تنفيذ المشاريع، ونظم مساءلة الموظفين، والموارد، والتعيينات الرئيسية ومعايير التشغيل
- مراقبة أداء البنك في تحقيق الأهداف المتفق عليها ومراجعة تقارير الأداء بما في ذلك التقارير السنوية والنصف السنوية والربع سنوية للشركة
- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية لحوكمة المجموعة لضمان تنفيذها بطريقة مثلى وفقا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية
- استخدام مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة مع التخصصات والمؤهلات المتنوعة من خلال إدارة فعالة ومنتجة للمجموعة والعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين
- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة، وتحقيق مطالب أعضائها بطريقة متوازنة وعادلة
- عدم إصدار أي بيانات أو معلومات دون الحصول على إذن خطي مسبق من مجلس الإدارة
- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والمنازعات، بما في ذلك القضايا التي قد تؤثر سلبا على أداء المهام والوظائف المكلفين بها

يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يطلبوا على نفقة البنك رأي مستشار خارجي مستقل للنظر في القضايا المتعلقة بأي من أمور البنك.

يدين كل عضو في مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالقواعد المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة، بما فيها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وميثاق وسياسة مجلس الإدارة، وميثاق السلوك المهني.

كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة في كل الأوقات على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك والمساهمين كافة، ويعملون بفاعلية للقيام بمسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه مجموعة QNB. وتقع على عاتق المجلس أيضًا مسؤولية حماية مجموعة البنك من الإجراءات والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة.

٨،٣ تقييم مجلس الإدارة واللجان

لدى مجلس الإدارة آلية فعّالة لتقييم أدائه على أساس مستمر . ويتطلب التقييم المجدي للمجلس تقييم فعالية المجلس بالكامل وعمل اللجان المنبثقة عنه فضلا على مساهمات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك على اساس سنوي. ويتم الإبلاغ عن نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، وستكون هناك متابعة لأي قضايا أو أمور ناجمة عن هذه التقييمات. ويقوم المجلس تحت قيادة لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة بدراسة دورية لتحديد أفضل نهج يؤدي إلى تقييم عملي وفعّال للمجلس ولجانه.

وفقًا لذلك، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة عملية تقييم لجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. ويقوم مجلس الإدارة بعملية التقييم السنوي وفقًا لمنهجية تقييم الأداء المعتمدة حيث يساعد هذا التقييم في السماح لمجلس الإدارة بإثبات مسؤوليته عن قراراته وعمليات مجموعة QNB من خلال تقييم مجلس الإدارة ككل وتقييم لجان مجلس الإدارة كما يتم الطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة إكمال التقييم الذاتي الخاص بالأداء الفردي لكل عضو في مجلس الإدارة.

انطلقت عملية تقييم أداء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٢ في أواخر السنة، وسيتم عرض نتائج التقييم على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة المزمع عقدها مطلع العام ٢٠٢٣.

٩،٣ أمين سر مجلس الإدارة

يدعم مجلس الإدارة أمين سر يعمل تحت إشراف رئيس المجلس يضمن تدفق المعلومات ويحقق التواصل بين أعضاء المجلس. كما يتولى مسؤولية مساعدة رئيس مجلس الإدارة في كافة الأمور المتعلقة بحوكمة الشركات وتقديم المساعدة له ولجميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في أداء مهامهم.

عيَّن مجلس الإدارة أمين سرّه لا يجوز إعفاؤه من منصب إلا بقرار من المجلس فقط. وقد كلفة المجلسُ بمهمة تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي تُرفع من المجلس وإليه. كما تتضمن مهامه تأمين حق إيصال المعلومات وتوزيعها والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه التابعة وكذلك بين المجلس والأطراف المعنية الأخرى داخل المجموعة، بما في ذلك المساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، إضافةً إلى التأكد من إمكانية حصول أعضاء المجلس في الوقت الملائم على كافة محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالمجموعة، كما يجوز لأمين سر المجلس بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة، أن يطلب من أي موظف من موظفي البنك القيام بواجباته.

يشغل السيد/ محمد محمود مسلم عرعر، الحاصل على دبلوم في الإدارة والسكرتارية – منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام ١٩٩٠ ويتمتع بخبرات سابقة في مجال الأعمال المصرفية والسكرتارية، إذ عمل منذ عام ١٩٧٤ لدى إدارة الحسابات الجارية في البنك، ثم في إدارة التسهيلات الائتمانية منذ عام ١٩٨٠ كما عُيَّن مديراً لمكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة عام ١٩٨٨.

يتولى السيد/ فيصل مبارك الهتمي الحاصل على دبلوم في إدارة الأعمال والمحاسبة ودرجة الماجستير في الآداب– منصب مسؤول رئيسي في مكتب مجلس الإدارة منذ يونيو ٢٠١٦، وعمل سابقا في إدارة المزايدات والمناقصات في الإدارة القانونية التابعة لمجموعة المخاطر منذ يونيو ٢٠١٤.

١٠،٣ اجتماعات مجلس الإدارة

يتعين على المجلس الاجتماع ست مرات سنويًا على الأقل حيث يجتمع دوريًا، أو عند دعوة رئيسه، أو بناءً على طلب يقدمه عضوان على الأقل وفقًا للنظام الأساسي للمجموعة. ويجب توجيه الدعوة لجميع أعضاء المجلس للاجتماع قبل أسبوع واحد على الأقل من تاريخه، مع الإشارة إلى إمكانية إضافة أي عضو في المجلس لبنود أخرى إلى جدول الأعمال. ويوضح النظام الأساسي للمجموعة تفاصيل الحضور والنصاب القانوني والتصويت وشروط الاجتماع.

وطبقًا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ينص النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة (٢٨) على أنه يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة، وبكتاب موجّه منه لرئيس المجلس، أحد زملائه في المجلس، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

عقد مجلس الإدارة **سبعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ بمتوسط حضور ٩٧٪

١١،٣ استقالة عضو مجلس الإدارة

بالإشارة إلى قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته لسنه ٢٠٢١) تم الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المادة (١٠٥) منه وتضمينها في المادة رقم (٢٧) من النظام الأساسي المعدل للبنك والتي تنص على اعتبار أي عضو يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس مستقيلًا وذلك التزاما بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتماشيا مع متطلبات مصرف قطر المركزي تم تعديل سياسة مجلس الإدارة بإضافة بند جديد يخص عزل عضو مجلس الإدارة، حيث يمكن للعضو أن يستقيل من منصبه بتقديم إشعار خطي موقع إلى رئيس مجلس الإدارة يحال إلى المجلس. وفي حالة استقالة العضو لأسباب غير اعتيادية يجب تضمين الإشعار بيانًا يشرح كافة التفاصيل ذات الصلة، ويتم توثيق ذلك في محضر الاجتماع.

١٢،٣ قرارات مجلس الإدارة

تماشيا مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية الجديدة، ينص النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة (٢٩) على أن قرارات مجلس الإدارة تصدر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وإذا تساوت الأصوات، رُجّح الجانب الذي فيه الرئيس أو من يقوم مقامه. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، أن يصدر قراراته بالتمرير بشرط الحصول على موافقة جميع الأعضاء كتابيا، على أن تعرض القرارات في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.

١٣،٣ لجان مجلس الإدارة

وفقًا لتطبيقات الحوكمة، ومتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، شكل مجلس إدارة مجموعة QNB عدة لجان تساعد في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية تتألف من أعضاء المجلس، حيث ترفع اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، على ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوًا في أي من هذه اللجان. وتطبيقا لأحكام المادة (٧) من نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة قطر للأسوق المالية، فإن رئيس مجلس الإدارة ليس عضوًا في أي من هذه اللجان.

ويتم تكليف كل لجنة من لجان المجلس بمهام محددة من قبل مجلس الإدارة، وتكون مسؤولية هذه اللجان موثقة كتابيًا ويتم اعتمادها من قبل المجلس. وتقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة حتى لو تم تشكيل لجان تابعة له. خلال عام ٢٠٢٢، لم يُفوَّض مجلس الإدارة أيًّ من صلاحيته للغير ولم يُصدِر أيَّ تفويض عامًّ أو غير محدد المدة.

وقد قام المجلس بتشكيل اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

أ. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة (GBEC)
ب. لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة (GBACC)
ت. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة (GBNRGPC)
ث. لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (GBRC)

ويقوم مجلس إدارة مجموعة QNB دوريًا بتقييم إنجازات اللجان التابعة له، ويعتقد مجلس الإدارة أن اللجان لها أدوار واضحة ومفهومة ومدعومة من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة. وتشكل لجان المجلس مصدراً قيّمًا لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في توجيه مجموعة البنك وتحسين الأداء العام للمجلس. وفيما يلي موجزٌعن تركيب هذه اللجان واختصاصاتها وآلية عملها.

١،١٣،٣ اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ويسمي المجلس واحدًا منهم كرئيس للجنة. كما يحضر الرئيس التنفيذي للمجموعة كافة الاجتماعات دون أن يحظى بحق التصويت.

في ٢٠٢٢، تألفت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة (GBEC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

- سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني – رئيس اللجنة
- السيد بدر عبدالله درويش فخرو– عضو
- السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري – عضو

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراجعة الاستراتيجيات طويلة الأمد لمجموعة QNB وإحالتها لموافقة المجلس على أساس الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة
- مراجعة خطة العمل السنوية وميزانية مجموعة QNB بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة والتغيرات الاقتصادية والسوقية والمتطلبات الرقابية وإحالتها لموافقة المجلس
- مراجعة واعتماد إعادة تخصيص الموازنة ومقابلتها بالعناصر المعتمدة وفقًا للتقارير الربعية للإدارة
- مراقبة الأداء لمجموعة QNB مقابل استراتيجية المجموعة وخطة العمل والميزانية
- مراجعة واعتماد رؤية العلامة التجارية لمجموعة QNB والقيم المعتمدة لجميع العلامات التجارية على مستوى المجموعة
- مراجعة واعتماد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB في ضوء قيم العلامة التجارية للمجموعة
- مراجعة خطط التسويق والاتصالات وتوزيع الموارد بجعلها ذات كفاءة وفعالية في دعم تطوير أعمال المجموعة ونموها
- تسهيل الإشراف الفعّال والسيطرة الكاملة على أعمال المجموعة من خلال مراجعة ائتمان العملاء بشكل عام داخل المجموعة ومستوى التعرض للمخاطر الاستثمارية
- مراجعة وتعزيز تطورات الأعمال التجارية والمنتجات وتوزيع الموارد عبر مجموعة QNB.
- الموافقة على المعاملات الفردية والسقوف القطاعية التي تقع في حدود الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة
- الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية ضمن السقف المحدد للجنة من قبل مجلس الإدارة
- تقييم ووضع التوصيات لاتخاذ الإجراءات التي يتوجب العمل بها بخصوص القروض المتعثرة وفقًا للحدود والصلاحيات المسموح بها من قبل مجلس الإدارة وحسب تعليمات مصرف قطر المركزي
- مراجعة الإجراءات الواجبِ اتِّخاذُها بخصوص القروض المتعثرة وتقديم توصيات بشأنها، وبما يتوافق مع الحدود والسلطات المُخوَّلة التي أقرَّها مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع لوائح مصرف قطر المركزي
- رفع تقرير عن نشاط اللجنة إلى مجلس الإدارة سنويًا بحيث يشمل أهمَّ القضايا المحدَّدة والقرارات المُصادَق عليها والإجراءات التي أوصى مجلس الإدارة باتخاذها عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة **خمسة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ بمتوسط حضور ١٠٠٪

٢،١٣،٣ لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة

تتألف هذه اللجنة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين، كما أن رئيس اللجنة يجب أن يكون خبير في الأمور المالية أما بقية الأعضاء يجب أن يكون لديهم خلفية ومعرفة بالتقرير المالية، ولا يجوز لرئيس وأعضاء لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة أن يكونوا أعضاء في أي لجنة أخرى تابعة للمجلس.

في ٢٠٢٢، تألفت لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة (GBACC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

- سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني – رئيس اللجنة
- السيد عبدالرحمن محمد يوسف جولو– عضو
- السيد علي يوسف حسين كمال – عضو

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالبيانات المالية**:

- مراجعة القضايا الهامة الخاصة بالبيانات المالية وإعداد التقارير ، بما في ذلك المعاملات المُعقدة أو غير الاعتيادية، وفقًا للتوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية والأحكام المهنية وربط تأثيرها على البيانات المالية للمجموعة
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالمسؤوليات ذات الصلة بالبيانات المالية
- مراجعة القوائم المالية للمجموعة والإيضاحات المتممة لها، والنظر في دقة واكتمال المعلومات قبل الإفصاح عنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها
- مراجعة كافة الأمور المتعلقة بالضريبة مع الأطراف المعنية والتحقق من كفاية الافصاحات ذات الصلة التي لها تأثير على القوائم المالية للمجموعة
- مراجعة جميع المسائل التي يفترض الإفصاح عنها، وفقًا لمعايير التدقيق المتعارف عليها ومتطلبات الجهات الرقابية، مع الإدارة ومراقبي الحسابات (المدققين الخارجيين)
- مراجعة نتائج التدقيق والمراجعة المرحلية مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين، والتأكد من اكتمالها وانسجامها وتوافقها مع أفضل معايير المحاسبة الدولية قبل رفعها للجهات الرقابية

- التعاون مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين لمراجعة الغرامات التي تفرضها الجهات الرقابية و/أو غيرها من الهيئة
- فهم كيفية تطور إدارة المعلومات المالية المرحلية، وطبيعة ومدى مشاركة المدقق الداخلي والخارجي
- النظر مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الانضباط والمتابعة والمدققين الخارجين في أي عملية احتيال، وأعمال غير مشروعة أو قصور في الرقابة الداخلية أو في مجالات أخرى مماثلة
- مراجعة المسائل القانونية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للمجموعة

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالرقابة الداخلية**:

- مدى ملاءمة وفعالية الإشراف على إطار عمل "ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية" (ICOFR) المطبق في مجموعة QNB
- فهم نطاق مراجعة المدققين الخارجيين لعمليات تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتأكد من أخذها في الاعتبار عند تقييم الإدارة لتلك الضوابط.
- الحصول على تقارير دورية عن نتائج اختبار (التصميم وفعالية التشغيل) لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومراجعتها من أجل ضمان معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف المادية الكبيرة وفقًا لخطط العمل الموصي بها والمتفق عليها مع الإدارات المعنية.
- بالتنسيق مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، الاخذ في الاعتبار مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية على مستوى المجموعة.
- المراجعة والنظر في تقرير تقييم الإدارة السنوي حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) قبل مشاركته مع المدقق الخارجي ونشره في التقرير السنوي لمجموعة QNB.
- المراجعة مع إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة والمدققين الخارجيين عن أي غرامات تفرضها الجهات الرقابية و/أو الهيئات الأخرى

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالتدقيق الداخلي**:

- تعيين وإقالة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي وعمليات التوظيف لإدارة التدقيق الداخلي
- التأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي وعدم وجود قيود أو تحديد غير مبرر على عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، فضًلا عن صلاحية وصول التدقيق الداخلي لسجلات المجموعة والوثائق والأفراد عند الاقتضاء لأداء مهامهم
- مراجعة فعّالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك الالتزام مع معايير معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وغيرها من المعايير الدولية المعمول بها بأفضل الممارسات
- الاطلاع على نتائج المراجعة الداخلية دوريًا والاجتماع مع رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة لمناقشة الأمور التي ترى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة أو المدقق الداخلي مناقشتها بشكل منفرد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة لقضايا محددة وضمان تنفيذها السليم ومنع تكرارها وتقديم تقرير عن نتائج مراجعة اللجنة لمجلس الإدارة على أساس منتظم
- التأكد من أن الإدارة تستجيب لتوصيات المدققين الداخليين وأن جميع المعلومات والسجلات وغيرها من المتطلبات التي يسعى المدققين الداخليين للحصول عليها والضرورية لأداء مهامهم تكون متاحة لهم من قبل الإدارة بدون أية صعوبات

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالانضباط**:

- تعيين وإقالة رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي وعمليات التوظيف في إدارة الانضباط والمتابعة
- التأكد من كفاءة وظيفة الانضباط في الكشف عن الانحراف والمخالفات داخل المجموعة، وضمان عدم وجود أي عوامل من شأنها أن تؤثر على استقلاليتها وموضعيتها، وأن تقارير وظيفة الانضباط سليمة ومتماشية مع متطلبات لجنة بازل ومتطلبات مجموعة العمل المالي (FATFA) فريق العمل الدولي المعني باقتراح الإجراءات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام للقوانين واللوائح ونتائج التحقيق والمتابعة بما في ذلك الإجراءات التأديبية في حال عدم الالتزام
- مراجعة نتائج التفتيش من قبل مصرف قطر المركزي وأي هيئة تنظيمية أخرى ومتابعة الإجراءات التصحيحية لقضايا محددة وضمان التنفيذ السليم للتدابير الكفيلة بمنع تكررها
- مراجعة إيصال وإنفاذ قواعد الأخلاق والسلوك المهني لموظفي المجموعة ومراقبة الالتزام بها
- ضمان وجود إطار فعال على نطاق المجموعة لإدارة ورصد المخاطر المتصلة بالامتثال للجرائم المالية، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والممارسات الرائدة الدولية
- التأكد من وجود آلية فعّالة لمراقبة ورصد والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك برامج العقوبات الدولية والقضايا ذات الصلة
- مراجعة إطار وسياسات حماية بيانات العملاء للمجموعة والتحقق من وجود إشراف فعّال ساهم في حماية هذه البيانات من التسريب أو أن يتم استخدامها بطرق غير صحيحة.
- مراجعة فعالية سياسات الإنذار المبكر عن المخالفات واقتراح التعديلات والإجراءات اللازمة لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام المجموعة بالتبادل التلقائي للمعلومات لتجنب مخاطر الامتثال الضريبي.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي لحوكمة الشركات، المعد من قبل إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة وفقا للمتطلبات التنظيمية في هذا الشأن
- استعراض نتائج الانضباط بشكل دوري والاجتماع مع رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة لمناقشة أية أمور تعتقد اللجنة أو رئيس الانضباط ضرورة مناقشتها بشكل منفرد، ومتابعة الإجراءات التصحيحية للقضايا التي تم

تحديدها وضمان التنفيذ السليم للتدابير الكفيلة بمنع تكرارها

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالتدقيق الخارجي**:

- مراجعة نطاق التدقيق المقترح من قبل المدققين الخارجيين، بما في ذلك التنسيق بين جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي للتحقق من أن نطاق وأسلوب التدقيق يراعي حجم البنك والمتطلبات الرقابية والممارسات الدولية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أن التقارير المالية معدة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS).
- التحقق من تضمين تقارير المدقق الخارجي لعبارة صريحة تؤكد على حصوله على كافة المعلومات اللازمة والتزام البنك المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) وكذلك أن مهمة التدقيق تمت وفق معايير التدقيق الدولية (ISA).
- التأكد من الاستجابة السريعة من قبل مجلس الإدارة للاستفسارات والمواضيع الواردة في رسائل المدققين الخارجيين وتقاريرهم
- تقييم أداء المدققين الخارجيين
- رفع توصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدققين الخارجيين وبشأن مكافآتهم
- الاجتماع على نحو منفصل بالمدققين الخارجيين في المجموعة بشكل دوري لمناقشة كافة الأمور التي ترى اللجنة أهمية مناقشتها بسرية تامة، إضافة إلى رد الإدارة التنفيذية على التقارير المرفوعة من قبلهم
- مراجعة وتقييم استقلالية المُدقِّقين الخارجيين عن طريق الحصول على إقراراتٍ من المدققين تنفي وجود علاقة لهم بالمجموعة أو تقديمهم أية خدمات لها سوى تدقيق الحسابات أو تنفيذ أي متطلب تنظيمي آخر والتحقق من صحة هذه الإقرارات

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **برفع التقارير**:

- رفع التقارير المتعلقة بنشاط اللجنة ونتائج المراجعة المعدة من قبل الجهات الرقابية، والمدقق الداخلي والخارجي
- تقييم التقارير الخاصة التي يرفعها كُل من رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة بما في ذلك القضايا ذات الصلة بالشركات التابعة لمجموعة QNB
- مراعاةً للمتطلبات التنظيمية، يتم رفع تقارير سنوية للمساهمين (مثل التقرير السنوي وتقرير الحوكمة السنوي للبنك) يوضح تركيبة اللجان ومسؤولياتها وعدد اجتماعاتها وأي معلومات أخرى مطلوبة من الجهات الرقابية
- مراجعة أي تقارير أخرى عن قضايا المجموعة التي تتصل بلجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة

عقدت اللجنة **ثمانية** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ بمتوسط حضور ١٠٠٪

٣،١٣،٣ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.

في ٢٠٢٢، تألفت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة (GBNRGPC) من الأعضاء التالية أسمائهم:

- السيد فهد محمد فهد بوزوير– رئيس اللجنة
- سعادة الشيخ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني – عضو
- سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني – عضو

المسؤوليات الأساسية للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة:

- تحديد الأعضاء المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية والأعضاء غير التنفيذيين حسب قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتأكد من استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات.
- التأكد من إرسال قائمة بالمترشحين المقبولين والمرفوضين بالإضافة إلى وثائقهم الثبوتية إلى مصرف قطر المركزي للمُصادَقة عليها سلفًا قبل الانتخابات، وتفصيل أسباب القبول أو الرفض ومبرراتها.
- التأكد من حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة الجدد على البرنامج التعريفي الملائم عند الانضمام إلى المجلس، وذلك بتزويدهم بالدليل التعريفي الذي يحتوي على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة.
- اتخاذ القرار فيما إذا كان عضو مجلس الإدارة الذي يوجد له عضويات في مجالس إدارات مؤسسات أخرى قادر على تخصيص الوقت الكافي للقيام بمهامه كعضو مجلس إدارة في البنك.
- التأكد من أن عملية التعريف والتوجيه في مجلس الإدارة تسمح بالأداء الفعال والمستنير لكل عضو في المجلس. سيمكن ذلك أعضاء مجلس الإدارة الجدد من البدء فوراً بمباشرة مسؤولياتهم بعد التعيين، من خلال التركيز على أعمال QNB واستراتيجياته، وقضايا الحوكمة وإدارة الشركة، والرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر ونماذج الامتثال.
- التأكد من تقديم دورات تدريبية مناسبة تهدف إلى تعزيز مهارات ومعارف اعضاء مجلس الإدارة.
- إعادة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة بناءً على مساهمتهم وأدائهم) الحضور والاستعداد والمشاركة والسلوك (إجراءات تقييم ذاتي سنوي لتشكيلة أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء غير التنفيذيين.
- تقديم قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة إلى المجلس متضمنة توصيات اللجنة وإرسال نسخة من القائمة إلى هيئة قطر للأسواق المالية.
- وضع سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة وتوجيهات مجلس الإدارة في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الأرباح المحققة والمخاطر

المرتبطة بأنشطة المجموعة.
- اعتماد ومراجعة سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك وضمان توافقها مع المعايير والحدود المذكورة في تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية.
- التحقق من أن مكافآت أعضاء مجلس تُعرض سنويًّا على الجمعية العامة للمُصادقة عليها.
- التقييم السنوي لسياسة المكافآت والحوافز وملائمتها والتنسيق مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة في تقييم الحوافز القائمة على المخاطر
- الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت المعتمد للبنك بأكمله.
- إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه بما يتفق مع سياسة مجلس الإدارة وتوفير المعلومات ذات الصلة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للبنك
- مراقبة أعداد وتحديث دليل الحوكمة للمجموعة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانضباط للمجموعة.
- تزويد مجلس الإدارة بالتوصيات الضرورية والاقتراحات بشأن نطاق عمل اللجان الإدارية ذات الصلة بما فيها التوصيات الأخرى التي ترفعها الإدارة التنفيذية من خلال القنوات المناسبة.
- المراجعة والتقييم الدوري للمستجدات التي تتعلق بممارسات الحوكمة سواء كانت صادرة عن جهات إشرافيه محلية أو جهات دولية والتي من شأنها أن تؤثر على طريقة مجموعة QNB في إدارة منظومة الحوكمة الخاصة المعمول بها لدى البنك.
- إبلاغ مجلس الإدارة بأهمّ المخاطر والفرص الرئيسية المتعلقة بالاستدامة عند الاقتضاء.
- الإشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام والتأكد من وجود إحلال للمسؤولين الرئيسيين في الإدارة التنفيذية.
- الإشراف على المراجعة السنوية لكافة السياسات الرئيسية العامة لدى مجموعة البنك.

عقدت اللجنة **خمسة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ بمتوسط حضور ١٠٠٪

٤،١٣،٣ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تم تشكيل لجنة المخاطر للمجموعة على مستوى مجلس الإدارة من أجل تلبية مسؤولية إشراف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر والتزاما بالمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، ويسمي المجلس واحدًا منهم كرئيس للجنة.

في ٢٠٢٢، تألفت لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (GBRC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

- سعادة السيد منصور إبراهيم آل محمود – رئيس اللجنة
- السيد بدر عبدالله درويش فخرو– عضو
- السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري – عضو

المسؤوليات الأساسية للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة المجموعة واستراتيجية محفظة استثمارات البنك التي توصي بها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية وإحالتها لموافقة المجلس، بالإضافة إلى مراجعة أي تغيير يطرأ على استراتيجية المخاطر ومستوى تقبلها
- مراجعة ومقارنة مخاطر محفظة المجموعة مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد، ومراجعة وإحالة توصيات لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية المتعلقة باستراتيجية المحفظة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- اعتماد إطار المخاطر وسياسة إدارة المخاطر وهيكل الرقابة تماشيًا مع الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ضمان فعالية إطار الرقابة على المخاطر والإشراف على نتائج تقييم لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية.
- الموافقة والإشراف على سناريوهات اختبار الضغط ونتائجه على مستوى المجموعة.
- الموافقة على سياسة إدارة المخاطر للمجموعة وعلى أي مقترحات من لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية لتعزيزها.
- الإشراف على إجراءات الرقابة آلي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية ومراقبة إطار إدارة المخاطر والأدوار والمسؤوليات المحددة على مستوى المجموعة.
- تقييم إجراءات الإشراف التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة في تحديد المخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، بالإضافة إلى خطط العمل المنفذة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر .
- تقييم واعتماد وثيقة التخطيط للتمويل الطارئ (CFP) وضمان تعديلها عند الإقتضاء.
- المصادقة على المخاطر الرئيسية للمجموعة وتصنيف المخاطر المُحدَّدة كجزء من سياسة "إدارة مخاطر المؤسسة"وإطار عملها.
- المصادقة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والعمليات ذات الصلة وعناصر الاختبار . والإشراف على تطبيق السياسات المتعلقة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك وخطط رأس المال والسيولة والسياسات والالتزامات.
- الإشراف على عملية رصد القضايا القانونية التي تشمل حالات التقاضي الرئيسية والامتثال للقوانين والسياسات والإجراءات.
- الإشراف على عملية الرصد التي تقوم بها لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة فيما يخص الاحتيال والخسائر التشغيلية التي قد تُمنى بها المجموعة والتحقق من كفاية الضوابط الرقابية لتخفيف المخاطر أو تجنبها.
- الإشراف على خطط حالات الطوارئ الخاصة بمجموعة البنك واعتمادها بُغية ضمان الاستمرارية الكافية للأعمال ومعالجة المخاطر التي قد تنطوي عليها.

- التأكد من تطبيق أي متطلبات تشريعية جديدة صادرة عن مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية فيما يخص إدارة المخاطر.
- الموافقة على حدود المجموعة فيما يَخصُّ المخاطر على مستوى الدول وبما يتوافق مع شروط مصرف قطر المركزي والمتطلبات الداخلية.
- ضمان عدم وجود تأثير جوهري للمخاطر التي حددتها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات "اعرف عميلك.
- مراجعة أي تجاوزات لحدود المخاطر أو فشل الرقابة الداخلية (إن وجدت (ومراجعة نتائج التحقيق التي قامت بها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية.

عقدت اللجنة **خمسة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ بمتوسط حضور ٩٣٪

٤. الفصل بين دور كُل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

يختلف دور رئيس مجلس الإدارة عن دور الرئيس التنفيذي، فلكل منهما دور منفصل وفقا لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن رئاسة اجتماعات المجلس وضمان حسن سير أعماله بطريقة مناسبة وفعّالة، بما في ذلك تلقي أعضاء مجلس الإدارة معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب. كما يوافق رئيس مجلس الإدارة على جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يقترحها أي عضو من أعضاء المجلس. ويجوز لرئيس مجلس الإدارة تفويض ذلك لعضو آخر على أن يبقى رئيس مجلس الإدارة مسؤوًلا عن تنفيذ هذا الواجب بالشكل الأنسب من قبل عضو مجلس الإدارة المذكور المفوض. وبالإضافة إلى المهام المحددة في ميثاق المجلس، على مجلس الإدارة تشجيع جميع أعضاءه على المشاركة الكاملة والفعالة في تصريف شؤون المجلس للتأكد من أنه يعمل تحقيقًا لمصلحة البنك، بالإضافة إلى ضمان التواصل الفعّال مع المساهمين وتوصيل آرائهم إلى مجلس الإدارة. كما أن رئيس مجلس الإدارة مسؤول عن تحفيز المشاركة الفاعلة لأعضاء المجلس وتعزيز العلاقات البناءة بينهم.

تُناط إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة صلاحية إدارة الأعمال اليومية للبنك وتقع مسؤولية ذلك على عاتقه، ويساعده في القيام بواجباته فريقٌ متخصّص ومؤهلٌ تأهيلًا عاليًا من الإدارة التنفيذية. ويمارس رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه رقابةً جادةً على شؤون البنك التي تشمل العمليات الهامة كالاستراتيجيات والمخاطر، وغير أنهم لا يتولون إدارة أعمال البنك ولا يباشرونها بأنفسهم، كونها من المهم الأساسية للرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة التنفيذية.

٥. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يشكل نظام المكافآت داخل مجموعة QNB مكونًا رئيسيًا لهيكل الحوكمة والحوافز الذي يعمل من خلاله مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تعزيز الأداء الجيد، ونقل السلوك المقبول للمخاطرة، وتعزيز ثقافة العمليات والمخاطر لدى البنك.

وتحدد سياسة مكافآت منفصلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في مجموعة QNB الآلية التي ترتبط بها المكافآت مباشرة بالجهد والأداء على مستوى الإدارة والموظفين بما في ذلك على مستوى مجلس الإدارة، من خلال تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقًا للربحية وتقييم المخاطر والأداء العام للمجموعة. تنطبق هذه السياسة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB.

يتبع مجلس الإدارة الإرشادات التوجيهية الصادرة عن الجهات التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال التعويضات والمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة للمجلس مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله.

كما تم إقرار سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بحيث توضع آلية لتحديد مكافآتهم على أن تُعرض سنويًا على الجمعية العامة لاعتمادها. ومن الجدير بالذكر أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة QNB تتماشى مع الحدود التي ينص عليها مصرف قطر المركزي. وتختص لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد سياسة المكافآت للإدارة التنفيذية قبل عرضها على المجلس بغرض إقرارها.

في عام ٢٠٢٢، بلغ المقدار الكلي للمكافآت المقترح منحها لمجلس الإدارة (بما في ذلك البدلات والأجور والمزايا الأخرى) ما قيمته ١٦,٩٤ مليون ريال قطري موزعة كما هو مبيّن في الجدول أدناه. تم تحديد قيمة هذه المكافآت بناءً على متطلبات المادة (١١٩) من قانون الشركات التجارية، والمادة (٥٠) من النظام الأساسي للبنك، والتعميم الصادر عن مصرف قطر المركزي رقم (٢٠١٤/١٨).

يجدر الإشارة إلى أن قيمة المكافآت أعلاه خاضعة لموافقة مصرف قطر المركزي، وكذلك لموافقة الجمعية العامة المزمع عقدها في بداية عام ٢٠٢٣ حيث سيقدم مجلس الإدارة تقريراً في اجتماع الجمعية العامة السنوي عن جميع المكافآت والرواتب والرسوم والأجور والمبالغ المستلمة للأعمال الفنية أو الإدارية أو المزايا المادية الأخرى التي تلقاها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢ وفقاً للتشريعات النافذة.

الرقم	عضو مجلس الإدارة	المكافأة بدل العضوية في المجلس	المكافأة بدل العضوية في لجان المجلس	المجموع
١	سعادة السيد علي أحمد الكواري	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢	سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
٣	شركة بروق التجارية ويمثلها سعادة الشيخ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
٤	سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	١,٧٤٠,٠٠٠
٥	سعادة السيد منصور إبراهيم آل محمود	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
٦	السيد علي يوسف حسين علي كمال	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	١,٧٤٠,٠٠٠
٧	السيد بدر عبدالله درويش فخرو	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
٨	السيد فهد محمد فهد بوزوير	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
٩	السيد عبد الرحمن محمد يوسف جولو	١,٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
١٠	شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	١,٧٤٠,٠٠٠
المجموع (بالريال القطري)		١٥,٥٠٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	١٦,٩٤٠,٠٠٠

تفصح مجموعة QNB عن المكافآت الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية في التقرير السنوي (ضمن القوائم المالية الموحدة).

٦.الإدارة التنفيذية

١،٦ التركيبة والحوكمة

عيّن مجلس إدارة مجموعة QNB في نوفمبر ٢٠١٨ السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة، وقد تولى سيادته قبل ذلك منصب المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، حيث انضم سيادته إلى البنك في سنة ١٩٩٦ ولديه ما يقارب من ٢٦ سنة من الخبرة المصرفية المتنوعة.

وعليه فإن مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك يضطلع بإدارتها والإشراف عليها السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة بصفته الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB ويساعده في ذلك فريق متخصص من الإدارة التنفيذية من ذوي الخبرة والمؤهلات المتميزة، ويتبع الرئيس التنفيذي للمجموعة مباشرة خمسة مدراء عموم رئيسيين وهم:

- المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة;
- المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة;
- المدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة;
- المدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة;
- المدير العام – رئيس الاستراتيجيات للمجموعة.

كما يتولى عضوان آخران مستقلان تُعينهما لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة مهام رفع التقارير والملاحظات والمخالفات، حيث يَرفعُ كُل من رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق الداخلي للمجموعة تقاريرهما مباشرةً إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

إن الإدارة التنفيذية لمجموعة QNB على وعي كامل بدورها فيما يتعلق بالحوكمة من خلال التزامها المطلق بالمتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يسهم في تعزيز الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة المصرفية. ويشمل ذلك تحديد أي انحرافات عن الأهداف، والتأكد من التزام العمليات بتحقيق الأهداف المرجوة، واتخاذ إجراءات تصحيحه إن لزم الأمر.

كما تلتزم الإدارة التنفيذية بتقييم سلوك الأفراد والوحدات من خلال تطوير أدوات فعّالة للرقابة الداخلية تتيح لجميع المستويات الإدارية مراقبة أداء الأعمال وقياس المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق ضوابط متنوعة، مثل عمليات التدقيق التدريجي، وفصل المهام، وتقييد الصلاحيات، علاوة على فرض سقوف على جميع العمليات المصرفية من خلال اعتماد ومراقبة مصفوفة الصلاحيات.

٢،٦ لجان الإدارة التنفيذية

من أجل التعامل بفعّالية وتعزيز كفاءة مسؤولياتها وإدارة الأنشطة اليومية، قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل عدد من اللجان المتخصصة، وتتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة لتنفيذ الإجراءات والقرارات التي تقوم باتخاذها في نطاق عملها. وهي مقسمة على النحو الآتي:

- **الشريحة الأولى:** اللجان التنفيذية وهي اللجان "صانعة القرار" وتشمل لجان (الائتمان، المخاطر، الإدارة العليا، الموجودات والمطلوبات، الاستراتيجيات، والمشتريات المركزية، والأمن السيبراني، وإدارة التعافي المالي) وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجان مجلس الإدارة المعنية.
- **الشريحة الثانية:** اللجان الإدارية وهي اللجان "المتخذة للإجراءات" وتشمل لجان (تطوير الأعمال، العمليات والخدمات، تكنولوجية المعلومات، والموارد البشرية) وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى الجنة تنفيذية المعنية في الشريحة الأولى المبيّنة أعلاه.

فيما تقوم الشركات التابعة لمجموعة QNB بتشكيل اللجانَ الإدارية الخاصة بها وفقًا لاحتياجاتها وحجمها وطبيعتها مع مراعاة إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB، ولتحقيق مبدأ الإشراف والتنسيق، ترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرةً إلى المدراء العاميين المعنيين على مستوى الإدارة العامة لمجموعة QNB.

كما تقوم الفروع الخارجية بتشكيل اللجان الإدارية الخاصة بها لدى كل فرع حسب حاجاته ومتطلبات العمل لديه لتعزيز البيئة الرقابية لديها، حيث تقوم هذه اللجان برفع تقاريرها مباشرةً إلى الإدارات المعنية في الإدارة العامة لمجموعة QNB.

وفيما يلي ملخص عن مهام اللجان الإدارية وعن اجتماعاتها في القسم التالي:

١،٢،٦ لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، والمدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، والمدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة، والمدير العام – رئيس الاستراتيجيات للمجموعة. ويحضر اجتماعات اللجنة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ورئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة بصفتهم مراقبين أساسيين، ويشغل المدير العام المساعد للمخاطر الاستراتيجية منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

وتقوم اللجنة بمراقبة تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB، بالإضافة إلى تحديد السياسات المنظِّمة لعمل الإدارة. كما تراجع اللجنة إجراءات وأطُر عمل المراقبة المتبعة في عملية إدارة المخاطر، وتحدد ما يتصل بذلك من أدوار ومسؤوليات ضمن المجموعة، وتراجع اللجنة ملخص مخاطر محفظة المجموعة وتوصي باستراتيجية إدارتها إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة للمصادقة عليها بهدف الحصول على موافقة مجلس الإدارة. بالإضافة إلى مراجعة مدى فعالية عمليات إطار رقابة المخاطر، وقيامها برفع تقرير التقييم السنوي الخاص بذلك إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للموافقة عليه من المجلس. كما تراقب أنشطة إدارة المخاطر على جميع المستويات ومنها العمليات، والائتمان، والسوق، والاستراتيجيات، والشؤون القانونية، وسمعة المجموعة. ويقع ضمن نطاق مهام مجلس الإدارة مراجعة لوائح عمل اللجنة والإشراف على أنشطتها. وتتولى اللجنة مسؤولية التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات وتوصيات التدقيق والانضباط والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تنفذ وتدير خطة إدارة الأزمات، ويشمل ذلك التوجيه الاستراتيجي أثناء الأزمات وكذلك إدارة الاتصالات الخارجية التي تنطوي على التنسيق مع وسائل الإعلام والجهات التنظيمية وخدمات الطوارئ والأجهزة الحكومية. وكما تقوم اللجنة بإعداد تقرير عن المخاطر على مستوى المجموعة ولوحة المعلومات عن المخاطر ورفعه إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بشكل دوري. كما تقوم اللجنة بمراجعة منهجية إدارة المخاطر في الإشراف على الفروع الخارجية، وتركيبة لجان المخاطر على مستوى الشركات التابعة وبما يتوافق مع إطار الحوكمة المعتمد لدى مجموعة QNB.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال علم ٢٠٢٢

٢،٢،٦ لجنة الائتمان للمجموعة

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة كنائب للرئيس دون أن يكون له حق التصويت. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ومدير عام دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة، ومدير عام إدارة الثروات والأصول، ومساعد مدير عام- رئيس الأعمال المحلية، ومساعد مدير عام – رئيس الائتمان للمجموعة، ورؤساء أقسام الائتمان الإقليمي الثلاث (أحدهم دون حق التصويت)، كما ويشغل مسؤول رئيسي من قطاع المخاطر للمجموعة منصب أمير سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهريًا على الأقل شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بالإجماع، ويُرفض أي اقتراح لا يوافق عليه جميع الأعضاء الحاضرين.

تعمل اللجنة على مراجعة ورفع التوصيات بخصوص سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بجميع المؤسسات التجارية والمالية ضمن المجموعة وتطبيقها عند الموافقة عليها. كما تدقق الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بالاستثمار وترفع التوصيات بشأنها إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتراجع اللجنة السلطات المفوَّضة فيما يتعلق بالائتمان والاستثمارات وترفع اقتراحاتها إلى مجلس الإدارة لإجراء التعديلات عند الحاجة. كما ترفع قراراتها أيضًا إلى اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة بخصوص التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحياتها.

وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة منتجات الاستثمار والموافقة عليها ضمن المجموعة، بالإضافة إلى اعتماد الوسطاء والمتعاملين مع المجموعة، بالإضافة إلى اعتماد الوسطاء والمتعاملين مع المجموعة. كما تراقب جميع أنشطة المَحافظ الاستثمارية. بما فيها تقييم احتمال التعرض للمخاطر وضمان الالتزام بمبادئ الانضباط فيما يتعلق بحدود ومعدلات الاستثمار المسموح بها. وتَضمَن اللجنة أيضًا التزام مؤسسات المجموعة بحدود الاستثمار ونسبه المُعتمَدة من قبل مجلس الإدارة ومصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأجنبية والإدارة العليا. وتز ود اللجنة مجلس الإدارة بتقارير عن مخاطر الاستثمار والائتمان للمجموعة عند الاقتضاء.

عقدت اللجنة **ثمانية وثلاثون** اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٢

٣،٢،٦ لجنة الإدارة العليا

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، والمدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، والمدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة، والمدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة، ويَعمَل المدير العام – رئيس الاستراتيجيات للمجموعة أمين سر هذه اللجنة. تجتمع اللجنة مرة واحدة شهريًا على الأقل شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

لجنة الإدارة العليا هي اللجنة الأم للجنة تطوير الأعمال، ولجنة العمليات والخدمات، ولجنة تكنولوجيا المعلومات ولجنة الموارد البشرية، وترفع تقاريرها إلى اللجان التابعة لمجلس الإدارة ومباشرة إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. وتشمل المسؤوليات الأساسية للجنة الإدارة العليا في مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة اللجان الإدارية ذات الصلة، ومناقشة القضايا الهامة والمسائل الاستراتيجية المتعلقة بأنشطة مجموعة QNB، كما أنها مسؤولة عن تأمين تدفق المعلومات التي توفّر لمجلس الإدارة في أي وقت أساس ملائم لتوجيه البنك ككل ومعلومات محدّثة ذات معنى حول وضع المخاطر لدى المجموعة، بالإضافة إلى توفيق جميع أنشطة تقنية المعلومات على مستوى المجموعة مع رؤية، ومهام خطة عمل QNB، ومراجعة معايير تكنولوجيا المعلومات للمجموعة ككل.

عقدت اللجنة **تسعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

٤،٢،٦ لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام – رئيس إدارة الشؤون المالية للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، والمدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، والمدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة، والمدير العام – رئيس الاستراتيجيات للمجموعة، ومدير عام دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة، ومدير عام دائرة الخزينة للمجموعة؛ ويمكن دعوة أعضاء آخرين من الإدارة العليا للحضور إذا اقتضت الحاجة، كما يشغل مساعد مدير عام التداول منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهريًا على الأقل شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

تتولى اللجنة مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات على المجموعة ورفع التوصيات بها إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة، كما تراقب وتقيّم أداء الخزينة ومنتجاتها، بما في ذلك المحافظ الاستثمارية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر السيولة النقدية ومخاطر التعامل بالعملات الأجنبية.

تكفل اللجنة أيضًا الالتزام بحدود سقف المعاملات المحددة للخزينة ونسبها، وتشرف على سياسة نظام تسعير التعاملات على مستوى المجموعة، وتراقب الأداء المالي شهرياً وأهداف الموازنة والحصة السوقية المستهدفة مقابل الأداء.

عقدت اللجنة **اثنى عشر**اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٢

٥،٢،٦ لجنة الاستراتيجيات للمجموعة

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، والمدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة، والمدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة، والمدير العام – رئيس الاستراتيجيات للمجموعة، ويشغل مساعد المدير العام للاستراتيجيات وتطوير الأعمال منصب أمين سير اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحًا في حال تعادل الأصوات.

وتتمثل إحدى المهام الأساسية للجنة في وضع رؤية واستراتيجية تُرفع إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وتراقب اللجنة تطورات السوق وتحديد المواقع التنافسية مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا ومناطق جنوب شرق آسيا. وقد تم مراجعة رؤية QNB الاستراتيجية وتنقيحها وقد تمت الموافقة من قبل مجلس الإدارة على الخطة الاستراتيجية والتوصية بتعميمها على جميع الإدارات في المجموعة.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

٦،٢،٦ لجنة المشتريات المركزية للمجموعة

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، والمدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، والمدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة. كما تضم اللجنة مراقبين أساسيين، من بينهم رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، ورئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة، ورئيس الشؤون القانونية. وتضم اللجنة كذلك ممثّلا عن الإدارة المعنية بصفته مراقبًا. ويشغل رئيس المناقصات والمزايدات منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة عند الضرورة وتتخذ قراراتها بالأغلبية، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

تضمن اللجنة الالتزام بالتوجيهات المنصوص عليها في سياسة العطاءات والمزايدات، وتدير الشؤون التعاقدية ذات الصلة، بالإضافة إلى انتهاج سياسة الإفصاح عن أي احتمال لتعارض المصالح من قبل أعضاء اللجنة. وتراجع اللجنة أيضًا إجراءات الشراء والمزايدات وتوافق عليها إلى جانب تشكيل مجموعات عمل المزايدات للإشراف على فتح العطاءات واختيارها وتقييمها. تتولى اللجنة مسؤولية تدقيق لائحة المتعاقدين والمنتجات والخدمات المتعلقة بها والموافقة عليها، كما تقوم بإرساء المناقصات والعطاءات. وتمتلك اللجنة سلطة تشكيل لجان فرعية ضمن نطاق الصلاحية المطلوبة عند الحاجة.

٧،٢،٦ لجنة الأمن السيبراني للمجموعة

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة والمدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة، ومدير عام – تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، والمدير العام المساعد – رئيس أمن المعلومات للمجموعة كعضو وأمين سر اللجنة، كما ويحضر رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة كعضو مراقب. وتجتمع اللجنة شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ

القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

تتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في وضع وتنفيذ استراتيجية الأمن الإلكتروني للمجموعة بما يتماشى مع التهديدات السائدة وتوقعات مجلس الإدارة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه اللجنة في تطوير ومراقبة تنفيذ سياسة الحوكمة ولوائح أمن تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات الإلكتروني، بما في ذلك الاستراتيجية والخطط والسياسات والضوابط والقدرات والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر المجموعة. وتعنى هذه اللجنة بصياغة ومتابعة تطبيق استراتيجية وإطار الإشراف على أمن المعلومات والأمن السيبراني على مستوى مجموعة البنك ككل. وكذلك التأكد من الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن. وتعتبر هذه اللجنة جزء من لجان الشريحة الأولى.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

٨،٢،٦ لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة

خلال عام ٢٠٢٢، تم تشكيل لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة لتحسين إدارة المخاطر في حال حدوث أي إشكالات تتطلب تفعيل خطة التعافي و/أو خطة التمويل الطارئ و/أو خطة كفاية رأس المال. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب المدير العام – رئيس المخاطر للمجموعة كنائب للرئيس. وتضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، والمدير العام – رئيس الشؤون المالية للمجموعة. كما تضم اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة، ومدير عام دائرة الخزينة للمجموعة، ومدير عام دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة كمراقبين، ويشغل كل من مساعد مدير عام إدارة التخطيط المالي الاستراتيجي والأعمال ومساعد مدير عام دائرة الخزينة للمجموعة منصب أمين سر اللجنة.

المهام الرئيسية لهذه اللجنة هي الإشراف على وإدارة عملية تطبيق خطة التعافي عند تفعيلها والتحقق من مشاركة كافة المعلومات المتعلقة بمعايير التعافي وخطط تخفيف المخاطر المفعّلة مع مجلس الإدارة والأشخاص المعنيين في الإدارة بالتوقيت المناسب.

٩،٢،٦ لجنة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة

يرأس لجنة تكنولوجيا المعلومات المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة إلى جانب المدير العام لتكنولوجيا المعلومات في المجموعة نائبًا له. وتضم اللجنة في عضويتها مدراء عموم كل من دائرة الاستراتيجيات للمجموعة، ودائرة الأعمال الدولية، ودائرة العمليات للمجموعة، ودائرة الشؤون الإدارية والخدمات العامة للمجموعة، ودائرة الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، بالإضافة إلى رؤساء أقسام كل من إدارة مخاطر العمليات للمجموعة، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطوير وخدمات المستخدمين، ويشغل رئيس الاستراتيجيات والحوكمة لتكنولوجيا المعلومات منصب أمين سر اللجنة. وتَعقد اللجنة اجتماعًا واحدًا على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

وتتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف أنشطة هذا القطاع ضمن مجموعة QNB لتنفيذ خطط الأعمال وتحقيق أهدافها، كما تضع اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات وتحرص على ضمان تطبيقها عبر المجموعة، بما في ذلك تنظيم الموازنات والنفقات التشغيلية الخاصة بمشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وتضطلع اللجنة أيضًا بترتيب أولويات إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات للمجموعة ومراقبة تنفيذها، وترصد المؤشرات الرئيسية لأداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والمخاطر وترفع تقارير بها بخصوص ذلك، بالإضافة إلى رفع التوصيات المتعلقة بتحسين مستوى نظام المعلومات في المجموعة وفاعليتها كلّما دعت الحاجة.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

١٠،٢،٦ لجنة تطوير الأعمال للمجموعة

يرأس اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة إلى جانب مدير عام دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة، بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة مدراء عموم كل من إدارة الأصول والثروات، ودائرة الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ودائرة الأعمال الدولية، ودائرة الخزينة للمجموعة، ودائرة الاستراتيجيات للمجموعة، ودائرة الاتصالات للمجموعة، والرئيس التنفيذي ل QNB كابيتال ويشغل رئيس المبيعات النقدية منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل شهرين على الأقل شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

وتضع اللجنة أطُر العمل وتطبقها بهدف تنفيذ خطط التوسع والتنسيق بين المتطلبات الرقابية والأعمال، كما تُعِد خطة توسع دولية خمسية بالتزامن مع الخطة الاستراتيجية الخمسية لمجموعة QNB، وتراجع عمليات الاندماج والاستحواذ لتطبيق أفضل المعايير في هذا المجال بشكل يشمل جميع أعمال مجموعة QNB.

بالإضافة إلى ذلك، تقيّم اللجنة مبادرات الأعمال والمنتجات الجديدة وكذلك الحصة في السوق والمعلومات عن المنافسين، وتوصي بإجراءات التعديلات على خطط الأعمال حسبما تقتضي الحاجة. كما تراجع ما يستجد من متطلبات رقابية وأثرها على استراتيجية الأعمال ومنتجاتها، وتضع

معايير تشغيلية وتراقب مدى الالتزام بتطبيقها في المجموعة بالإضافة إلى مراجعة أداء أقسام الأعمال، وتعمل على ترتيب الأولويات في قطاعي الأعمال والعمليات والتحقق من أداء مختلف وحدات الدعم في ضوء أهداف الأعمال. وترفع اللجنة أيضاً التوصيات بخصوص الخطط التسويقية والترويجية للعلاقات التجارية للمجموعة والمشاركة في مختلف الأحداث والمناسبات بهدف تحقيق أعلى استفادة من مشاركة الموظفين والإدارة.

عقدت اللجنة **ستة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

١١،٢،٦ لجنة العمليات والخدمات للمجموعة

يرأس المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة لجنة العمليات والخدمات للمجموعة إلى جانب مدير عام دائرة العمليات للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. كما تضم اللجنة مدراء عموم للمجموعة لكل من دائرة الشؤون الإدارية والخدمات العامة للمجموعة، ودائرة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، ودائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة، ودائرة الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ودائرة الأعمال الدولية للمجموعة، ودائرة الخزينة للمجموعة، ومساعد مدير عام مراقبة العمليات وتميز الأعمال. كما تضم اللجنة عضوية كل من رئيس عمليات المخاطر، ومساعد المدير العام لعمليات الأفراد والشركات، ومساعد مدير عام عمليات الخزينة والاستثمار والتجارة الدولية، ومساعد مدير عام دعم العمليات العالمية الدولية كمراقبين. ويشغل مساعد مدير عام مراقبة العمليات وتميز الأعمال منصب أمين سر اللجنة إلى جانب عضويته. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة على الأقل بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

واللجنة مسؤولة عن أمور المتابعة، وهي تقوم بمراجعة دورية لخدمات البنك التشغيلية، بالإضافة إلى مراقبة التعاملات والحرص على تنفيذ الإجراءات والتعديلات وضمان الكفاءة التشغيلية والإشراف على الموافقة والمنشآت والمشاريع وتطبيق المبادرات الخاصة بمركزية الإدارة. وتعمل اللجنة كذلك على التنسيق بين جميع الأنشطة التشغيلية وفقًا لرؤية QNB ورسالتها وخطط أعمالها، كما تُعِدّ برنامجًا دوريًا لإعادة الهيكلة بهدف دعم التحسين المستمر للعمليات والخدمات. كما ترتب اللجنة إدارة المشاريع ذات الصلة حسب الأولوية وتدير المصالح العقارية لمجموعة QNB إلى جانب الإشراف على الخطط التوسعية لشبكة الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي التابعة للمجموعة. وتضع اللجنة أيضًا إجراءات الأمن والسلامة ضمن المجموعة وتراقب تطبيقها.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

١٢،٢،٦ لجنة الموارد البشرية للمجموعة

يرأس اللجنة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة إلى جانب مدير عام دائرة الموارد البشرية للمجموعة بصفته نائبًا للرئيس. وتضم اللجنة في عضويتها مدراء عموم كل من دائرة الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ودائرة الأعمال الدولية للمجموعة، والاستراتيجيات للمجموعة، والمدير العام المساعد لاستراتيجية الموارد البشرية والتكامل، والمدير العام المساعد لخدمات الموارد البشرية، والمدير التنفيذي لتكامل الموارد البشرية الدولية، كما ويشغل مسؤول رئيسي التطوير وتكامل الموارد البشرية منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

وتتولى اللجنة جميع شؤون الموارد البشرية ضمن المجموعة، بما في ذلك تنظيم القوى العاملة، والتوظيف، وتقييم الأداء، والترقيات، والإجراءات التأديبية، والتعويضات، ومراجعة المزايا الوظيفية. كما تقوم اللجنة بإدارة الأداء الشامل وتطويره، وإطلاق مبادرات التعلم والتطوير، ومكافأة وتكريم الموظفين وتطبيق مقترحاتهم وتراجع اللجنة أيضًا سياسات الموارد البشرية دورياً، وتوصي بإجراء التغييرات عند الضرورة، وتتابع تحقيق أهداف برنامج التقطير.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢

٧. إدارة المخاطر

يعتمد الحفاظ على سمعة مجموعة QNB واستمرار الربحية على قدرة مجموعة البنك في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، فقد أصبح لدى المجموعة إطار قوي لإدارة المخاطر وهيكل للحوكمة يضمن التوازن بين المخاطر والربحية. وتحتل إدارة المخاطر ضمن مجموعة QNB محور التركيز الرئيسي على جميع مستويات البنك.

تتبنى مجموعة QNB نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بالخبرات والمعرفة المحلية والدولية التي تضمن وجود حوكمة وإدارة للمخاطر استباقية على مستوى البنك والمجموعة ككل حيث تُعدّ إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزّأ من أعمال QNB وعملية اتخاذ القرار.

قدرة مجموعة QNB على إدارة مخاطرها هو أحد الأسباب الرئيسية في الحفاظ على أدائها، حيث أن نجاح منظومة إدارة المخاطر للمجموعة يتعمد بشكل كبير على كيفية حوكمتها وقيام مجلس الإدارة بتحديد المهام والمسؤوليات للجان المختلفة والإدارة التنفيذية والموظفين. بعد موافقة مجلس إدارة المجموعة على حجم المخاطر المقبولة وفق توصيات لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وتعميمها على كافة الأقسام والموظفين، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالمخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة باعتبارها أعلى سلطة مسؤولة عن إدارة المخاطر في حين أن لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن مراقبة وإدارة مخاطر المجموعة بطريقة فعّالة وكفؤة بشكل يمكن المجموعة من تحقيق خططها الاستراتيجية.

ولتخفيف المخاطر التي تتعرض لها مجموعة QNB تم إيجاد آليات واضحة ومتنوعة لتقييم المخاطر المختلفة، حيث يقوم مجلس الإدارة بمراقبة وتقييم مخاطر المجموعة من خلال لجنة المخاطر التابعة له بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية، ولجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة، ولجنة الائتمان للمجموعة، ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة، ويقع على عاتق المجلس إدارة كافة المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان والسوق والعمليات.

وبالتالي فإن وجود سياسة لإدارة المخاطر بشكل فعّال يعتبر ضرورة لنجاح منظومة إدارة المخاطر، لذلك قام مجلس الإدارة بوضع أهداف سياسة إدارة المخاطر لمجموعة QNB والتأكيد على ضرورة تضمينها لكافة المخاطر وكيفية الرقابة على عليها بشكل يومي من قبل اللجان المعنية، ومن ثم قامت هذه اللجان بصياغة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر للمجموعة وفقاً لتوجيهات مجلس الإدارة، لتكون مهمة إدارة المخاطر للمجموعة، برئاسة مدير عام- رئيس المخاطر للمجموعة، تطبيق هذه السياسات ضمن المجموعة كما تعد إدارة المخاطر الإدارة المسؤولة بشكل رئيسي عن التعامل مع المخاطر التي تحيط بالمجموعة حيث أنها تقوم بمراجعة استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر، وتقييم آليات الرقابة الداخلية على المخاطر، وتحديد مخاطر العمليات والائتمان والسوق والسمعة وغيرها. علاوةً على ذلك، تقوم إدارة المخاطر برفع تقارير دورية عن المخاطر الجوهرية وفعالية ضوابط إدارة المخاطر التشغيلية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية.

تعد وثيقة المخاطر المقبولة للمجموعة عنصر أساسي في إدارة المخاطر وتصميم ثقافة وحوكمة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB، كون هذه الوثيقة تحدد المخاطر التي تتحملها المجموعة. كما تراعي مجموعة QNB توافق وثيقة المخاطر المقبولة مع رؤيتها، ولذلك يتم مراجعة الوثيقة وإعادة تقييمها والموافقة عليها جنباً إلى جنب مع الخطط المالية والاستراتيجية للمجموعة.

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، تلتزم مجموعة QNB بتخصيص الرقابة المستقلة على المخاطر كجزء من التخطيط الاستراتيجي وهي تتضمن إجراءات عمليات مراجعة وتقييم مستقلة للمخاطر بشكل عام مثل المتغيرات التي قد تنشأ في البيئة التشريعية والتنظيمية والتكنولوجيا والأعمال. ويتم ذلك من خلال الوظائف المستقلة ممثلة بالتدقيق الداخلي ومراقبة الانضباط (الالتزام)، حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بتقييم المخاطر بشكل عام ومدى كفاية السياسات والإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية للحد من المخاطر، في حين تتولى إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة تقييم مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والمتطلبات التنظيمية وبرامج العقوبات الدولية ومتطلبات مكافحة الجرائم المالية وحماية البيانات وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وغيرها من القضايا ذات الصلة. وترفع تقارير التدقيق الداخلي والانضباط إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة وإلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، بالإضافة إلى حضور كل من رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ورئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة كافة اجتماعات لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية كمراقبين أساسيين.

٨. الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB وخطة التعاقب الوظيفي

١،٨ الهيكل التنظيمي

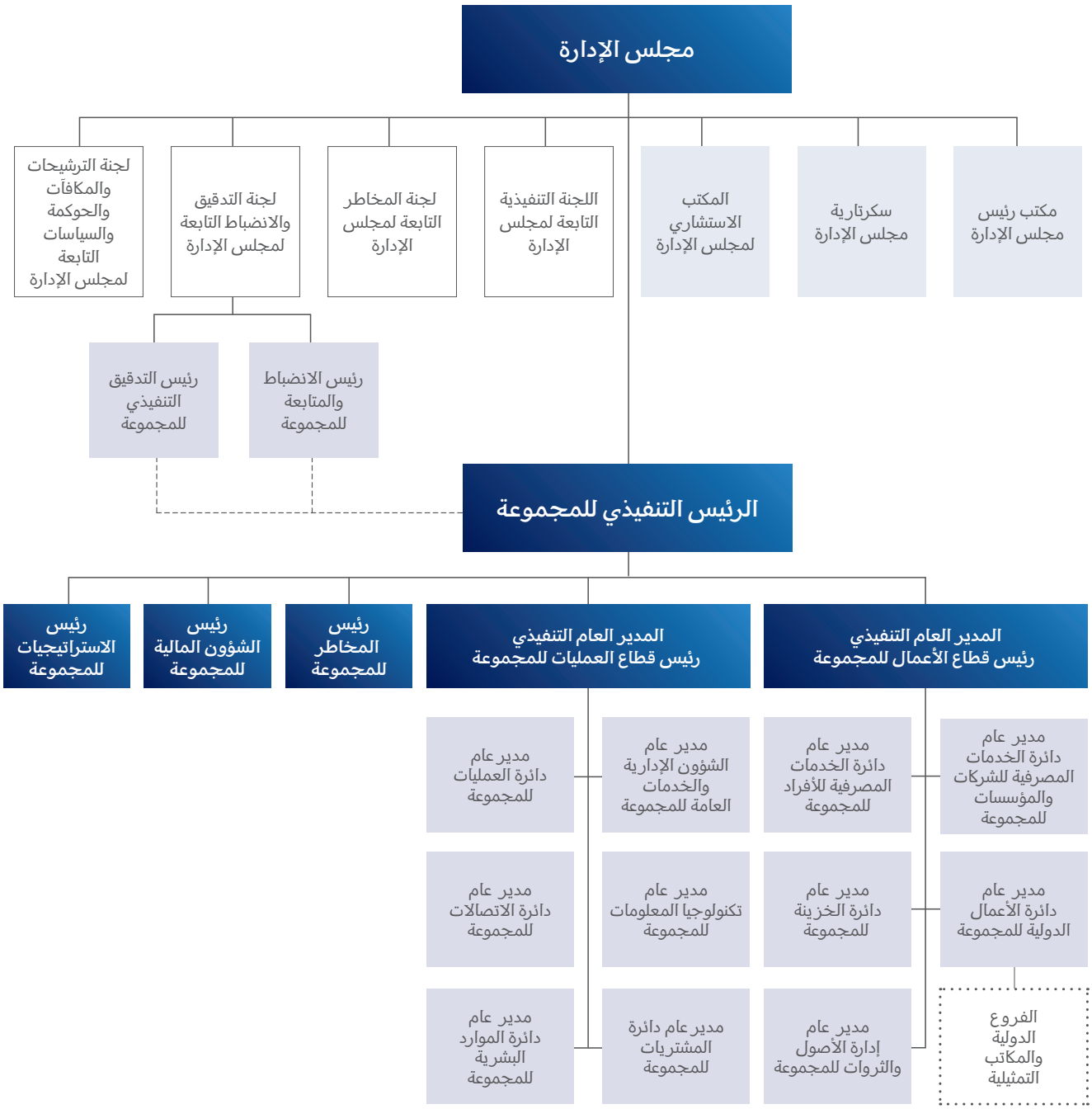

٢،٨ خطة التعاقب الوظيفي

كجزء من مشروع الحوكمة للشركات، يحرص مجلس الإدارة على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك كلما اقتضت الحاجة ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ويدعم تطبيقات الحوكمة وتعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية وكذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية وليغطي احتياجات وخطط البنك المستقبلية في التوسع الداخلي والخارجي، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية محليًا وخارجيًا. وقد تم تنفيذ العديد من التغييرات والتحسينات على الهياكل التنظيمية في مجالي الأعمال ووظائف الدعم في عام ٢٠٢٢ ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا التحرك السريع نجد توسع الأعمال التجارية الدولية وحاجة هذه الكيانات إلى أن تتماشى مع مبادئ مجموعة البنك.

وتستمر مجموعة QNB بمواصلة تنفيذ برنامج دعم تعاقب القيادات عن طريق مجموعة من التدريبات الفصلية المنتظمة على مدار السنة من أجل تحديد التعاقب الوظيفي، ومراجعة وتحديث حالته القائمة والتركيز على الجهود المبذولة لتطوير موظفي البنك، ويتم مراجعة هذا الإجراء بشكل ربع سنوي، وهو يساعد على تحديد المواهب القيادية وزيادة تأهيلهم لتولي مسؤوليات أكبر وأكثر تعقيدًا والتي يمكن أن تدعم نمو الأعمال التجارية الحالية والمستقبلية.

٣،٨ تدريب وتنمية القيادات المستقبلية

تفرض مجموعة QNB دورات تدريبية إلزامية على نطاق البنك للموظفين في قطر مرتبطة بطريقة فهم السياسات والإجراءات، والتعاميم والنماذج الصادرة عن المجموعة، بالإضافة إلى تفسير طريقة استعمال الخدمات المقدمة والفهم السليم لكافة الموارد التي يتم نشرها من قبل الإدارة.

وتستمر مجموعة QNB في تقديم برنامج التطوير القيادي (LDP) وبرنامج التطوير الإداري (MDP) لمدراء المستويات الوسطى والمشرفين وفرق القيادة في قطر والفروع الدولية بالتعاون مع المؤسسات العالمية الشهيرة. خلال عام ٢٠٢٢، طبقت مجموعة QNB نظام التقييم ٣٦٠° والذي يهدف إلى تحديد الموظفين الموهبين على مختلف المستويات في البنك، والذي تضمن تقييم لأداء هؤلاء الموظفين والتقييم السايكروماتيكي.

٩. نظام الرقابة الداخلية

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية في مجموعة QNB، حيث تم وضع سياسات خاصة وإرشادات وضوابط تشمل كافة عمليات المجموعة، ووضع حدود فاصلة للمسؤولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية. كما يتم صياغة سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوةً على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في مجال العمليات البنكية، وتُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك الجهة المسؤولة عن الرقابة العامة على هذه الأنظمة بالإشراف والتعاون مع مدراء عموم الدوائر ورؤساء الأقسام ومديري الفروع المحلية والخارجية، حيث أن مسؤولية تطبيق نظام رقابة فعّال على مستوى البنك هي مسؤولية مباشرة لكل موظف في المجموعة.

كما تقوم لجنة التدقيق والانضباط، التابعة لمجلس الإدارة، بمراجعة إطار عمليات الرقابة الداخلية وتقييم النظُم الداخلية دوريًا عبر تقييم العمليات التي تنفذها إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة، فضًلا عن عمليات المراجعة التي يجريها المدققون الخارجيون. ويتم إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية ومنها إدارة المخاطر بحيث يتم التأكد من كفاية ضوابط الرقابة الداخلية الفعّالة على مستوى المجموعة استنادًا إلى توصيات ونصائح لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة، بناءً على الملاحظات والتوصيات المقدّمة من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة. وبالتالي يتأكد مجلس الإدارة من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك حيث تعزز كل من إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة إرساء دعائم هذا النظام.

تضمن عملية الرقابة الداخلية السليمة فعالية جميع أنشطة البنك، وتحافظ على معلومات موثوقة للإدارة المالية، وتدعم الامتثال. كما أنها تحافظ على الجدوى المالية للبنك وتحقق أهدافه المحددة. في ضوء ذلك، تحتفظ مجموعة QNB بميثاق رقابة داخلية مفصل يحدد بوضوح مكونات الضوابط الداخلية والمسؤوليات ذات الصلة على مستوى المجموعة. يأخذ الميثاق في الاعتبار أطر ومعايير الرقابة الداخلية المقبولة عالميًا الصادرة عن بازل، لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO) ومعهد المدققين الداخليين. علاوة على ذلك، استخدم QNB نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الصادر عن لجنة COSO لبناء البنية التحتية للرقابة الداخلية للبنك والتي تتكون من عدد من السياسات والإجراءات والأدوار المسندة والمسؤوليات.

وفقًا للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يجب أن يتضمن تقرير حوكمة الشركات الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، كليًا أو جزئيًا، أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق.

بناءً على ذلك، قامت إدارة مجموعة QNB خلال العام ٢٠٢٢ بتقييم تصميم وفعالية إجراءات ضوابط الرقابة الداخلية على التقاريرالمالية لمجموعة البنك. وقد استعرضت الإدارة نتائج التقييم وتم رفعها إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. بناءً على هذا التقييم، خلُصت الإدارة في البيان الذي تم نشره بجانب تقرير تأكيد مراقب الحسابات المعقول في التقرير السنوي للبنك، إلى أنه تم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجموعة QNB بشكل مناسب وأنها تعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١،٩ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

لدى مجموعة QNB إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي تتمتع بآليات عمل واضحة ودور مُصمَّم خصيصًا لإضافة مزيد من القيمة إلى عمليات المجموعة والارتقاء بأدائها. وتقع على عاتق هذه الإدارة مسؤولية تحديد مواطن فشل أنظمة وعمليات المجموعة ومواطن الضعف فيها ورفع تقارير عنها بهدف تعزيز الرقابة وتقليل المخاطر في أنشطتها. وتغطي عمليات الإدارة أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية لأنشطة المجموعة من خلال تغطية متخصصة للتحقق من وتقييم المخاطر وكفاءة وفعالية الأنظمة والإجراءات المستخدمة والالتزام بقواعد وآليات الرقابة الموضوعة من قبل الإدارة، والتأكد من الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والإجراءات الداخلية، وصحة ومصداقية المعلومات التي يتم توفيرها للإدارة. وترفع الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة.

وتحدَّد لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة مكافآت إدارة التدقيق الداخلي، مما يعزز موضوعيتها واستقلاليتها. كما تُعيَّن اللجنة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة والذي يرفع بدوره التقارير مباشرةً إلى اللجنة والرئيس التنفيذي للمجموعة. نسقت الإدارة مع إدارة الشؤون المالية للمجموعة وإدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة والمدققين الخارجيين لضمان اعتماد النتائج الفصلية في مواعيدها وفقًا للمتطلبات الرقابية.

واعتمدت إدارة التدقيق الداخلي الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) التابع لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA) وكذلك توصيات لجنة بازل والمعايير الرئيسية الأخرى. ويتألف فريق إدارة التدقيق الداخلي من الأفراد ذوي الخبرة من المؤسسات المالية الرائدة وشركات التدقيق في جميع أنحاء العالم. ويمتلك أكثر من ٦٠٪ من موظفي إدارة التدقيق الداخلي مؤهلات مهنية وشهادات مهنية معترف بها عالميًا. ويخضع أعضاء الفريق إلى التطوير المهني المستمر ، والتوعية والتدريب. ويلتزم برنامج إدارة التدقيق الداخلي بضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي لزايده كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتطوير قدراته على تحليل البيانات وتقنيات الاستقراء لكي تتمكن من تحديد القضايا الهيكلية وتنفيذ عمليات مراجعة فعالة.

وتشارك الإدارة في لجان مشاريع تكنولوجيا المعلومات والحوكمة والمناقصات بصفة مراقب ولا يحق لها التصويت بغرض تحقيق قيمة مضافة مع ضمان الاستقلالية. كما تشارك بفاعلية في مداولات لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية بصفة مراقب وتقوم بتحديث تحليل مخاطر العمل كلما اقتضت الحاجة.

ووفقًا لمعايير معهد المدققين الداخليين وتوجيهاته الإلزامية في مسائل التأكيد والمشورة، وانطلاقًا من منهاج التدقيق الداخلي للمجموعة، راجعت الإدارة هذا العام عددًا من السياسات والإجراءات والتعاميم والاتفاقيات القانونيّة والأعمال والعمليات الجديدة واقترحت باستمرار إضافات قيّمة تتعلق بالجوانب السياقية والقانونية والمالية والرقابية دون المساس بحقها في تدقيق هذه الأنظمة أو العمليات لاحقًا.

وتساعد إدارة التدقيق الداخلي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة في القيام بمسؤولياتهم بفعالية من أجل خدمة المصلحة العليا للمساهمين. ويرأس إدارة التدقيق الداخلي رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة. ولغرض الوفاء بدورها في قدراتها المهنية، فإن إدارة التدقيق الداخلي مخولة بالوصول الكامل وغير المقيد إلى أي من سجلات المجموعة ووثائقها وأنظمتها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وقد تم تعزيز ميثاق وسياسة إدارة التدقيق الداخلي لتتوافق مع المعايير المعتمدة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومواكبة توسع أعمال المجموعة، وتوفير الرقابة الكافية على الشركات التابعة للمجموعة.

٢،٩ إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة

إدارة الانضباط والمتابعة في مجموعة QNB إدارة مستقلة تتمثل مسؤولياتها الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية والتشريعات التي تخضع لها مجموعة البنك وبالتالي التحكم والحد من مخاطر عدم الالتزام. وتتميز الإدارة بمكانة مهمة داخل المجموعة من خلال ميثاق رسمي وسياسة محدثة يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة ويتم اعتمادها من مجلس الإدارة، حيث تقوم إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة بتطبيقها وتنفيذها وتبذل مساعيها من خلال الآليات المناسبة لتمكين رئيس إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة من أداء مسؤولياته بطريقة فعّالة.

تقوم الإدارة، على أساس استباقي، بتحديد وتقييم ومراقبة أوجه مخاطر عدم الالتزام المرتبطة بأعمال البنك بما في ذلك مخاطر العقوبات القانونية والخسائر التشريعية والمالية أو الضرر بسمعة المجموعة نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، وميثاق السلوك المهني، ومعايير الممارسات الجيدة.

كما تقوم إدارة الانضباط والمتابعة بقياس مخاطر عدم الالتزام من خلال عمليات التقييم الذاتي للانضباط واستخدام هذه المعلومات لتعزيز عملية تقييم مخاطر عدم الالتزام، كما تقوم بتقييم مدى ملائمة أدلة إجراءات العمل الخاصة بالمجموعة، ومتابعة أي أوجه قصور يتم ملاحظتها، وتقوم عند الضرورة بوضع مقترحات للتعديلات. كما وضعت إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة برنامج متطور لمراقبة واختبار التزام المجموعة للمتطلبات التشريعية والتنظيمية والذي يتم من خلاله إجراء اختبار امتثال كافة أنشطة المجموعة للمتطلبات التنظيمية وبشكل نموذجي، ويقوم رئيس إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة دوريًا بإبلاغ الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة بالقضايا والمسائل الجوهرية المرتبطة بالالتزام.

ولتمكين إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة من أداء مهامها ومسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تم منحها صلاحية التعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك وأعطيت صلاحيات غير مقيّدة للوصول إلى معلومات وسجلات الموظفين وعمليات المجموعة في دولة قطر وخارجها كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. ويتم تنفيذ مسؤوليات إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة من خلال تنفيذ خطط العمل السنوية والاستراتيجية التي تحدد أطر عمل وأنشطة ومجالات الانضباط.

وتوافق لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة على الخطط السنوية، حيث تُنفَّذ وفق ميثاق الانضباط وسياساته وإجراءاته. وترفع الإدارة التقارير بصورة دورية إلى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة وإلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن قضايا الانضباط والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

وتضمن إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة الإبلاغ السليم لجميع السلطات الرقابية عند الاقتضاء، وتقوم بالتبليغ عن أي أنشطة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية " FIU " في الوقت المناسب؛ بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات التنظيمية للحصول على المزيد من التوضيح بشأن المتطلبات التنظيمية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ترتكز استراتيجية إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة على الإدارة الفاعلة لوظيفة الانضباط من أجل توطيد المكانة التنافسية للمجموعة وبناء الثقة مع جميع المستثمرين وأصحاب المصالح. وحيث أن دمج وظيفة الانضباط في الإدارة اليومية لأعمال المجموعة والتخطيط الاستراتيجي يعطي مجموعة QNB ميزة تنافسية عالية. وتساعد عملية تعزيز وظيفة الانضباط لدى مجموعة QNB على حماية سمعتها، وتحقيق انخفاض تكلفة رأس المال وخفض التكاليف وتقليل المخاطر والملاحقة القضائية والعقوبات.

كما تشارك إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة بنشاط في مداولات لجنة إدارة المخاطر للمجموعة كمراقب وتقوم بتحديث تحليل مخاطر الأعمال عند الاقتضاء. وتعمل إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة باستمرار على تطوير وتعزيز وظيفة الانضباط داخل مجموعة QNB تماشيًا مع المتطلبات التشريعية والتي تساهم في الحفاظ على بيئة عمل وممارسات صحية.

وتحرص إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة على تطبيق الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، من أجل الحفاظ على المعرفة والمهارة المهنية ولضمان حصول موظفي الإدارة على الرعاية المهنية المتخصصة والعمل بجد وفقًا للمعايير الفنية والمهنية المطبقة عند تقديم الخدمات المهنية والنصح والإرشاد لإدارات البنك المختلفة. وفي هذا الصدد؛ تتولى إدارة الانضباط والمتابعة الإشراف على مخطط الدورات التدريبية المتخصصة لجميع موظفيها، حيث شرعت في تدريبهم على شهادة (CAMS) و(CISI) و (ICA) وشهادة هيئة قطر للأسواق المالية.

وتعتبر الدورات والشهادات التي تم إطلاقها بمثابة القيمة المضافة على عملية تطوير وتأهيل موظفي الإدارة ولها تأثير كبير على جودة العمل المنجز بالإضافة إلى ذلك تواصل إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة اعتماد برامج "تدريب المدربين" لموظفي الإدارة لتمكن الموظفين من الحصول على أفضل المهارات والمعرفة والتي تساهم في تطوير نوعية البرامج التدريبية المقدمة لموظفي مجموعة البنك.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم فرض أي غرامة على البنك من قبل أي جهة رقابية خلال عام ٢٠٢٢.

١٠. المدقق الخارجي

وفقاً للمادة رقم (١٤١) من قانون الشركات التجاري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته والتزامًا بتعليمات مصرف قطر المركزي السارية حتى تاريخه، تُعين الجمعية العامة للبنك مدققًا خارجيًا لمدة لسنة مالية واحدة بناءً على توصية ترفعها لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة، كما تتولى الجمعية العامة تقدير أتعابه.

قام البنك بتعيين (KPMG) مُدقِّقًا خارجيًا لمجموعة QNB، وذلك وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وتصدر مجموعة QNB مناقصة عامة لاختيار مُدقِّق خارجي معتمد للسنة المالية. وبناءً على التقييم الفني، تُقدَّم لجنة المشتريات المركزية توصيتها إلى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة بشأن تعيين المدقِّق الخارجي الجديد الذي يخضع لموافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العامة للبنك.

يقوم المدققون الخارجيون بإبلاغ مجلس الإدارة خطيًا عن أي مخاطر قد يتعرض لها البنك أو يتوقع أن يتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، وكذلك إرسال نسخة من هذا الإشعار إلى هيئة قطر للأسواق المالية وفقًا للمادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. وللمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقًا لأحكام القانون في هذا الشأن، بشرط إبلاغ هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

ويحضر المدققون الخارجيون اجتماعات الجمعية العامة لعرض تقريرهم والإجابة على أسئلة المساهمين. واستنادًا إلى تعليمات مصرف قطر المركزي، ووفقًا للمعايير الدولية، يقوم المدقق الخارجي بمراجعة البيانات المالية بشكل ربع سنوي وتدقيقها بشكل سنوي وفقًا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة. ويقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة بالإضافة إلى إرسال نسخة إلى هيئة قطر للأسواق المالية بما يتماشى مع متطلباتها.

١١. تصنيفات مجموعة QNB

خلال ٢٠٢٢، أقرت وكالات ستاندرد آند بورز، وكابيتال إنتيليجنز، فيتش وموديز التصنيف الائتماني لمجموعة QNB والذي يُعتبر من بين الأعلى في المنطقة، ويوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة من جانب وكالات التصنيف العالمية آنفة الذكر:

مجموعة QNB	فيتش	كابيتال إنتيليجنز	ستاندرد آند بورز	موديز
على المدى الطويل	A	AA-	A+	Aa3
على المدى القصير	F1	A1+	A-1	P-1

١٢. رأس المال والأسهم

بلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع بأكمله ٩,٢٣٦,٤٢٨,٥٧٠ ريال قطري موزعًا على ٩,٢٣٦,٤٢٨,٥٧٠ سهم عادي، قيمة كل سهم منها ريال قطري واحد. منذ تأسيس البنك عام ١٩٦٤، ظلّت هيكلية ملكيته مستقرة مع امتلاك جهاز قطر للاستثمار، الذراع الاستثماري لدولة قطر، بنسبة ٥٠٪ بينما يمتلك القطاع الخاص نسبة ٥٠٪ المتبقية، بحيث لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري باستثناء جهاز قطر للاستثمار والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية أن يمتلك في أي وقت أكثر من ٥٪ من أسهم البنك، بغير طريق الميراث أو الوصية. وجميع الأسهم المصدرة من نفس الفئة تحمل حقوقًا متساوية.

ويعتبر ذلك من أبرز السمات التي وضعت للحد من سيطرة الأكثرية على الأقلية من المساهمين، وتعكس تشكيلة المجلس هيكل الملكية، إذ أن خمسة أعضاء من أصل عشرة بما في ذلك رئيس المجلس يمثلون جهاز قطر للاستثمار، أما الأعضاء الخمسة الآخرين فهم من القطاع الخاص وينتخبهم المساهمون في اجتماع الجمعية العامة.

١٣. حقوق المساهمين

ممارسات حوكمة الشركات داخل QNB تحمي حقوق المساهمين وتضمن المعاملة العادلة لهم دون تمييز، بما في ذلك المساهمين الذي يمثلون أقلية. تحتفظ مجموعة QNB بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمستثمرين والأطراف المعنية بانتظام عبر موقعها الإلكتروني وكذلك عبر وسائل الإعلام المتعددة. وقد قام البنك بتطوير نسخة حديثة على موقعه الإلكتروني تقدم تقارير مفصلة إلى المساهمين عن حوكمة البنك والبيانات المالية ومعلومات أخرى مهمة حول الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

كما يقوم فريق عمل متخصص يشمل المدير العام – رئيس الشؤون المالية، والمدير العام المساعد للتحليل الاقتصادي والمالي والأبحاث بتزويد المحللين والمساهمين بآخر المستجدات عن أنشطة المجموعة. كما يشير النظام الأساسي لمجموعة QNB إلى أن كافة الأسهم تتمتع بحقوق متساوية بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح وحضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت تطبيقًا لمبدأ صوت واحد للسهم الواحد.

ووفقًا لقانون الشركات التجارية، يشير النظام الأساسي أيضًا إلى أن الجمعية العامة يتعين عليها أنْ تعقد اجتماعًا عاديًا واحدًا في غضون أربعة أشهر من نهاية السنة المالية. ويجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لعقد اجتماع عادي متى رأى ذلك أو بناءً على طلب المدقق الخارجي أو مساهمين يحوزون على (١٠٪) من رأس المال على الأقل.

أما الدعوى لعقد اجتماع استثنائي للجمعية فسيلتزم توجيه طلب خطي إلى رئيس مجلس الإدارة من عدد من المساهمين يحوزون على (٢٥٪) من رأس مال البنك على الأقل. ويتم الإخطار عن الاجتماع وجدول الأعمال قبل موعده بموجب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك. ويُنشر الإعلان على موقع البنك، ويُرسَل التقرير السنوي والقوائم المالية إلى المساهمين قبل ٢١ يومًا على الأقل من تاريخ الاجتماع السنوي بغرض إتاحة الفرص لهم لمناقشة أداء البنك مع رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس.

ويجوز بحث أي اقتراح يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال. كما يجوز أن يقدَّم الاقتراح خلال الجمعية العامة عددٌ من المساهمين يملكون ما لا يقل عن (٥٪) من عدد الأسهم. ويمكن للمساهمين استخدام حق التصويت في الجمعية العامة شخصيًا أو بتفويض مساهمين آخرين للتصويت نيابةً عنهم. ويقدم مجلس الإدارة مقترحاته لتوزيع الأرباح إلى الجمعية العامة بناءً على أداء البنك ونتائجه واستراتيجيته، وتختص الجمعية العامة بصلاحية إقرار توزيع الأرباح السنوية على المساهمين وتحديد آليتها.

١٤. الإفصاح والشفافية

يضمن إطار الحوكمة لدى مجموعة QNB وفي الوقت المناسب الإفصاح الدقيق عن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمجموعة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة البنك. وتتقيد مجموعة QNB بجميع متطلبات الإفصاح وتقوم بإصدار كافة التقارير المالية وتقارير التدقيق وسائر المعلومات بدقة وشفافية وتماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، ومنها البيانات المالية وتقرير الحوكمة والتقرير السنوي والإفصاحات الخاصة ببورصة قطر.

وتُعتبر المجموعة من أوائل المؤسسات المالية التي تنشر بياناتها المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتلتزم المجموعة بسياسة واضحة في عمليات الإفصاح، حيث أن تقرير الحوكمة المُقدّم لهيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي يتضمن معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة مع موجز يبين منصب كل عضو وعضويته في مجالس إدارات الشركات الأخرى (انظر الملحق) وبما أنه لا يوجد مساهمون كبار أو مسيطرون باستثناء جهاز قطر للاستثمار الذي يمتلك (٥٠٪) من راس مال البنك، فلا توجد أي تفاصيل إضافية يستوجب الإفصاح عنها فيما يخص كبار المساهمين. ولهذا الغرض، وتماشيا مع تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة خلال ٢٠١٦ بشأن حدود الملكية والقيود المفروضة على المؤسسات المالية، تم إصدار سياسة خاصة للكشف عن تجاوز الملكية في رأس مال البنك ورصد عمليات تصويت المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة.

كما تمتلك مجموعة QNB سياسة مستقلة عن الإفصاح والشفافية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة داخل المجموعة بشكل يحافظ على سمعتها وتتوافق مع معايير الافصاح والحوكمة الدولية. السياسة تحتوي على مواد تضمن الإفصاح عن المعلومات بالوقت والطريقة المناسبين وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، كما أن السياسة تتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالإفصاحات المالية كتلك الصادرة عن لجنة بازل والمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتؤكد مجموعة QNB بأن جميع البيانات المُقدّمة في هذا الشأن هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مُضللة. كما أن جميع التقارير المالية السنوية للمجموعة مطابقة للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلباتها وتعليمات مصرف قطر المركزي، حيث يتضمن تقرير المدققين الخارجيين إشارة صريحة إلى حصولهم على كافة المعلومات الضرورية، وإلى إجراء التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية.

وتطرقت المادة (٢٨) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية إلى الجوانب الخاصة بتضارب المصالح بضرورة الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس في أسهم الشركة وبأوراقها المالية الأخرى باعتبارهم مطلعين من الداخل على الأمور الجوهرية التي تؤثر على أسعار أسهم البنك قبل الإفصاح عنها، حيث تقوم بورصة قطر بالإفصاح يوميًا عن تداول المطلعين عن طريق تقرير التداول الذي يحدد حجم التداول (بيعا/وشراء) على أسهم البنك.

١٥. الإنذار المبكر عن المخالفات

تلتزم مجموعة QNB بأعلى معايير النزاهة والمساءلة، ومن هذا المنطلق، طورت المجموعة سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات ووضع القنوات اللازمة لذلك بهدف إيجاد بيئة آمنة تشجع الموظفين على الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة والمخالفات التي يوجد لديهم معلومات أو شكوك حولها للجهة المختصة في مجموعة QNB، وبالتالي الحد من مخاطر السمعة أو الخسائر المادية التي قد تتعرض لها المجموعة نتيجة التجاوزات للسياسات أو الأنظمة الداخلية. والتالي يبيّن إطار الإنذار المبكر الخاص بمجموعة QNB خلال عام ٢٠٢٢:

- وفرت المجموعة قنوات واضحة للإنذار المبكر عن المخالفات لكافة موظفيها بما في ذلك البريد الإلكتروني والخط الساخن للإبلاغ عن أي شكوك أو مخاوف لديهم بشكل سري وآمن حول أي ممارسات خاطئة مثل الاحتيال، مخالفة المعايير الأخلاقية، شبهة غسل الأموال، الممارسات الخاطئة في مكان العمل، التزوير ، الرشوة، الفساد وأي جرائم أو ممارسات خاطئة أخرى.

- طورت إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة عملية الاستلام والتقييم والتعامل مع الإنذارات التي ترد حول المخالفات والممارسات الخاطئة، حيث تولت إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة عدد من التحقيقات الشاملة المرتبطة بمثل هذه الحالات أخذين بعين الاعتبار مدى معقوليتها وخطورتها والآثار التي ستترتب عليها، وذلك باعتبارها الإدارة المسؤولة عن التحقيق في الحالات المرتبطة بالإنذار المبكر عن المخالفات والإجراءات المتخذة بشأنها.

- يوجد لدى المجموعة مصفوفة للتحقيق في الحالات المبلغ عنها وذلك لغرض تصنيف المخالفات وكيفية التصعيد والتحقيق فيها، وقد تم تعميم هذه المصفوفة ضمن مجموعة QNB، كما أن هذه المصفوفة تشمل جميع الموظفين.

- علاوة على ذلك، أنجز ما يقرب من (٣,٠٠٠) موظف ضمن مجموعة QNB الدورة التدريبية الخاصة بالإنذار المبكر عن المخالفات والتي تتضمن المبادئ الأساسية وكيفية التبليغ عن المخالفات من خلال القنوات المختلفة وآليات التصعيد وشروط الحفاظ على السرية.

- خلال عام ٢٠٢٢ تم التبليغ عن (٧) حالة من خلال قنوات الإنذار المبكر كانت تتعلق بالرشوة والفساد ومخالفة المعايير الأخلاقية وعدم الالتزام بالإجراءات. يوضح الرسم البياني التالي عدد الحالات المبلغ عنها خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢.

- لم تدخر مجموعة QNB جهداً في التأكد من صحة الحالات المُبلّغ عنها خلال عام ٢٠٢٢، حيث تبيّن من خلال التحقيقات أن غالبية الحالات التي تم الإبلاغ عنها لم تكُن مُبرّرة. وفيما يتعلق بباقي الحالات، فقد تم تقديم التوصيات المناسبة بخصوصها للإدارات المعنية وفقاً لكل حالة وإغلاقها بعد التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفقاً للسياسات الخاصة بالمجموعة.

عدد الحالات المبلغ عنها خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢

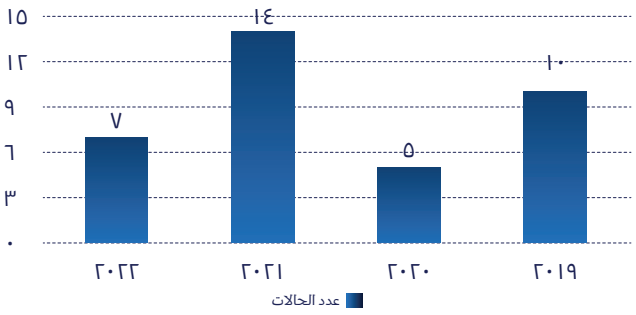

١٦. تضارب المصالح وتداولات المطلعين من الداخل

تعتمد مجموعة QNB سياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة وقواعد تداول موظفي البنك بأسهمه بالإضافة إلى القواعد الخاصة بالعطاءات والمناقصات والاستعانة بمصادر خارجية بموجب قانون الشركات التجارية ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن. وبحسب هذه السياسة، فإن جميع موظفي البنك ملزمين بالإفصاح دوريًا عن تداولاتهم بأسهم البنك وأي مصالح مشتركة قائمة بينهم أو مع أي أطراف أخرى لها علاقة مباشرة مع البنك.

وبالإشارة إلى المادة (٤-١٠) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تقوم الإدارة القانونية للمجموعة بالتعامل مع جميع النزاعات والقضايا التي يكون البنك طرفًا فيها. ويتم الإبلاغ عن هذه الحالات مع آخر التحديثات بانتظام إلى لجنة إدارة مخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ القرار المناسب في شأنها. ويقوم مدقق الحسابات الخارجي أيضا، كجزء من نطاقه التنظيمي، بمراجعة جميع قضايا المنازعات والدعاوى القضائية من أجل تقييمها تقييمًا سليمًا واقتراح ما يلزم بشأنها.

وتطبيقا للمادة (٢٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، فإن لدى مجموعة QNB سياسة واضحة للتعامل مع الشائعات التي يتم الكشف عنها من قبل أطراف ثالثة وبشكل عام أي معلومات قد تضر بسمعة البنك. وتنص هذه السياسة على معالجة وتصعيد الشائعات على أساس كل حالة على حدة بالنظر إلى مصدرها وتأثيرها المتوقع وما إذا كانت أية قضية يتم تداولها أمام المحاكم أو الجهات القضائية المختصة.

١٧. معالجة شكاوى العملاء

تمثل شكاوى العملاء أحد أهم مصادر تطوير العمل في المجموعة حيث يتم الاستفادة منها بشكل إيجابي، كما أن العميل هو المفتاح الحقيقي للوصول إلى الازدهار والنجاح. وتؤمن مجموعة QNB بأن العميل هو عماد لبقائها واستمرارها ونجاحها، ولذلك أصبح وجود إدارة لقياس مستوى رضا العملاء ومتابعة شكاواهم من الأهداف الرئيسية للإدارة التنفيذية للبنك. وفي ظل التطور الحاصل في التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة مع العملاء وبغرض تعزيز وتطوير الشفافية مع الأطراف المعنية، وضعت مجموعة QNB ألأطر اللازمة لإنشاء وحدة متخصصة بمراقبة جودة الخدمات وإدارة شكاوى العملاء.

١٨. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يعد موضوع الاستدامة حالياً من أهم المواضيع التي تؤثر على المجتمع، وهذا يشمل الجوانب البيئية مثل تغير المناخ ونقص الموارد، وكذلك الجوانب الاجتماعية مثل حقوق الانسان والاشتمال المالي وخصوصية البيانات، والجوانب المتعلقة بالحوكمة مثل تشكيلة مجلس الإدارة ومكافحة الفساد والممارسات الأخلاقية في العمل، حيث تشكل جميع هذه الجوانب ما يعرف (ESG) البيئة والمجتمع والحوكمة. حالياً يوجد طلب متزايد من قبل من قبل المستثمرين والعملاء والجهات التنظيمية وحتى الموظفين لإيلاء هذه الجوانب الثلاث أهمية كبيرة لأثرها الكبيرة على استدامة المجموعة وازدهار المجتمع. وفي ضوء هذا الطلب ولتحافظ مجموعة QNB على مكانتها كأحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت المجموعة بإيجاد برنامج للاستدامة يتوافق مع المتطلبات والمعايير المحلية والدولية وخصوصاً الأهداف الخاصة بالأمم المتحدة للاستدامة (UNSDGs) والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ودليل البيئة والمجتمع والحوكمة الصادر عن بورصة قطر ، ولتوضيح منجزات المجموعة بهذا الخصوص فإنها تقوم بنشر تقرير منفصل يتعلق بالاستدامة سنوياً.

كما وتضع المجموعة المسؤولية الاجتماعية في مقدمة ركائزها بنشر الوعي الاجتماعي بين الأفراد، كثقافة من شأنها أن تعزز الترابط بين الجميع وتعكس توجهاتها والتزامها أمام المجتمع المحلي والدولي والأهداف الاجتماعية والثقافة التي تتطلع إليها.

وتتجلى رؤية مجموعة QNB في مختلف المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

الفنون والثقافة: الفنون والثقافة هي الوسيلة التي يتجلى من خلالها تراث الأمة. كما أنها تساعد على ترسيخ التقاليد الماضية في الأجيال القادمة.

الشؤون الاقتصادية والدولية: الاستضافة والمشاركة في المؤتمرات وتقاسم أنشطة المعرفة في الشؤون الاقتصادية والدولية يساعد على تنوع مصادر الدخل الوطني، في قطر وفي الاقتصادات الناشئة – ويمثل طموحًا أساسيًا.

الصحة والبيئة: البنية التحتية والخدمات الصحية أساسية لرفاهية الإنسان – مع احترام البيئة.

الشؤون الاجتماعية والإنسانية: من خلال تعزيز روح العمل التطوعي، تساعد مجموعة QNB على خلق مجتمعات موحدة أكثر انسجاماً.

دعم الفعاليات الرياضية المحلية والدولية: المشاركة في الأحداث الرياضية هي السمة المميزة للتقدم ووسيلة لتحقيق مجتمعات صحية وحيوية.

الشباب والتعليم: التعليم وكيفية إعطاء المجتمعات فرص المشاركة لشبابها هي حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تفاصيل المبادرات الرئيسية والأحداث التي ترعاها / تقودها مجموعة QNB والمذكورة أعلاه تم ذكرها في القسم الثاني من هذا التقرير.

تثمن مجموعة QNB وتلتزم بمتطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٣ لعام (٢٠٠٨ المعدل بقانون رقم ٨ لعام ٢٠١١) الذي يقتضي مساهمة الشركات بنسبة لا تقل عن ٢,٥٪ من مداخيلها لرعاية فعاليات وانشطة خيرية، اجتماعية، إنسانية ورياضية. ويفصح البنك عن هذه المساهمات في التقرير السنوي والبيانات المالية، علمًا بأنه يتم صرف هذه المساهمات بعد موافقة الجمعية العامة. وعليه فان مجموعة البنك ملتزمة بتعليمات المادة (٣٩) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٩. إضاءات على ممارسات الحوكمة – تعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠٢٢

عدّل القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ عدد من أحكام قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٥، وقد كانت ممارسات الحوكمة أحد أهم الجوانب التي ركزت عليها التعديلات. في ضوء ذلك قام مصرف قطر المركزي بإصدار نسخة محدّثة من تعليمات الحوكمة في البنوك بموجب تعميمه رقم (٢٥-٢٠٢٢) والتي عدّلت العديد من متطلبات تعليمات الحوكمة في البنوك لعام ٢٠١٥، الأمر الذي يتطلب من كافة البنوك العاملة في دولة القطر تعديل سياساتها وإجراءاتها الداخلية ذات الصلة بما يتوافق مع هذه المتطلبات الجديدة.

بناءً على ما سبق، باشرت مجموعة QNB بتحليل الفجوات (GAP Analysis) لتحديد المتطلبات الجديدة، بغرض تقييم السياسات والمواثيق والإجراءات القائمة لإدخال التعديلات اللازمة وبما يتوافق مع المتطلبات الجديدة. وفقاً لهذا التحليل، نبيّن أن تعليمات الحوكمة في البنوك الجديدة ركزت على الجوانب الرئيسية التالية لتطوير ممارسات الحوكمة في البنوك.

وقد خلص التحليل الذي قامت به مجموعة QNB لتعليمات الحوكمة في البنوك الجديدة إلى أن العديد من الجوانب المتعلقة بعمليات البنك وإطار البيئة والحوكمة والمجتمع ونظام الرقابة الداخلية وتضارب المصالح والافصاح تتوافق مع التعليمات المحدّثة، في حين تحتاج بعض العناصر الأخرى إلى تصويب وفقاً للمتطلبات الجديدة وخصوصاً تلك التي تتعلق بتركيبة مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه. يقوم البنك حالياً بالتنسيق مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة من أجل ضمان تطبيق كافة متطلبات التعليمات الجديدة وإدخال التعديلات اللازمة على كل من النظام الأساسي للبنك والسياسات والإجراءات الداخلية ذات العلاقة. أما بالنسبة للمتطلبات الأخرى فقد قام البنك بتطبيقها وعكسها على الأدلة والسياسات والإجراءات ذات الصلة كون مجموعة QNB لا تدّخر جهداً للتأكد من التزامها التام مع كافة تلك المتطلبات التشريعية الجديدة.

٢٠. الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة

وفقًا للمادة رقم (٢) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية "(نظام الحوكمة")، قام بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق("البنك)" بتقييم التزامه بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك بما في ذلك النظام. نتيجة للتقييم توصلت الإدارة إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للالتزام بنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أصدرت كي بي إم جي، المدقق الخارجي للبنك، تقرير تأكيد محدود (راجع الملحق (٤) لهذا التقرير) حول التقييم الذي أجرته الإدارة حول الالتزام بالنظام الأساسي للبنك وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما فيها نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الخاتمة

يتبيّن من خلال تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٢ التزام مجموعة QNB، ممثلةً بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بالعمل على رفع مستوى فعالية وشمولية إطار الحوكمة بشكل يراعي مصالح المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصالح وكذلك حجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

خلال عام ٢٠٢٢ قامت مجموعة QNB بعدد من عمليات المراجعة التي ساهمت في تحسين منظومة وممارسات الحوكمة على الصعيدين المحلي والدولي الأمر الذي ساهم في تعزيز نمو المجموعة والحفاظ على ملاءتها المالية وسمعتها وسلامة عملياتها وموظفيها وحقوق عملائها وريادتها كأحد أكبر المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، لإيمانها بأن الحوكمة السليمة ركن أساسي لتحقيق استدامتها ونموها والحفاظ على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

وكما تم بيانه في محتوى هذا التقرير ، استهدفت مجموعة QNB تطوير العديد من عناصر إطار الحوكمة الخاص بها، ومن ذلك تحديث دليل الحوكمة وتحسين إطار الحوكمة لدى الشركات التابعة والفروع الخارجية وبما يراعي البيئة التشريعية التي تتواجد فيها وكذلك معايير المجموعة وغيرها.

كما تضمن التقرير ملخصاً كافياً عن جهود مجموعة البنك في نشر ثقافة المساءلة والمسؤولية مع مراعاة البعد الأخلاقي في العمل المؤسسي، وتحسين مستوى الشفافية والافصاح المرتبطة بالحوكمة، وتعريف الموظفين بقنوات الإنذار المبكر للإبلاغ عن المخالفات وتشجيعهم على استخدامها، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتحقق من كفايتها من قبل كل من إدارة البنك ومراقب الحسابات الخارجي المستقل.

كما تُؤمن مجموعة QNB بأن الحوكمة السليمة تُعد عنصر أساسي لتحقيق أهدافها وتعزيز ثقة المستثمرين، ومن هذا المنطلق فإن المجموعة ستواصل جهودها في الارتقاء بإطار الحوكمة الخاص بها والتأكد من مواكبته لأفضل ممارسات الحوكمة العالمية وتوافقه مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية آخذين بالاعتبار مصلحة وتطلعات المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصالح.

وفي الختام، تُؤكد مجموعة QNB على التزامها بتعليمات ونظام الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للتشريعات النافذة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية وممارسات الحوكمة الرشيدة، الأمر الذي يساهم في نمو أعمال مجموعة البنك والحفاظ على الثقة التي تحظى بها من قبل المساهمين والمستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، وفي هذا المقام فإننا نتقدم بجزيل الشكر لكافة لأطراف التي ساهمت في تطوير تشريعات الحوكمة في القطاع المصرفي لتكون دولة قطر وجهة لجذب الاستثمارات وتطوير الأعمال.

علي أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة

ملحق (١) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
سعادة السيد علي أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة عضو غير مستقل	عينُ سعادته رئيساً لمجلس إدارة مجموعة QNB في أواخر العام ٢٠٢١. يشغل سعادته حالياً منصب وزير المالية، ورئيس مجلس إدارة كل من بنك قطر للتنمية وكتارا للضيافة، بالإضافة إلى عضويته في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار ومجلس إدارة كل من جهاز قطر للاستثمار وقطر للطاقة. يتمتع سعادته بخبرة طويلة تزيد عن ٣٠ عاما في القطاع الحكومي والمالي، حيث ترقى في المناصب العليا الى أن تولى منصب وزير الاقتصاد والتجارة بعد أن كان الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨. وتحت قيادته، أصبحت مجموعة QNB أكبر بنك في الشرق الأوسط وأفريقيا. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الحاسب الآلي من جامعة إيستيرن واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية، ودرجة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية من جامعة سياتل باسيفيك في الولايات المتحدة الامريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر رئيس مجلس إدارة بورصة قطر الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB
سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني نائب رئيس مجلس الإدارة عضو مستقل	عُيِّن سعادته وانتخب نائبًا لرئيس مجلس الإدارة في مطلع العام ٢٠١٩، وعُين رئيسًا للجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حاليًا منصب وزير الدولة. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة بورتلاند في أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في البنوك والتمويل من جامعة كلية دبلن في إيرلندا. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: نائب محافظ مصرف قطر المركزي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال نائب رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية
سعادة الشيخ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سعادته عضوًا في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٦، وعُين عضوًا في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حاليًا منصب وزير الدولة، وعضوية كل من منتدى الفكر العربي في عمّان والمجلس الاستشاري لدى مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون في واشنطن. ويشغل سعادته أيضًا رئاسة الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، وعضو في مجلس إدارة كل من شركة قطر للتأمين وشركة قطر للملاحة. سعادته حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الولايات المتحدة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم أمن دولي ووطني من كلية جون اف كينيدي بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: رئيس الديوان الأميري السكرتير الخاص لسمو الأمير رئيس الإدارة السياسية في الديوان الأميري وكيل وزارة بالديوان الأميري سفيراً لدولة قطر في واشنطن سفير ديوان عام وزارة الخارجية
سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	عُيِّن سعادته عضوًا في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٤، ورئيسًا للجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة، وعضوًا في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حاليًا عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية، ورئيس المجلس الاستشاري لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية متروبوليتان ستيت كوليج في ولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: رئيس جهاز التخطيط والإحصاء المدير العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي الأمين العام لمجلس التخطيط مدير الشؤون الإدارية في قطر للبترول مدير إدارة الموارد البشرية في قطر للبترول
سعادة السيد منصور إبراهيم آل محمود عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	عُين سعادته عضوًا في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٤، ورئيسًا للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار ونائب رئيس مجلس إدارة بورصة قطر، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة كل من شركة الديار القطرية ومؤسسة الدوحة للأفلام. كما يشغل سعادته أيضًا منصب المستشار الخاص لسعادة رئيس مجلس أمناء متاحف قطر. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال والمال من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية مدير مكتب سعادة رئيس مجلس الوزراء السابق مدير إدارة المخاطر في جهاز قطر للاستثمار

ملحق (١) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
السيد بدر عبدالله درويش فخرو عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سيادته عضوًا في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠١، وعُين عضوًا في كل من لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية التابعتين لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة الدرويش القابضة. السيد بدر فخرو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال وتابع دراساته العليا في التمويل والتسويق من جامعة كينغستون في المملكة المتحدة. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم بدولة قطر. رئيس مجلس إدارة لجنة الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق، رئيس مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر، ورئيس لجنة العلاقات الداخلية والخارجية. رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال القطري-الإيطالي المشترك. المدير التنفيذي المشارك للجمعية القطرية البريطانية لرجال الأعمال.
السيد فهد محمد فهد بوزوير عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	أُنتخب سعادته عضوًا في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠١، وعُين سعادته رئيسًا للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة، كما يشغل سعادته حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة بوزوير القابضة. السيد فهد بوزوير حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: عضو في مجلس الشورى، دولة قطر عضو في كل من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الشؤون الثقافية والاعلام بمجلس الشورى عضو في مجموعة الصداقة البرلمانية القطرية الأوروبية بمجلس الشورى
السيد علي يوسف حسين علي كمال عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سيادته عضوًا في مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢، وعُيّن عضوًا في لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حالياً منصب عضو مجلس إدارة في كل من مجموعة شركات المناعي وشركة قطر للتأمين. السيد علي كمال حاصل على شهادتي بكالوريوس من جامعة كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية الأولى شهادة العلوم في إدارة الأعمال/ الشؤون المالية والثانية شهادة الآداب والعلوم في الاقتصاد. بالإضافة إلى ما سبق، يشغل السيد علي كمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الكمال الدولية وشركة الهرماس للاستثمار وكذلك لكافة مؤسسات عائلته الأخرى، حيث أن هذه المؤسسات تمارس العديد من الأنشطة المختلفة تشمل تملك وتطوير العقارات التجارية بما في ذلك الفنادق وكذلك إدارة الاستثمارات. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: محلل مالي في غولدمان ساكس. محلل مالي في كريدت سويس. المستشار المسؤول عن الشؤون القنصلية والعلاقات التجارية لدى سفارة دولة قطر في باريس- فرنسا. عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية. عضو مجلس إدارة شركة مزايا قطر للتطوير العقاري.
السيد عبد الرحمن محمد يوسف جولو عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	عُين سيادته عضوًا في مجلس الإدارة في مطلع العام ٢٠١٩، وعُين عضوًا في لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حاليًا وكيل الوزارة المساعد للسياسات المالية بوزارة المالية في دولة قطر وعضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية. السيد جولو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة تاكساس في قطر، ودرجتين ماجستير، الأولى في التكنولوجيا من جامعة كرتن للتكنولوجيا والثانية في إدارة وحدة الاعمال من جامعة أتش إي سي – باريس في قطر بالإضافة إلى ذلك، السيد عبد الرحمن جولو حالياً بصدد الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الاستدامة من جامعة حمد بن خليفه في قطر. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: مدير السياسات المالية بوزارة المالية في دولة قطر مستشار إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية في دولة قطر إدارة مشروع البرنامج (Goal Zero) في رويال داتش شل قائد فريق التحقيقات في رويال داتش شيل
السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	أُنتخب سيادته عضوًا في مجلس الإدارة في مطلع العام ٢٠١٩، وعُين عضوًا في لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة حسن بن حسن الملا وأولاده للتجارة ومديراً عامًا لها. ويعمل سيادته لدى وزارة الصحة العامة منذ عام ١٩٩٣ . السيد عادل الجفيري حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكيمياء من جامعة قطر.

ملحق (٢) السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية:

الاسم والمنصب	ملخص السيرة الذاتية
عبدالله مبارك آل خليفة الرئيس التنفيذي للمجموعة	تم تعيين السيد عبدالله مبارك آل خليفة كرئيس تنفيذي للمجموعة في نوفمبر ٢٠١٨، وقد تولى سيادته قبل ذلك منصب المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، حيث انضم سيادته إلى البنك في سنة ١٩٩٦ ولديه ما يقارب من ٢٦ سنة من الخبرة المصرفية المتنوعة. علاوة على ذلك يشغل سيادته حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة كل من QNB كابيتال، QNB سويسرا، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة كل من شركة اتصالات قطر "أوريدو" والخطوط الجوية القطرية، كما حصل سيادته على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شرق واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.
علي راشد المهندي المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع العمليات للمجموعة	انضم السيد علي راشد المهندي للمجموعة QNB في عام ١٩٩٦، ويشغل حاليًا منصب المدير العام التنفيذي - رئيس قطاع العمليات، وقد عمل سابقًا مديراً عامًا للخدمات المصرفية للأفراد ومديراً عًاما لتكنولوجيا المعلومات. ويشغل سيادته حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة QNB الأهلي(مصر)، ونائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (دبي)، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة QNB كابيتال، ولديه ما يقارب من ٢٦ عامًا من الخبرة في القطاع المالي. وحصل سيادته على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة قطر .
يوسف محمود النعمة المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة	انضم السيد يوسف محمود النعمة إلى مجموعة QNB في عام ٢٠٠٥، ويشغل حاليًا منصب المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال. وقد شغل قبل انضمامه إلى QNB عدَّة مناصب في شركات مالية ومؤسسات مصرفية داخل دولة قطر ، ولديه ما يقارب من ١٨ عاماً من الخبرة في مجال المؤسسات المالية. كما يشغل سيادته حاليًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف المنصور (العراق)، QNB Finansbank (تركيا) وبنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن)، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة QNB كابيتال. وقد حصل السيد يوسف النعمة على شهادة البكالوريوس في إدارة الطيران من معهد فلوريدا التقني في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان في ويلز .
رمزي مرعي رئيس الشؤون المالية للمجموعة	أنضم السيد رمزي مرعي إلى مجموعة QNB في عام ١٩٩٧ قادمًا من بنك الأردن، ويشغل حاليًا منصب رئيس الشؤون المالية للمجموعة. وللسيد رمزي ما يقارب من ٣٠ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي. ويشغل سيادته حاليًا عضوية مجلس إدارة كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، QNB Finansbank (تركيا)، وQNB كابيتال. وقد حصل السيد رمزي على شهادة المحاسبين القانونيين في ولاية كاليفورنيا عام ١٩٨٩، ودرجة الماجستير في المحاسبة من جامعة ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.
فاطمة عبدالله السويدي رئيس المخاطر للمجموعة	انضمت الفاضلة فاطمة عبد الله السويدي إلى مجموعة QNB في عام ٢٠٠٠، وتشغل حاليًا منصب رئيس المخاطر للمجموعة، وقد شغلت سابقًا منصب مساعد المدير العام لإدارة مخاطر الائتمان، ولديها ما يقارب من ٢٢ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي. وتشغل حاليًا رئاسة هيئة المفوضين في بنك قطر الوطني-إندونيسيا وعضوية مجلس إدارة QNB Finansbank (تركيا). وقد حصلت على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة قطر ، ودرجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة نيويورك، ودرجة الدكتوراه في القانون من جامعة حمد بن خليفة. وتعمل حاليًا على إتمام رسالة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة غر ونوبل في فرنسا حول موضوع "الابتكار في الأعمال المصرفية والأسواق المالية" الذي يُركّز على العملات المُشفَّرة.
كريستيان آيشنر رئيس الاستراتيجيات للمجموعة	انضم السيد كريستيان آيشنر إلى مجموعة QNB في عام ٢٠٠٩، ويشغل حاليًا منصب رئيس الاستراتيجيات للمجموعة. عمل السيد آيشنر قبل انضمامه إلى QNB في مجال الاستشارات الاستراتيجية المتعلقة بالخدمات المالية. استهلَّ السيد آيشنر عمله في ألمانيا والبلدان الناطقة باللغة الألمانية في أوروبا قبل أن ينتقل إلى الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٦ حيث عمل في دولة مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط. ويتمتع السيد آيشنر بما يقارب من ٢٣ عامًا من الخبرة المهنية، وهو حاصلٌ على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كولونيا – ألمانيا، وكذلك مدرب معتمد من الاتحاد الدولي للتدريب (ICF).

ملحق (٢) السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية:

الاسم والمنصب	ملخص السيرة الذاتية
خالد جمال الدين رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة	انضم السيد خالد جمال الدين إلى مجموعة QNB في عام ٢٠١٤، ويشغل حاليًا منصب رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، ويمتلك سيادته ما يقارب من ٣٤ عامًا من الخبرة المصرفية في البنوك الرائدة في المنطقة. وقد تولّى السيد جمال الدين قبل انضمامه إلى QNB منصب المدير العام – رئيس التدقيق الداخلي لمصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية، ومنصب المدير العام – رئيس التدقيق الداخلي لبنك الخليج في الكويت. وسبق للسيد خالد جمال الدين العمل مع QNB لمدة ١١عامًا في عدّة مناصب في التدقيق الداخلي وفي رئاسة إدارة الانضباط. وقد عمل أيضًا مدقق في إدارة الرقابة المصرفية في البنك المركزي المصري، وهو حاصلٌ على شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من ولاية كولورادو، وشهادة محقق معتمد في قضايا الاحتيال (CFE)، وشهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS)، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال المالية الدولية، وعلى شهادة دبلومٍ في إدارة المخاطر .
صالح نوفل رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة	انضم السيد صالح نوفل إلى مجموعة QNB في عام ٢٠٠٣، ويشغل حاليًا منصب رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة، ويمتلك سيادته ما يقارب من ٣٤ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي والتخصص في مجالات الانضباط والتدقيق. عمل السيد صالح نوفل قبل انضمامه إلى QNB لدى كل من البنك العربي، والبنك الأهلي الأردني، ومكتب العالم العربي لتدقيق الحسابات، والشركة الأردنية للمحاسبة العامة. حصل سيادته على شهادة البكالوريوس في التجارة، وهو أيضًا حاصل على شهادة مدقّق داخلي معتمد (CIA)، وشهادة محقّق معتمد في قضايا الاحتيال(CFE) ، ومسؤول انضباط معتمد(CCO) وحاصلٌ على دبلوم مهني متخصص في التدقيق والمحاسبة، وهو أيضًا عضوٌ في رابطة الخبراء المعتمدين لعمليات الاحتيال (ACFE)، ورابطة الاختصاصيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) ، ومعهد المدققين الداخليين (IIA) بالإضافة إلى عضويته في لجنة مكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FCCG) بالشراكة مع اتحاد المصارف العربية.

ملحق (٣) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي:

البند			الوصف	الإفصاح
١	ملكية الأسهم	١,١	توزيع الملكية بحسب الجنسية	قطر ٨٢,٧٩٪ و١٧,٢١٪ جنسيات أخرى (حتى ٢٠٢٢/١١/٣٠).
		٢,١	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عد المساهمين ٣,٢٧٤ وعدد إجمالي الأسهم ٩,٢٣٦,٤٢٨,٥٧٠ (حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢)
		٣,١	ملكية الحكومة	٥٠٪
		٤,١	المساهمين الرئيسين (١٠٪) فأكثر	فقط جهاز قطر للاستثمار يمتلك اكثر من ١٠٪
		٥,١	المساهمين المالكين لنسبة (٥٪) فأكثر	فقط جهاز قطر للاستثمار يمتلك اكثر من ٥٪
٢	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	١,٢	تفصيل دقيق لوظائف المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		٢,٢	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم ١٤ و ١٦
		٣,٢	أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى الملحق ١ الخاص بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		٤,٢	أعضاء المجلس مستقلين	يرجى الرجوع إلى القسم ٣ وملحق السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		٥,٢	أعضاء المجلس تنفيذيين / غير تنفيذيين	يرجى الرجوع إلى القسم ٣ وملحق السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		٦,٢	ملكية أعضاء المجلس من الأسهم حتى (٢٠٢٢/١١/٣٠)	
			السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري	٨٩,٦٧٠
			السيد علي يوسف حسين علي كمال	٤٠٧,٥٢٦
			السيد فهد محمد فهد بوزوير	١٣,٣٩٨,٠٠٠
			السيد بدرعبدالله درويش فخرو	١٥,٤٥٠,٤٦٠
		٧,٢	ما يقوم به المجلس لإرشاد الأعضاء الجدد	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		٨,٢	نظام انتخاب الأعضاء	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		٩,٢	تداول المطلعين	موقع بورصة قطر، "تقرير تداولات المطلعين"
		١٠,٢	ترتيبات لإنهاء العضوية	يرجى مراجعة القسم رقم ١١,٣
		١١,٢	عدد وتواريخ اجتماعات المجلس	الاجتماع الأول: ١١ يناير ٢٠٢٢
				الاجتماع الثاني: ١٣ فبراير ٢٠٢٢
				الاجتماع الثالث: ١٥ مارس ٢٠٢٢
				الاجتماع الرابع: ١٠ مايو ٢٠٢٢
				الاجتماع الخامس: ٠٣ يوليو ٢٠٢٢
				الاجتماع السادس: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢
				الاجتماع السابع: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢
		١٢,٢	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		١٣,٢	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسياسة البنك بالخصوص	يرجى الرجوع إلى القسم ٥
		١٤,٢	كبار المسؤولين الرئيسين	يرجى الرجوع إلى الملحق ٢ الخاص بالسيرة السيرة الذاتية للإدارة التنفيذية
		١٥,٢	ملكية كبار المسؤولين الرئيسين من أسهم البنك	المدراء التنفيذيين الرئيسيين لا يملكون أي أسهم في رأس مال البنك
		١٦,٢	لائحة المبادئ الأخلاقية للأعمال التجارية	يرجى الرجوع إلى سياسة مجلس الإدارة، ميثاق المجلس ومبادئ السلوك النزيه للمجموعة
٣	لجان مجلس الإدارة	١,٣	اللجان المنبثقة عن المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		٢,٣	حضور أعضاء اللجان	يرجى الرجوع إلى القسم ٣
		٣,٣	إجمالي مكافآت الأعضاء	يرجى الرجوع إلى القسم ٥
		٤,٣	أعمال اللجان وأية أمور هامة	يرجى الرجوع إلى الأقسام ٣ و ٤ و ٥

ملحق (٣) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي:

البند		الوصف		الإفصاح
٤	حوكمة البنك	١,٤	قسم خاص بالحوكمة ضمن التقرير السنوي	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي للمجموعة
		٢,٤	الإشارة إلى دليل حوكمة البنك	يرجى الرجوع إلى القسم ١
٥	مدققي الحسابات	١,٥	رسوم التدقيق	٣,٠٤٤,٠٠٠ ريال قطري عن سنة ٢٠٢٢
		٢,٥	رسوم أخرى	٨٥٥,٠٠٠ ريال قطري عن سنة ٢٠٢٢
		٣,٥	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	تخضع هذه الاسباب لقرار الجمعية العامة بناء على توصية من لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة
٦	إفصاحات أخرى	١,٦	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى القسم ١٦
		٢,٦	التواصل مع المساهمين والمستثمرين	يرجى الرجوع إلى القسم ١٣ و١٤
		٣,٦	إدارة المخاطر	يرجى الرجوع إلى القسم ٢ و٧
		٤,٦	مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية	يرجى الرجوع إلى الأقسام ٢ و٩
		٥,٦	البيانات المالية	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		٦,٦	الميزانية العمومية	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		٧,٦	قائمة الدخل	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		٨,٦	قائمة التدفق النقدي	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		٩,٦	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		١٠,٦	شهادة مراقب الحسابات	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		١١,٦	بيان مسؤوليات أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم ٣ وميثاق مجلس الإدارة واختصاصاته
		١٢,٦	وصف الخطوات لضمان استقلالية القرارات المتعلقة بالتعاملات مع ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى القسم ١٦
		١٣,٦	تقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه	يرجى الرجوع إلى القسم ٣

ملحق (٤) تقرير التأكيد المستقل المحدود لمراقب الحسابات السادة KPMG

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير المدقق الخارجي (KPMG) حول الالتزام بنظام هيئة قطر للاسواق المالية لحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلّفنا مجلس إدارة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة فيما إذا كان لدى البنك الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى وما إذا كان البنك ملتزمًا بمواد نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة
يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة تقييمه "فيما إذا كان لدى البنك الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثال البنك لمواد نظام الحوكمة" ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ١١ يناير ٢٠٢٣، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كما يتحمل مجلس الإدارة أيضا مسؤولية الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطة البنك.

مسؤولياتنا
مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والذي يتطلب منا التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، كما وأن لدى البنك الإجراءات الكفيلة للالتزام بنظامه الأساسي، ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن البنك ممتثل باشتراطات مواد نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال البنك لمواد نظام الحوكمة والظروف الأخرى للمهمة، ومراعاة المجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب البنك للالتزام بنظامه الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك لمواد نظام الحوكمة والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التي يتبعها البنك للالتزام بنظامه الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك بمواد نظام الحوكمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد نظام الحوكمة.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك الإجراءات الكفيلة لالتزام البنك بنظامه الأساسي ونصوص بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد نظام الحوكمة؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بمواد نظام الحوكمة؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام البنك بنظام الحوكمة (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

معلومات أخرى
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للبنك وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير . سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه
العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الضوابط والاشتراطات القانونية تعتمد على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء، تفسيرهم لهدف مثل هذا الإجراء، تقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بصورة صحيحة وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بأدلة للتدقيق. كما يلاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الامتثال يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير لمقارنتها. المعلومات غير المالية تخضع بصورة أكثر لقيود متأصلة من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للإجراءات الكفيلة بالالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر لأسواق المال والتشريعات ذات الصلة، متضمنة الامتثال بنظام الحوكمة والطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال ببعض القوانين واللوائح، متضمنة احتمال التواطؤ أو التجاوز غير الصحيح من قبل الإدارة للضوابط، قد تحدث الأخطاء الجوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير
معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للبنك ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد نظام الحوكمة.

النتائج
تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى البنك الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي للبنك ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن البنك مُلتزم بأحكام مواد نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود على استخدام التقرير
ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٢ يناير ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير الحوكمة السنوي ٢٠٢٢